C 2015/8

A

May 2014

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المؤتمر

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، 6-13 يونيو/حزيران 2015

تقرير تنفيذ البرامج 2012-2013

يمكن توجيه أيّ استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد **Boyd Haight**

مدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: 5324 5705 (06) 39+

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org.

mj548a

الأوصاف المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذا المنتج الإعلامي الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ISBN MJ548

© FAO, 2014

جميع حقوق الطبع محفوظة. وتشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استنساخ ونشر المواد الواردة في هذا المنتج الإعلامي. وسترخص الاستخدامات غير التجارية لهذه المواد دون دفع رسوم عند الطلب. ويجوز فرض رسوم على استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، بما في ذلك الأغراض التعليمية، وتقدم طلبات الحصول على ترخيص باستنساخ أو نشر المواد المحمية بحقوق الطبع المحفوظة للمنظمة وجميع الاستفسارات الأخرى عن الحقوق والتراخيص إلى www.fao.org/contact-us/licence-request أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org.

C 2015/8

الدورة الثالثة والتسعون للمؤتمر
6 – 13 يونيو/حزيران 2015

تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2012–2013

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2014

بيان المحتويات

مقدمة المدير العام..... 7

موجز..... 11

معلومات عن هذا التقرير..... 14

أولا– التطورات الرئيسية على مستوى السياسات خلال الفترة المالية 16

ألف– خطة التنمية لما بعد عام 2015..... 16

باء– الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي 18

جيم– التقدم في القضاء على الجوع 19

دال– **التغيير** التحولي..... 21

ثانيا– إحداث أثر فارق 24

ألف – عرض عام والانجازات 24

الهدف الاستراتيجي ألف– تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام 26

الهدف الاستراتيجي باء– زيادة الإنتاج الحيواني المستدام..... 30

الهدف الاستراتيجي جيم– إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية
واستخدامها بشكل مستدام..... 34

الهدف الاستراتيجي دال– تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية..... 39

الهدف الاستراتيجي هاء– الإدارة المستدامة للغابات والأشجار..... 43

الهدف الاستراتيجي واو– الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية
وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية والعالمية التي تمس الأغذية والزراعة 47

الهدف الاستراتيجي زاي– تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة
والتنمية الريفية..... 51

الهدف الاستراتيجي حاء– تحسين الأمن الغذائي والتغذية 55

الهدف الاستراتيجي طاء– زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات
الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال..... 59

الهدف الاستراتيجي كاف– المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع
والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية 63

الهدف الاستراتيجي لام– زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية... 66

الهدف الوظيفي خاء– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن 70

باء– الأبعاد الإقليمية 75

أفريقيا 75

آسيا والمحيط الهادي 80

أوروبا 85

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 89

الشرق الأدنى 93

جيم– شبكة المكاتب الميدانية 98

دال– برنامج التعاون التقني 101

ثالثا– الإدارة الحكيمة للموارد 107

ألف – مقدمة 107

باء– الهدف الوظيفي ذال: الإدارة الكفؤة والفعالة 107

جيم– الأداء المالي 111

دال– تكلفة دعم البرامج الميدانية 121

هاء – تعبئة الموارد 127

واو – الإنفاق الرأسمالي 131

زاي – مرفق الإنفاق الأمني 133

حاء – التزام بالتحسين 135

الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة 135

تخضير المؤسسة 137

خطة العمل الفورية 138

الصندوق المتعدد التخصصات 139

الملاحق

الملحق 1: مصادر المعلومات عن الأداء 141

الملحق 2: سياسة اللغات في المنظمة 142

الملحق 3: التمثيل الجنساني والجغرافي 146

الملحق 4 على الويب: النتائج المالية والبرامجية .....

الملحق 5 على الويب: الدورات غير المقررة والدورات الملغاة .....

مقدمة المدير العام

كانت الفترة المالية 2012-2013 فترة تغيير تحوّلي في **منظمة** الأغذية والزراعة: فقد ركّزنا عملنا، وعززنا قدراتنا المؤسسية في المقر الرئيسي وفي الميدان، وعززنا الشراكات مع جهات فاعلة غير حكومية مختلفة، وكثفنا الجهود التي نبذلها لتقديم أفضل قيمة مقابل المال، بما في ذلك من خلال تحديد طرق لتحقيق وفورات لم يسبق لها مثيل.

باختصار، أنجزنا الالتزامات التي عرضناها على أعضاء المنظمة في دورة المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2011 عندما قدمت خارطة طريق للسنوات التالية.

ولقد كان تجديد المنظمة عملية مكثفة لها هدف واحدٌ وحيد: تحسين الدعم الذي نقدمه للبلدان الأعضاء في سبيل تحقيق أمنها الغذائي وأهدافها في التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وإننا نعمل معاً لتحقيق عالم خال من الجوع ومستدام.

علاوة على ذلك، لم يكن تحويل المنظمة ممكناً إلا بسبب إعادة بناء الثقة بين الأعضاء والأمانة. وهذه ثقة نعتز بها، ونعمل يوماً بعد يوم للحفاظ عليها.

جزء هام من هذه الثقة هو تقديم التقارير لكم – أن نكون موضع مساءلة عن عملنا. وبينما قمنا بالتغييرات الضرورية لإرساء الأساس لمنظمة دولية تصلح للقرن الحادي والعشرين — قادرة على إنجاز مجموعة جديدة من أهدافنا الاستراتيجية الشاملة العابرة للقطاعات في برنامج العمل والميزانية لفترة 2014-2015 – لم يغب عن نظرنا إنجاز برنامج العمل والميزانية لفترة 2012-2013.

يعرض "تقرير تنفيذ البرنامج" هذا عليكم عملنا على مدى الفترة المالية الماضية، وكيف استطعنا إدارة مواردنا إدارة حكيمة كي نحدث أثراً فارقا. وستورد الصفحات التالية بالتفصيل النتائج التي حققناها، لكنني أود أن أسلط الضوء على واقع أننا استطعنا التوفيق بين إنجاز برنامج العمل والميزانية وبين التحول الذي تحتاجه المنظمة.

هذا يعني، على سبيل المثال، أنه بفضل تحقيق المزيد من الترشيد وبفضل وفورات ناجمة عن زيادة الكفاءة تجاوزت ما طلبته البلدان الأعضاء، كنا قادرين على إعادة تخصيص 6.8 مليون دولار أمريكي للصندوق المتعدد التخصصات. وهذا يعني أيضا أننا استطعنا تنفيذ المبادرات الإقليمية التي لم تنجز فحسب نتائج أولى في عام 2013، بل أيضاً اختبرت نهج المصفوفة الجديد الذي نستخدمه لإنجاز برنامج عملنا بفعالية أكثر في فترة 2014-2015.

كما أود أن أشدد على التسريع الهام الذي قمنا به في فترة 2012-2013 صوب تحقيق برنامج عمل وميزانية متكامل حقاً. وقد اعتمدنا نموذجاً جديداً لتعبئة الموارد من خارج الميزانية لدعم برنامج العمل والميزانية المتكامل الذي طلبتموه، والذي يتسق مع نهجنا الأكثر استراتيجية الموجه نحو تنفيذ البرامج.

أخيراً، أود أن أشير إلى أنه لا يمكن أن ينعكس كل إنجاز في أرقام باردة ترد في تقرير. فهناك تغييرات مثيرة تحدث خارج المنظمة ليست ناتجة حصراً عن عملها، لكن لنا فيها مساهمات هامة.

شاركت المنظمة في جميع مراحل تطوير "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني"، التي أقرتها "لجنة الأمن الغذائي العالمي" في عام 2012. ومنذ اختتمت لجنة الأمن الغذائي العالمي أعمالها بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية، دعمت المنظمة البلدان المعنية في تنفيذها. وفي الوقت نفسه، نحن نساهم في العملية التي يفترض أن تؤدي إلى اتفاق بشأن "مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة".

كذلك ساعدت منظمة الأغذية والزراعة إلى ضمان أن تسمع أصوات الجياع في مؤتمر ريو+20 في عام 2012. ورسالتنا، التي تذهب إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بينما يترك ملايين من الأشخاص يعانون سوء التغذية ويعيشون فقراً مدقعا، عنصر أساسي في الوثيقة الختامية التي تنص بوضوح على: "نحن ملتزمون بالعمل كمهمة عاجلة ملحة على تخليص البشرية من الفقر والجوع."

لقد وُضعت العلاقة الجوهرية المتأصلة بين الجوع والتنمية المستدامة في مركز الصدارة مرة أخرى مع إطلاق مدخلات "مجموعات العمل" المقدمة إلى "تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ"، وهذا جهد ساهمت فيه المنظمة. ويجمع التقرير أدلة دامغة على أن تغير المناخ لا يشكل تهديداً فحسب، بل إنه يحصل بالفعل. وهذا يعني أن علينا أن نعمل الآن. وهو يؤكد أيضاً على أن فقراء الريف منكشفون على المخاطر بشكل خاص. فليس لديهم سوى القليل من وسائل المقاومة، وهم يميلون للعيش في مناطق إنتاج هامشية سيكون تأثير تغير المناخ على الزراعة فيها أشد وأقسى. والأمر الذي له أيضاً صلة بذلك هو إمكان أن يعيد تغير المناخ تشكيل سيناريو الإنتاج الغذائي على الكوكب، وعنصر عدم اليقين الذي يجلبه ذلك للعالم: إننا اليوم ننتج ما يكفي من الغذاء، ولكن لكي نتأكد من أنه سيكون لدينا ما يكفي من الغذاء غداً، فإننا نحتاج إلى التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه والتحول إلى نظم أغذية أكثر استدامة.

يبين تقرير تنفيذ البرنامج أن برنامج عمل المنظمة يأخذ في الاعتبار ما على المحك، وأن المنظمة تقوم ضمن حدود إمكانياتها بمساعدة البلدان على التكيّف، وذلك عن طريق التعاون في جمع المعلومات والتحليل والعمل المعياري، كما بتقديم الدعم المباشر على المستويات الإقليمي والإقليمي– الفرعي والوطني. وما يزال الالتزام نفسه بمساعدة البلدان على التصدي لتغير المناخ مستمراً ومعززاً في برنامج عملنا للفترة 2014–2015.

في مؤتمر ريو+20 في عام 2012، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً "تحدي القضاء على الجوع"، وهو صيحة استنفار لقيام حركة عالمية ضد الجوع. وبوصفي نائب رئيس "فريق العمل الرفيع المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم" التابعة للأمين العام للأمم المتحدة، فإن المنظمة هي المسؤولة عن التنسيق الكلي السياساتي لجهود الأمم المتحدة لتحويل رؤية "القضاء على الجوع" إلى واقع.

وقد استجاب إقليم آسيا والمحيط الهادئ بالفعل لدعوة "القضاء على الجوع"، كما التزمت أيضاً دول مفردة في جميع أنحاء العالم بهذه الرؤية.

كذلك ترفع أفريقيا درجة التزامها بالقضاء على الجوع. وقد وضع اجتماع رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي،

اشتركت المنظمة في تنظيمه في الاتحاد الأفريقي في عام 2013، هدفاً جريئاً يرمي إلى القضاء على الجوع في المنطقة بحلول عام 2025. ومنذ ذلك الحين، صادق المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي على هذا المقترح. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت المنظمة استجابة لطلب مؤتمر المنظمة الإقليمي السابع والعشرين لأفريقيا حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا في مجال الأمن الغذائي في عام 2013. وهذا مثال فريد على التعاون بين الجنوب والجنوب. وقد تلقى هذا الحساب بالفعل مساهمات من حكومتي أنغولا وغينيا الاستوائية، من بين بلدان أخرى، وهو يقوم بالفعل بتنفيذ أنشطة في ستة بلدان أفريقية.

وعبر المحيط الأطلسي، هناك مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع بحلول عام 2025 التي أطلقت عام 2006، والتي لم يتبنها رؤساء الدول وحكومات المنطقة فحسب، بل تلقت أيضاً زخماً جديداً من خلال هيئات التكامل الإقليمي، من مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عملت المنظمة معها وما تزال على نحو وثيق.

وقد شهدنا في العامين الماضيين أمثلة مشجعة لبلدان وأقاليم تجدد جهودها الرامية إلى تحقيق عالم مستدام ينعم بالأمن الغذائي.

وحقق ما يقرب من ستين بلداً بالفعل الهدف الإنمائي الأول للألفية: هدف الجوع المتمثل في خفض نسبة من يعانون من نقص التغذية إلى النصف بين عامي 1990 و 2015. وهذا يدل على أنه، مع ترجمة الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة، ومع اتباع نهج شمولي للأمن الغذائي يربط ما بين الدعم الإنتاجي والحماية الاجتماعية، يمكننا أن نكسب الحرب ضد الجوع.

إن النجاحات التي نشهدها والتحديات التي أمامنا — التي زاد من صعوبتها وحجمها عدد الحيوات التي تتعرض للخطر بسبب الصراع وتغير المناخ — تدفعنا إلى الأمام: ومن شأن هذا أن يحشد العمل الوطني والدولي ويجعل من الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة مجتمعة أحد الدعائم الرئيسية لحوار ما بعد عام 2015 ولأهداف التنمية المستدامة.

لقد كانت المنظمة وما تزال تدعم بنشاط أعضاءها لصياغة برنامج عمل جديد للتنمية المستدامة يستجيب للتحديات الحالية والمستقبلية على حد سواء، بما في ذلك مواصلة إطلاع الأعضاء في روما وفي نيويورك من خلال "الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة"، كما من خلال فرص أخرى. وقد شاركت المنظمة في قيادة "المشاورة العالمية المواضيعية بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية" المتعددة أصحاب المصلحة، وأعدت وثائق معلومات أساسية وتحليلات لتستنير بها المداولات التي يجريها "الفريق العامل المفتوح باب العضوية" ولمساعدة أعضائها على تحديد الأهداف الاستراتيجية الجديدة. كما تعاونت المنظمة أيضاً مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي على اقتراح غايات ومؤشرات مشتركة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

علاوة على ذلك، كانت المنظمة، في ضوء ولايتها الواسعة النطاق وطبيعة عملها المتعدد التخصصات، تعمل وما تزال تعمل وحدها وفي سياق آليات مشتركة بين الوكالات لاقتراح غايات ومؤشرات في ميادين أخرى ذات صلة. ونحن ملتزمون بدعم أعضائنا وسنواصل مشاركتنا النشطة في العملية.

التزام المنظمة هو دعم الحكومات في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة باستغلال معارفها في الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة والثروة الحيوانية وإدارة الموارد الطبيعية، ومن خلال المساعدة على نقل الخبرة والتجربة اللتين تملكهما بلدان بعينها لدعم التنمية في بلدان أخرى. وفي حين أننا لا نستطيع القضاء على الجوع وحدنا، سنواصل القيام بكل ما في وسعنا لحفز العمل اللازم لذلك.

جوسيه غرازيانو دا سيلفا

المدير العام

موجز

1- يبلّغ تقرير تنفيذ البرنامج الأعضاء عن الأعمال التي قامت بها المنظمة خلال الفترة المالية الماضية. وكجزء من وثائق المساءلة الراسخة، يقدم التقرير معلومات عن الأداء التشغيلي والمالي للمنظمة، كما هو مخطط في برنامج العمل والميزانية. وهو يغطي الموارد والأنشطة في إطار اعتمادات الميزانية التي صوّت عليها مؤتمر المنظمة، والتبرعات التي قدمها الأعضاء.

التطورات الرئيسية على مستوى السياسات

2- على مدى الفترة المالية، عملت منظمة الأغذية والزراعة على جعل الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صدارة الاهتمام في العالم. فعلى سبيل المثال، أدت مشاركة المنظمة في وضع إطار أداء يخلُف الأهداف الإنمائية للألفية بموجب برنامج العمل لما بعد عام 2015 إلى الإقرار العالمي في مشاورات مدريد الرفيعة المستوى في أبريل/نيسان عام 2013 بأن الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يمكن وينبغي القضاء عليها في غضون جيل واحد. وكانت هذه إحدى نتائج إعادة توجيه عمل المنظمة التي بدأت مع تعديل الهدف العالمي الأول للأعضاء من الالتزام بخفض العدد المطلق لمن يعانون الجوع إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

3- لا تعتمد المنظمة لتحقيق ولايتها فقط على بناء توافق دولي في الآراء. فالخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني مثال على النهج المتعدد الطبقات الذي تتبعه المنظمة في عملها. فقد صاغت المنظمة عبر التفاوض هذه الخطوط التوجيهية الدولية لسد ثغرة كبيرة في النظم اللازمة لإحراز تقدم في الكفاح ضد الجوع والفقر. وطورت المنظمة في وقت لاحق أدوات لمساعدة الحكومات على تطبيق هذه الخطوط التوجيهية، وهي تقوم بتوفير الدعم لتطبيقها لبلدان مستهدفة بعينها.

4- كذلك تطلّب تحقيق آثار دائمة ذات شأن من المنظمة تحديث طرق عملها. فأنشأت عبر التغيير التحولي إطاراً استراتيجياً أكثر تركيزاً، وعززت قدرات وأداء شبكة المكاتب الميدانية واتخذت تدابير لزيادة القيمة مقابل المال وعززت القدرات المؤسسية في مجالات رئيسية.

إحداث أثر فارق: النقاط البارزة في الأداء التشغيلي

5- تشمل الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية يتعين على الأعضاء تحقيقها بمساعدة المنظمة، و54 نتيجة تنظيمية يتعين على المنظمة إنجازها مقاسة بمؤشرات وأهداف محددة. وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 هو الخطة التنفيذية لتحقيق أهداف السنتين في الخطة المتوسطة الأجل.

6- يوثّق تقرير تنفيذ البرنامج إنجاز أهداف "النتيجة التنظيمية" خلال فترة 2012-2013. وهو يقوم على عملية رصد وتقييم ذات مراحل ثلاث: *رصد عادي لخطط العمل* يقوم به المديرون؛ ومراجعة في *منتصف المدة* للتقدم المحرز مقابل النواتج المخطط لها؛ و*تقييم في نهاية الفترة المالية* للتقدم المحرز إزاء الأهداف.

7- تهدف المنظمة في عملها إلى أن يكون لها أثر على أرض الواقع وعلى حياة ورفاهية الأفراد. وترد أمثلة على هذه الآثار في أجزاء هذا التقرير جميعا.

8- بالنظر إلى الدروس المستفادة خلال الفترة المالية، مجالات الاهتمام لتحسين الأداء البرنامجي هي: أهمية الاستثمار في بناء العلاقات والثقة مع الشركاء، والاتساق مع مستوى العمل الذي ينبغي القيام به مع مستوى الموارد المتوفرة وإدارة التوقعات تبعاً لذلك، وتحقيق فهم أفضل لاحتياجات المستفيدين والشركاء الرئيسيين وإدماج هذا الفهم في تصميم الأنشطة والمشاريع.

9- حققت المنظمة ما يزيد على 80 في المائة من أهدافها الرئيسية الأعلى مستوى والتي يبلغ عددها 174. ولم يتحقق 21 هدفا (12 في المائة)، أساساً نتيجة لتغييرات في أولويات الأعضاء أو اهتمامات الجهات المانحة، أو لأن الأهداف كانت طموحة أكثر مما ينبغي. كما ثبت بالممارسة أن مؤشرات 13 هدفاً (7 في المائة) ليست قابلة للقياس. وقد جرى في الإطار الاستراتيجي المُراجع معالجة مسألة فعالية مؤشرات أداء المنظمة من حيث التكلفة وإمكانية تطبيقها العملي، وذلك أحد الدروس الرئيسية المستفادة من الفترة المالية 2010-2011.

إدارة الموارد بحكمة: النقاط البارزة في الأداء المالي والإداري

10- تستخدم المنظمة مجموعة من الآليات الإدارية والمالية لإدارة الموارد المتاحة لها لدعم إنجاز برنامج عملها. ويغطي تقرير تنفيذ البرنامج التقدم المحرز في كفاءة و فعالية الإدارة (الهدف الوظيفي ذال) ويفحص الأداء المالي الكلي للفترة المالية، وكلفة دعم الأنشطة الممولة من خارج الميزانية، وتعبئة الموارد، ومرفقي الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني، والإجراءات المتخذة بشأن الالتزامات بتحسين الأداء التنظيمي وتحقيق وفورات كفاءة.

11- في الفترة 2012-2013، بلغ مجموع المصروفات 2.5 مليار دولار، أي أقل بمقدار 258 مليون دولار (9 في المائة) مما في الفترة 2010-2011، أساسا نتيجة إغلاق مرفق الأغذية المول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 211 مليون دولار أمريكي. وقد ظلت إدارة الميزانية سليمة، إذ أنفقت المنظمة 99 في المائة من صافي اعتمادات الميزانية البالغة 1 005.6 مليون دولار. وتجري إدارة جزء متزايد من الإنفاق في الميدان نتيجة تطبيق اللامركزية. وقد استمر أحراز تقدم جيد في تحسين تنوع قوة العمل في المنظمة، فيما يتعلق بنوع الجنس وبالتمثيل الجغرافي معاً.

12- ولّدت المنظمة خلال الفترة المالية وفورات كفاءة بقيمة 71.6 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ أكبر بقدر ذي شأن مما تحقق في أي من فترتي السنتين السابقتين. وبغية تحسين الفعالية والكفاءة الإداريتين، وتعزيز الضبط الداخلي وتوفر المعلومات في المواقع الجغرافية جميعها، نُشر النظام العالمي لإدارة الموارد في جميع أنحاء العالم.

13- عززت وحدّثت إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك تغييرات في عمليات الاختيار والتعيين يهدف تخفيض وقت التوظيف بأكثر من النصف. وأدت العمليات والإجراءات المبسّطة المنسقة والمراجعات النقدية للوظائف الإدارية إلى تخفيض 135 وظيفة أساساً في مجالات غير تقنية في المقر الرئيسي.

14- راجعت المنظمة استراتيجيتها للتعاون بين الجنوب والجنوب وتعبئة الموارد والإدارة خلال عام 2013. وستشكل أدوات وتدريبات تعبئة موارد مجرّبة مختبرة دعامة رئيسية من دعامات تأهيل ممثلي المنظمة القطريين لتعزيز معارفهم ومهاراتهم في سبيل تحقيق شراكات مبتكرة.

15- أتى مع شهر ديسمبر/كانون الأول 2012 الموعد المحدد للانتهاء من تنفيذ خطة العمل الفورية، وهي استجابة الإدارة للتقييم الخارجي المستقل لعام 2007، كما ورد في التقرير المفصّل الذي عرض على المؤتمر في يونيو/ حزيران عام 2013.

الإجراء الذي يقترح أن تتخذه لجنتا البرنامج والمالية والمجلس:

- يرجى من لجنتي البرنامج والمالية ومن المجلس:

(أ) أخذ علمٍ بإنجاز النتائج التنظيمية بموجب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، مقاسة بالمؤشرات والغايات؛

(ب) إحالة تقرير تنفيذ البرنامج للفترة 2012-2013 إلى المؤتمر مع ملاحظاتهم وتوصياتهم بشأن الإنجازات والأداء التشغيلي والمالي وصيغة التقرير من حيث الشكل .

الإجراء المُقترح ليتخذه المؤتمر:

- يرجى من المؤتمر المصادقة على تقرير تنفيذ البرنامج للفترة 2012-2013 وتقديم ما يراه مناسباً من توجيه.

معلومات عن هذا التقرير

16- يعدّ هذا التقرير وسيلة الإبلاغ الرئيسية للمنظمة تجاه أعضائها وشركائها بشأن أدائها وإنجازاتها في الفترة المالية 2012-2013 تحت مصادر التمويل كافة. وهو يقدم معلومات عن الأداء المالي والإنجازات مقابل النتائج التنظيمية. كما يُستخدم لتحديد فرص تحسين الأداء في الفترة المالية المقبلة وما بعدها.

17- هذا هو التقرير الثاني عن تنفيذ البرنامج الذي يصدر في إطار النتائج للخطة متوسطة الأجل للفترة 2010-2013. ولذا، فهو يستكمل تقرير استعراض منتصف المدة التجميعي لعام 2012[1] ما سمح بإجراء تعديلات خلال المسار من أجل تحقيق نتائج الفترة المالية المتفق عليها.

18- إنّ الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 التي أقرها المؤتمر في عام 2009، تطبق المبادئ والعناصر الرئيسية للإدارة القائمة على النتائج في إطار يتألف من:

- **ثلاثة أهداف عالمية** تمثل الآثار الأساسية للتنمية، في مجالات ولاية المنظمة، التي تهدف الدول إلى تحقيقها
- **أحد عشر هدفا استراتيجيا** تسهم في تحقيق الأهداف العالمية
- **هدفين وظيفيين اثنين** يوفران البيئة المواتية لعمل المنظمة
- **النتائج التنظيمية** التي تحدد نتائج عمل المنظمة تحت كل هدف استراتيجي ووظيفي

19- يبدأ فحص أداء المنظمة خلال الفترة المالية 2012-2013 لمحة عامة عن التطورات السياسية الرئيسية على مدى السنتين وتليه تقارير عن تنفيذ البرنامج في ثلاثة أقسام رئيسية هي التالية:

- *إحداث تغيير فارق*، الذي يعرض الإنجازات والآفاق المستقبلية في ظل الأهداف الاستراتيجية وعناصر الأهداف الوظيفية التي تدعم بشكل وثيق تنفيذ البرنامج الجوهري للمنظمة
- *الإدارة الحكيمة للموارد*، الذي يصف كيف قامت المنظمة بتحسين كفاءة إدارتها الداخلية، ويشمل تحليلا للأداء المالي
- معلومات داعمة ترد في الملاحق، بما في ذلك المنهجية المتبعة في تجميع هذا التقرير (الملحق 1)، وتنفيذ السياسة المتعلقة باللغة (الملحق 2) والتمثيل الجغرافي والجنساني (الملحق 3) ووصف للحصيلة مقابل مؤشرات الأداء والأهداف للنتائج التنظيمية (الملحق 4 على شبكة الويب)، وقائمة بالدورات غير المقررة والملغاة (الملحق 5 على شبكة الويب).

[1] PC 113/5-FC 148/9.

الشكل 1 : مكونات الإطار الاستراتيجي للمنظمة والخطة متوسطة الأجل للفترة 2010-2013

رؤية المنظمة

عالم خال من الجوع وسوء التغذية حيث تسهم الأغذية والزراعة في النهوض بمستويات المعيشة للجميع، وخاصة أشد الفئات فقرا، بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

الأهداف العالمية الثلاثة **للأعضاء:**

- تخفيض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع، والضمان التدريجي لعالم يمكن فيه لجميع الناس في جميع الأوقات الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- القضاء على الفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، مع زيادة الإنتاج الغذائي، وتعزيز التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها، بما في ذلك الأراضي والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية، لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

الأهداف الاستراتيجية

ألف- تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

باء- زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

جيم- إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

دال- تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

زاي-. تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

حاء-. تحسين الأمن الغذائي والتغذية

طاء- زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

كاف- المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

لام- زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الهدفان الوظيفيان

خاء- التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

ذال- الإدارة الكفؤة والفعالة

أولا– التطورات الرئيسية على مستوى السياسات في الفترة المالية

ألف – خطة التنمية لما بعد عام 2015

20– مع اقتراب 2015، وهو العام المستهدف لنهج الأهداف الإنمائية للألفية، تُجري منظومة الأمم المتحدة مداولات بشأن مكوّنات خطة التنمية لما بعد 2015. وقد قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بدعم 100 حوار وطني تقريبا، و11 مشاورة مواضيعية عالمية غذّت من ثمّ مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2013. وفي موازاة ذلك، وعلى سبيل متابعة مقررات مؤتمر ريو +20، عكف الفريق العامل المفتوح العضوية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تحديد مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح. وسوف تجتمع هذه العمليات المختلفة في نهاية عام 2014، عندما سيقدم الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي سيضم المساهمات كافة. وسوف تبدأ بعد ذلك المفاوضات الحكومية الدولية، التي ستبلغ ذروتها في سبتمبر/أيلول 2015 مع عقد قمة لرؤساء الدول من أجل اعتماد الخطة الإنمائية الجديدة لمرحلة ما بعد 2015.

21– أما منظمة الأغذية والزراعة، وبالاعتماد على مواطن قوتها في المجالات المتعددة، وولايتها الشاملة في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارة الموارد الطبيعية، والاقتصاد والإحصاء والتنمية الريفية، فقد نشطت جدا والتزمت بدعم الأعضاء في عملية ما بعد عام 2015 لضمان بقاء هذه المجالات الحيوية على رأس أجندة صانعي القرار، وجزءا لا يتجزأ من الأهداف العالمية في المستقبل.

22– وشكّلت المنظمة فريق مهام على مستوى المنظمة ليقود التزامها وينسقه، في ارتباط وثيق مع مجموعة العمل الفنية التي تغطي جميع الإدارات والوحدات. وتعمل المنظمة أيضا بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها لضمان الانخراط والنهج المتسقين في دعم الأعضاء ضمن المجالات ذات الاهتمام المشترك.

23– وأدت المنظمة دوراً رائداً في دعم مشاورات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واشتركت في قيادة المشاورة المواضيعية العالمية بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية ذات أصحاب المصلحة المتعددين التابعة لبرنامج الأغذية العالمي (نوفمبر/تشرين الثاني 2012 – مارس/آذار 2013). واختتمت المشاورات باجتماع رفيع المستوى عقد في مدريد في 4 أبريل/نيسان 2013 وببيان مدريد الذي دعا إلى اتخاذ تدابير جريئة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خلال جيل واحد.

24– وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية في نيويورك لدى دورته الثالثة المنعقدة في مايو/أيار 2013، فقد عملت المنظمة مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها للمشاركة في قيادة إعداد موجزات القضايا حول "الأمن الغذائي والتغذية" (مع برنامج الأغذية العالمي) وحول "الزراعة المستدامة" (مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية). كما اشتركت المنظمة في إعداد الموجزات حول التنوع البيولوجي والغابات والمحيطات والبحار، وساهمت في 15 موجزا آخر.

25- وفي روما، قامت المنظمة بتنظيم عدد من الفعاليات لإخطار الأعضاء بآخر المستجدات المتعلقة بمرحلة ما بعد 2015. وقد شملت تلك الفعاليات أنشطة جانبية وجلسات إعلامية خلال دورات المجلس والمؤتمر. وفي أكتوبر/تشرين الأول عام 2013، شاركت الوكالات المتخذة من روما مقرا لها في الفعالية الخاصة للدورة الأربعين بعد المائة للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن موضوع متصل بفترة ما بعد 2015.

26- بالاتفاق مع الدول الأعضاء، حددت المنظمة 14 مجالا مواضيعيا يمكنها أن توفر فيها القيادة الفنية والمعرفة المتخصصة. وكجزء من هذا الجهد، تم إعداد 14 موجزا مواضيعيا بيّنت الخبرات الخاصة للمنظمة في كل من المجالات وسلطت الضوء على صلات المواضيع المختلفة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والقضاء على الفقر.

27- بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، تضع المنظمة مقترحات للأهداف والمؤشرات الممكنة التي من شأنها مساعدة البلدان على جمع المعلومات وحشد الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال ورصد خطة ما بعد عام 2015. وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2013، واستجابة لطلبات من قبل الأعضاء بتوفير منظور مشترك، بدأت الوكالات المتخذة من روما مقرا لها عملية تعاونية لوضع مجموعة من الأهداف والمؤشرات تتمحور حول مجالات الاهتمام المشترك – أي الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

28- بغية دعم الأعضاء وإبلاغهم بالتطورات المستجدة، وضعت المنظمة صفحات إلكترونية لمرحلة ما بعد 2015 (www.fao.org/post-2015-mdg/) على موقعها الإلكتروني المؤسسي وأطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 نشرة إعلامية إلكترونية تصدر كل شهرين وتتناول مرحلة ما بعد 2015.

باء- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة

29- هناك حاجة إلى حل عملي لتحديات حيازة الأراضي من أجل استئصال الجوع والفقر واستخدام البيئة على نحو مستدام. تعتمد معيشة الكثيرين، وخاصة فقراء الريف منهم، على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والسيطرة عليها. وتحدد نظم الحيازة من يمكنه استخدام أي من الموارد الطبيعية وإلى متى وتحت أي ظروف. وتتعرض نظم الحيازة تلك بشكل متزايد إلى الضغط إذ أن النمو السكاني في العالم يستوجب الأمن الغذائي، ولأن التدهور البيئي وتغير المناخ يحدان من توافر الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. ونتيجة لذلك، غالبا ما تؤدي الحقوق غير الكافية للحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والحيازة غير الآمنة لتلك الحقوق، إلى الفقر المدقع والجوع.

30- واستجابة لهذه التحديات، أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012 "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني". وتهدف الخطوط التوجيهية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي يمكن أن تساعد في القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمار المسؤول، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

31- وقد وضعت الخطوط التوجيهية من خلال شراكة عالمية واسعة للمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية التي لها مصلحة مشتركة في تحقيق التغيرات العالمية في إدارة الحيازات. وبعد اعتمادها، قامت الأسرة الدولية بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر ريو+20 والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية ومجموعة العشرين، ومجموعة البلدان الثمانية، وقمة برلين الخامسة لوزراء الزراعة، بالإعراب عن دعمها القوي لها وتشجيع تنفيذها.

32- تمثل الخطوط التوجيهية إجماعا عالميا على المبادئ والمعايير المقبولة دوليا للممارسات المسؤولة، وتوفر إطاراً يمكن للدول استخدامه عند وضع استراتيجياتها وسياساتها وتشريعاتها وبرامجها وأنشطتها الخاصة. وهي تسعى إلى تحسين السياسات والأطر القانونية والتنظيمية التي ترعى مجموعة حقوق الحيازة التي تشمل هذه الموارد، وبالتالي قدرات وعمليات الوكالات المنفذة والمحاكم وغيرها من الجهات المعنية بإدارة الحيازة.

33- وفي أعقاب تأييدها من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي، عملت المنظمة بشكل وثيق مع الشركاء لوضع برنامج لدعم تطبيقها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. ويتكوّن برنامج التنفيذ من خمسة أركان هي: رفع مستوى الوعي، وتنمية القدرات، والشراكات، ودعم البلدان، والرصد والتقييم. ومنذ أن تمت الموافقة على الخطوط التوجيهية، وضعت المنظمة ثلاثة أدلة تقنية ودورة للتعليم الإلكتروني بشأن الحوكمة الرشيدة للحيازات. كما عقدت 11 ورشة عمل إقليمية مع 640 مشاركا إقليميا يمثلون 140 بلدا. وتركز المنظمة حاليا المشورة الفنية والدعم لـ17 بلداً للمساعدة في بناء الهياكل والمهارات اللازمة لتنفيذ الخطوط التوجيهية بنجاح.

جيم- التقدم في القضاء على الجوع

34- على مدى السنوات القليلة الماضية، عززت البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة التزامها بمكافحة الجوع، بما في ذلك من خلال تعديل هدفها الخاص بها- في عام 2013- من خفض الجوع إلى "القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والعمل تدريجياً على ضمان وجود عالم يتمتع فيه الناس كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة". وليست "ترقية" الهدف المتعلق بالجوع من خفضه إلى القضاء عليه مسألة دلالة لفظية، بل إنها تعكس إقرار المجتمع الدولي بأن الجوع وسوء التغذية في عالم وفرة غير مقبولين أخلاقيا. كما أن في ذلك إقرار بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها الجوع وسوء التغذية على المجتمعات المحلية والبلدان التي ينتشر فيها.

35- كان إعلان الأمين العام للأمم المتحدة عن "تحدي القضاء على الجوع" خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي انعقد في يونيو/حزيران 2012 خطوة رئيسية. وتدعو رؤية "القضاء على الجوع" إلى بذل جهود موحدة كي يتحقق، في زماننا، عالم لا يواجه فيه أي كان جوعاً وسوء تغذية مزمنين. وهذا يتطلب بذل جهود شاملة لضمان إعمال الحق في الغذاء الكافي والمساواة بين الجنسين والتركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة ونظم أغذية مستدامة قادرة على الصمود والتكيّف. وهذه الرؤية عنصر أساسي من عناصر الحدّ المستدام من الفقر والتنمية المستدامة. ويمكن تحقيقها بضمان أن: يكون بإمكان كل فرد في كل مكان الحصول على غذاء كافٍ وتغذية كافية على مدار السنة؛ وأن لا يعاني أي طفل يقل عمره عن سنتين من سوء تغذية طويلة الأجل (أو تقزم)؛ وأن يزيد إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة على الأقل بمقدار الضعف؛ وأن تكون جميع النظم الغذائية مستدامة؛ وأن يتم الحدّ من النفايات وفقدان المواد الغذائية إلى الحدود الدنيا.

36- في فبراير/شباط 2013، اتفقت الوكالات الـ 23 التي شكّلت فريق المهام الرفيع المستوى المعني بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم على اختصاصات جديدة جعلت من رؤية القضاء على الجوع الموضوع التنظيمي المركزي للعمل المشترك لأعضاء فريق المهام الرفيع المستوى. واتفق في يوليو/تموز عام 2013 على ترتيبات لدعم رؤية "القضاء على الجوع" بمساري عمل اثنين. يركّز أولهما على سياسة ودعوة مشتركتين من جانب أعضاء فريق المهام، بقيادة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بوصفه نائب رئيس فريق المهام الرفيع المستوى؛ ويركز المسار الثاني على الاتصالات والشراكات، ويديره المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة. ويقصد بهذين التيارين معاً دعم تعزيز وتمكين المبادرات الموضوعة والمملوكة وطنياً –وإقليمياً. وتمكّن الأعمال التي يجري القيام بها دعماً "لتحدي القضاء على الجوع" أعضاء فريق المهام الرفيع المستوى من التنسيق فيما بينهم ومع الآخرين بفعالية أكبر دعماً لنُهج كلية وشاملة لإنهاء الجوع.

37- في عام 2004، اعتمد مجلس منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني التي تحدد إجراءات معينة ينبغي اتخاذها لإعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع. ومن تلك اللحظة فصاعداً، أُطلق العديد من المبادرات الإقليمية التي وضعت القضاء على الجوع في

مركزها: فقد أطلقت مبادرة "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتحررة من الجوع" بهدف القضاء على الجوع بحلول عام 2025. وفي عام 2011، اعتمدت مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية استراتيجيتها الإقليمية للأمن الغذائي والتغذوي التي تهدف إلى تحقيق تعاون أكبر للقضاء على الجوع.

38- في عام 2013، أطلقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادرة القضاء على الجوع الرامية إلى القضاء على الجوع في المنطقة بحلول عام 2025. وفي يوليو/تموز عام 2013، أطلق الاتحاد الأفريقي، في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الشراكة المتجددة لنهج موحد لإنهاء الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025. وعلاوة على ذلك، في عام 2014، اعتمدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلان هافانا الذي يؤكد من جديد الالتزام الإقليمي بشأن التعاون بغية القضاء على الجوع. خلاصة القول إن البلدان الأعضاء في المنظمة، بنت من خلال الدروس المستفادة والتجارب على مر السنين الثقة للانتقال من خفض الجوع إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

دال– التغيير التحوّلي

39– شهدت المنظمة في الفترة المالية 2012–2013 تغييراً تحولياً قصده إعادة تركيز عمل المنظمة على تقديم الخدمات لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء للمضي قدماً نحو تحقيق مجتمعات خالية من الجوع ومستدامة.

40– بنى عدد من المبادرات التحديثية والتحويلية على إصلاحات سابقة لتحسين إنجاز برامج المنظمة وأثرها بتحويل عملها المعياري تحويلاً فعالاً إلى تأثير على المستوى القطري وتحويل نواتجها المعرفية العالمية إلى تغيُّر ملموس في السياسات والممارسات.

41– استندت هذه المبادرات على توجه استراتيجي للمنظمة واضح وأكثر تركيزاً يقوم على تحليل نقدي وعلى قدرات معززة وأداء فعّال لشبكة المكاتب الميدانية عاملة بطريقة كلية ومتعاضدة مع المقر الرئيسي. وللمضي قدماً بذلك، جرى القيام بتعزيز مؤسسي هادف إلى جانب تدابير إضافية للحصول على قيمة أكبر مقابل المال أثناء الفترة المالية.

إعادة التوجه الاستراتيجي

42– جرى تغيير مسار التوجه الاستراتيجي للمنظمة وأولوياتها ضمن سياق رؤية التغيير التحولي عن طريق "عملية التفكير الاستراتيجي"، التي وفّرت الإطار المفاهيمي والتحليلي لمراجعة "الإطار الاستراتيجي" للمنظمة.

43– كانت النتيجة الرئيسية لهذه العملية إدراك الأعضاء لضرورة التزام المنظمة بالقضاء على الجوع، وذلك برفع سقف الهدف الأول من الأهداف العالمية للمنظمة من "خفض" الجوع إلى "القضاء" عليه.

44– حُددت مجموعة من خمسة أهداف استراتيجية جديدة مشتركة بين القطاعات تتصل اتصالاً وثيقاً بأهم المشكلات الإنمائية وأكثرها إلحاحا التي تواجه البلدان الأعضاء ومجتمع التنمية، لتوجيه عمل المنظمة في المستقبل، إلى جانب هدف سادس يركّز على المعرفة التقنية والجودة والخدمات.

45– بالإضافة إلى ذلك، وضعت مجموعة منقّحة من سبع وظائف أساسية كوسائل لعمل المنظمة من خلال العمل المعياري وأدوات وضع المعايير والبيانات والمعلومات والحوار بشأن السياسات وتنمية القدرات والحصول على المعارف والتكنولوجيات وتيسير الشراكات والدعاوة والاتصال.

46– حدد الإطار الاستراتيجي المُراجع طريقة جديدة أكثر حداثة لعمل المنظمة، بمزيد من التركيز على الأولويات التنظيمية وعلى زيادة العمل الجماعي المتعدد التخصصات وعلى إحداث تأثير أكبر من خلال الشراكات الخارجية. وقد وُضع هذا الإطار الاستراتيجي المُراجع بالتشاور مع الأعضاء والموظفين ومجموعة من الشركاء والخبراء من خارج المنظمة، وأقره المؤتمر في يونيو/حزيران 2013. كما أولي اهتمام خاص في الفترة المالية 2012–2013 إلى الانتقال إلى

تنفيذ الإطار الاستراتيجي المُراجع، بما في ذلك عن طريق ست مبادرات إقليمية رائدة تستجيب لأولويات إقليمية رئيسية متسقة مع الأهداف الاستراتيجية الجديدة.

تعزيز اللامركزية

47- كان هناك عنصر رئيسي آخر من عناصر التغيير التحولي للمنظمة في الفترة المالية 2012-2013 هو تنفيذ شبكة مكاتب ميدانية معززة وأكثر مرونة مقترنة بتحسين التخطيط وتحسين تحديد الأولويات، فضلاً عن نموذج متكامل لإنجاز البرامج. كذلك عززت القدرات التقنية في المواقع الميدانية بإعادة تخصيص وفورات بمقدار 10.4 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج العمل والميزانية واستحداث 31 وظيفة جديدة.

48- جرى الاضطلاع بالإدارة المتكاملة للبرنامج لضمان النتائج والتأثير على نحو متسق لكافة برامج ومشاريع المنظمة على المستوى القطري عن طريق إدماج أنشطة التنمية وحالات الطوارئ وإعادة التأهيل معاً، إضافة إلى استخدام أكثر استراتيجية لموارد برنامج التعاون التقني وتعزيز إمكانية الاستخدام للموارد المخصصة للأقاليم وإقامة تآزرات مع عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء آخرين. كذلك جرى تعزيز المساءلة والمراقبة خلال الفترة المالية بتنفيذ "النظام العالمي لإدارة الموارد"، الذي ربط للمرة الأولى مكاتب المنظمة الميدانية جميعاً والمقر الرئيسي تحت مظلة نظم إدارية واحدة.

49- تمّ تحسين التخطيط وتحديد الأولويات بمواءمة الأولويات الإقليمية والإقليمية الفرعية مع الأهداف العالمية ضمن الإطار الاستراتيجي المُراجع، فضلاً عن تعزيز أطر برمجة قطرية تعد بتوافق وثيق مع دورة تخطيط الحكومات وأولوياتها وعمل سائر منظمات منظومة الأمم المتحدة والترابطات والشراكات مع جهات فاعلة أخرى في حقل التنمية.

القيمة مقابل المال

50- جرى بقوة تثبيت ثقافة القيمة مقابل المال في المنظمة خلال الفترة 2012-2013، فقد سُعى دون كلل إلى إنجاز كفاءات وحققت أثناء الفترة المالية وفورات بمقدار 71.6 مليون دولار أمريكي.

51- تواصل خفض الإدارة، خاصة في المقر الرئيسي. فقد أدى تبسيط العمليات والاجراءات والمراجعات النقدية لبنية المِلاك الوظيفي إلى إلغاء 135 وظيفة أساسا في مجالات غير تقنية وتحقيق وفورات إضافية قيمتها 24.3 مليون دولار أمريكي.

52- جرى خلال الفترة المالية الحصول على الوفورات المتبقية وقيمتها 47.3 مليون دولار أمريكي عن طريق اتخاذ تدابير تعزيز للكفاءة تتعلق بالمشتريات والسفر والهواتف النقالة وخدمات اللغات والترجمة ومجالات أخرى غير تقنية (27.2 مليون دولار أمريكي) وتحسين استرداد تكاليف الدعم والخدمات التقنية (20.1 مليون دولار أمريكي)

التعزيز المؤسسي

53- بالإضافة إلى تعزيز القدرات التقنية للمكاتب الميدانية، أدخل التعزيز المؤسسي دعماً للتغيير التحولي في عدد من المجالات الأخرى. وقد شمل ذلك: (1) تعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي؛ (2) ترشيد وظيفة الموارد البشرية؛ (3) تعزيز خبرات الاتصال وإقامة الشراكات؛ (4) تحسين القدرات المتعلقة بالتغذية وتقديم المساعدة السياساتية وتعبئة الموارد والتعاون بين الجنوب والجنوب وتبادل المعرفة والبحوث والإرشاد.

ثانيا – إحداث أثر فارق

ألف – لمحـة عامـة والإنجـازات

مقدمة

54– يعرض هذا القسم لإنجازات المنظمة خلال الفترة المالية 2012-2013 تحت كل هدف من الأهداف الاستراتيجية الـ11 للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، فضلا عن تعاونها الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في إطار الهدف الوظيفي خاء. وترد الانجازات المتعلقة بالإدارة الكفؤة والفعالة تحت الهدف الوظيفي ذال في القسم ثالثا بشأن الإدارة الحكيمة للموارد.

55– تقع الإنجازات في سياق التحديات التي يعالجها كل هدف من الأهداف واستجابة المنظمة التي ترمي إلى تحقيق نواتج على مستوى النتائج التنظيمية. وينبغي قراءة وصف الإنجازات بالاقتران مع جدول النتائج مقابل الأهداف الذي يرد في الملحق 4 على الويب بهذا التقرير.

النتائج مقابل الأهداف: المعالم البارزة

56– حققت المنظمة بصفة إجمالية للفترة 2012-2013، 80 في المائة من أهداف الأداء البالغة 174 هدفا على مستوى النتائج التنظيمية (انظر الملحق 4 على الويب، والتحليل الموجز في الجدول 1) ما يعني تحسنا عن نسبة الـ76 في المائة التي سجلت للفترة 2010–2011.

57– لم تحقق المنظمة 21 هدفا من أهدافها الـ 174. والأهداف الأربعة التي تنطوي على النسبة الأعلى من الأهداف غير المحققة هي:

(أ) حقق الهدف الاستراتيجي هاء (الإدارة المستدامة للغابات والأشجار) 13 غاية من غاياته الـ17 (76 في المائة). وقد كانت الغايات المتبقية إما طموحة جدا، وإما بالغت في تقدير كمية الجهد المطلوبة؛

(ب) حقق الهدف الاستراتيجي لام (زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية) خمس غايات من غاياته السبع (71 في المائة). أما الغايتان المتبقيتان فلم تكونا قابلتين للقياس، إما لأن الأمر لم يكن فعالا من حيث التكلفة، وإما نتيجة التغير في التركيز المؤسساتي؛

(ج) الهدف الوظيفي خاء (التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة) الذي حقق 16 غاية من غاياته الـ28 (57 في المائة). لم تتحقق الغايات أو تعذر قياسها نتيجة تغييرات في الأولويات جراء التغييرات التحولية وعمليات إعادة الهيكلة والصعوبات في قياس المؤشرات وبعض الغايات المغالية في طموحها؛

(د) الهدف الوظيفي ذال (الإدارة الكفؤة والفعالة) الذي حقق سبعة من بين غاياته الـ13 (54 في المائة) وقد ارتبطت جميع الغايات غير المتحققة تقريبا بمسوحات العملاء وغيرها من المسوحات التي لم تنفذ لأنها لم تعد مهمة، أو لم ينظر فيها بالوقت المناسب بعد إعادة الهيكلة الواسعة النطاق وإعادة تركيز إدارة الخدمات المؤسسية خلال الفترة المالية كجزء من التغيير التحولي.

58- تعذر قياس ثلاثة عشر مؤشراً من المؤشرات عمليا إما بسبب آثار التغير التحولي وإعادة الهيكلة، وإما لأنه قد تبين بأن قياس المؤشر ليس فعالا من حيث التكلفة.

الجدول 1: أداء المنظمة في تلبية أهداف الأداء على مستوى النتيجة التنظيمية للفترة 2012–2013

اسم الهدف الاستراتيجي/الوظيفي	عدد المؤشرات على مستوى النتيجة التنظيمية	عدد المؤشرات على الغايات التي تحققت	عدد المؤشرات على الغايات التي لم تتحقق	عدد المؤشرات غير القابلة للقياس	معدل الإنجاز لكل نتيجة استراتيجية/وظيفية
ألف: تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	15	14	1	–	%93
باء: زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	9	9	–	–	%100
جيم: إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	17	15	2	–	%88
دال: تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	15	14	1	–	% 93
هاء: الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	17	13	4	–	%76
واو: الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية والعالمية التي تمس الأغذية والزراعة	12	11	1	–	%92
زاي- تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية	9	8	–	1	%89
حاء: تحسين الأمن الغذائي والتغذية	16	15	1	–	% 94
طاء: زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	9	7	2	–	%78
كاف: المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	7	6	1	–	%86
لام: زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	7	5	–	2	%71
خاء: التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة	28	16	7	5	%57
ذال: الإدارة الكفؤة والفعالة	13	7	1	5	%54
المجموع	**174**	**140**	**21**	**13**	**%80**

الهدف الاستراتيجي ألف: تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

دعمت منظمة الأغذية والزراعة صياغة أكثر من 71 خطة وطنية للطوارئ تتعلق بتهديدات الأمراض والآفات، مع مخطط مبتكر لمراقبة صدأ القمح كان قد تم تجريبه بنجاح في تركيا.

وقد اعتمدت هيئة تدابير الصحة النباتية أكثر من 59 تدبيرا خلال فترة السنتين، كما أن قدرة الوفود الأفريقية على المشاركة بفعالية أكبر في الهيئة قد ازدادت.

- أدت برامج البذور المعتمدة إلى رفع غلة المحاصيل بنسبة فاقت الخمس في بلدان مستهدفة.

السياق السياساتي

59– تقدر المنظمة أنه من أجل إطعام سكان العالم المتوقع أن يصل عددهم الى نحو 9 مليارات نسمة في عام 2050، ستكون هناك حاجة إلى زيادة بنسبة 60 في المائة لإنتاج الغذاء حول العالم. أما الطلب العالمي على الطاقة فسيزيد بنسبة 36 في المائة بحلول عام 2035، فيما سيواصل التنافس على المياه بين قطاع الزراعة والمدن والصناعة تصاعده. وأكد مؤتمر ريو+20 على ضرورة إحراز تقدم عاجل على صعيد التكثيف المستدام للزراعة. وقد وُضع الهدف الاستراتيجي ألف للتصدي لهذه التحديات من خلال اعتماد ممارسات التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي التي تستفيد من عمليات النظم الإيكولوجية الطبيعية لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتسهم في تحقيق أهداف أوسع للأمن الغذائي والتنمية الريفية وتعزيز سبل العيش.

ألف 01 – السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالإنتاج المستدام للمحاصيل وتكثيفها وتنويعها

60– ينطوي التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي على استخدام أكثر كفاءة للمدخلات وبناء قدرة نظم الإنتاج الزراعي على التكيف عن طريق تسخير خدمات النظام الإيكولوجي مثل التلقيح والتنظيم الطبيعي للآفات والأمراض. في هذا الصدد، عملت المنظمة من خلال الهيئات الحكومية مثل لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة. كما ساعدت أيضاً 45 دولة على وضع برامج لتكثيف المحاصيل، و18 بلداً لإنشاء برامج لتنويع المحاصيل، و21 بلداً على تحسين إدارة التنوع البيولوجي الزراعي والنظم الإيكولوجية.

61– في عام 2011، أطلقت المنظمة مبادرة "الحفظ والتنوع" لزيادة الإنتاج الغذائي المستدام لفقراء العالم. وخلال الفترة 2012–2013 واصلت المنظمة تعزيز المبادئ والممارسات الأساسية. ونتيجة لذلك، أصبحت لـ21 دولة سياسات أو استراتيجيات أو برامج أو مشاريع لاختبار وتوثيق واعتماد الممارسات التي تعكس نُهُج "الحفظ والتوسع"، في حين أن أكثر من عشر دول قد وضعت استراتيجيات لتكثيف الإنتاج المستدام. وقد وضعت المنظمة أيضا منهجيات لتقييم فواقد الأغذية، وهي تقوم بمساعدة خمسة بلدان أفريقية حول برامج فواقد الأغذية.

ألف 02 – الحد من المخاطر الناجمة عن انتشار الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود

62- عملت المنظمة على مستويين اثنين للحد من المخاطر العابرة للحدود الناجمة عن الأمراض والآفات النباتية. فهي أولاً دعمت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في تطوير المعايير والممارسات، التي اعتمدت هيئة تدابير الصحة النباتية 59 تدبيرا بما في ذلك المعايير الدولية خلال فترة السنتين. ثانيا، أصبحت المنظمة تقدم الآن لجميع البلدان التي يحتمل أن تتأثر بالآفات والأمراض، توقعات بشأن الاتجاهات فيما يتعلق الجراد و60 في المائة من المتضررين من الأمراض النباتية الأخرى العابرة للحدود (مقارنة بنسبة 10 في المائة لعام 2009).

63- ساعدت المنظمة البلدان على تطبيق هذه المعايير وعلى الاستجابة لتهديدات معينة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المنظمة بلدان أفريقيا الوسطى على بناء القدرة الوطنية في مجال الصحة النباتية، ما أدى إلى وضع خطط استراتيجية وطنية للصحة النباتية، وتحسين ظروف الوصول إلى الأسواق وزيادة المشاركة في عملية وضع المعايير حول العالم. وبحسب ما أشارت إليه هيئة تدابير الصحة النباتية نفسها، فإنّ مساعدات المنظمة قد أتاحت للوفود الأفريقية المشاركة بصورة أكبر في مداولاتها. وعلى أساس التقدم المحرز، وافق الشركاء على مواصلة تمويل تطوير القدرات الوطنية للصحة النباتية في أفريقيا الوسطى لمدة سنتين أخريين.

64- عملت المنظمة واللجان الإقليمية الثلاثة لمكافحة الجراد الصحراوي على مدى العقد الماضي لتعزيز الحكم الرشيد والقدرات الفنية والتعاون الإقليمي من أجل التأهب لتفشي الأمراض والآفات والتصدي لها. وقد أثبت هذا العمل نجاحه حتى الآن في تقديم الاستجابة السريعة والفعالة لحالات تفشي الجراد. ويحقق التعاون الإقليمي فوائد أخرى كذلك.

65- ونجحت المنظمة أيضا في المساعدة على وضع خطط وطنية لحالات الطوارئ المتعلقة بالآفات والأمراض الأخرى. فقد تم وضع أكثر من 71 خطة وطنية للطوارئ فيما خص الجراد الصحراوي والآفات النباتية الأخرى ومخاطر الأمراض. وفي تركيا، وضعت المنظمة بالتعاون مع السلطات المحلية نظام مراقبة لصدأ القمح يقوم على الرسائل النصية المرسلة من الهواتف الجوالة. باستخدام هذا النظام، أصبح بوسع السلطات المحلية أن تحشد بسرعة أكبر وبفعالية الاستجابات العلمية والتشغيلية. وتقيّم المنظمة حاليا مدى ملاءمة الأداة لتنفيذها في أقاليم أخرى وعلى الآفات والأمراض الأخرى.

ألف 03 – التخفيض المتواصل للمخاطر الناجمة عن المبيدات

66- تتم إدارة المخاطر الناجمة عن استخدام المبيدات من خلال اتفاقية روتردام. من شأن ذلك تحسين الرقابة التنظيمية ومساعدة البلدان على إدارة دورة حياة المبيدات بفعالية أكبر، وتشجيع البدائل من خلال الإدارة المتكاملة للآفات.

67- ما زال الاعتراف الدولي بأهمية اتفاقية روتردام يتزايد، فقد زاد عدد الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية 8 بلدا ما رفع العدد الإجمالي من 146 في نهاية عام 2011 إلى 154 بحلول عام 2013. وخلال فترة السنتين، أضيفت أربعة مبيدات على عملية الموافقة المسبقة المطلعة. وخلال الفترة نفسها قامت الأمانة، التي استضافتها المنظمة بالاشتراك مع برنامج

البيئة التابع للأمم المتحدة، بمساعدة 67 بلدا من البلدان النامية في إدارة المبيدات (55 في الفترة 2010–2011). ومن أجل تعزيز اتساق السياسات الشاملة لمختلف المواد الكيميائية الخطرة، تم ترتيب عقد مؤتمر اتفاقية روتردام ليتزامن مع اتفاقيتي بازل وستوكهولم حيث أن الأولى مسؤولة عن النفايات الخطيرة والثانية عن الملوثات العضوية المتكررة.

68– تمثل التقدم الأهم على صعيد إدارة دورة حياة المبيدات في موافقة_مؤتمر المنظمة في عام 2013 على مدونة السلوك الدولية بشأن إدارة المبيدات. تعتبر تلك المدونة النقطة المرجعية لجميع القضايا المتصلة بإدارة المبيدات.

69– كان الشرق الأدنى محط تركيز بشكل خاص بالنسبة للإدارة المتكاملة للآفات نتيجة لمشروع إقليمي رئيسي مولته الحكومة الإيطالية في عشرة بلدان. في تلك البلدان، بدأت الإدارة المتكاملة للآفات تصبح جزءا لا يتجزأ من سياسة الحكومة وحملات التوعية الوطنية، ولا سيما من خلال المدارس الحقلية للمزارعين.

ألف 04 – تحسين إدارة الموارد الوراثية للنباتات بما في ذلك نظم البذور

70– نهضت المنظمة بإدارة الموارد الوراثية للنباتات خلال فترة السنتين وذلك على ثلاثة مستويات هي: تحديد وتعزيز المعايير الدولية من خلال المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ ومساعدة البلدان على وضع استراتيجيات وطنية بشأن معايير الموارد الوراثية النباتية بما يتفق مع الإطار الذي وضعه مجلس المنظمة في عام 2011 في إطار خطة العمل العالمية؛ والمساعدة في بناء قدرات القطاع الخاص والقطاع العام المتعلقة بالإدارة الفعالة للموارد الوراثية النباتية، مثل تربية النباتات ونظم البذور والتكنولوجيا الحيوية والسلامة الحيوية.

71– منذ عام 2011، ارتفع عدد الأطراف المشاركة في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بنسبة 6 أعضاء ليصبح المجموع 131 عضوا. ومن خلال 19 مشروعا، دعمت المنظمة 33 دولة عبر أنحاء آسيا وأفريقيا والشرق الأدنى وأمريكا الوسطى والجنوبية من حيث جمع أصناف البذور والحفاظ عليها. وساعدت المنظمة17 بلد نامٍ على وضع استراتيجيات وطنية وسياسات لقطاع البذور والقدرة على جمع الموارد الوراثية النباتية وحفظها. ومن نتائج ذلك أنّ هناك 73 بلدا حاليا يملك آليات لتقاسم المعلومات الوطنية من أجل رصد التقدم المحرز في إدارة هذه الموارد.

72– على المستوى الإقليمي، دعم وزراء المجلس الزراعي في أمريكا الوسطى بالإجماع خطة العمل الاستراتيجية للموارد الوراثية النباتية في وسط أمريكا. ووافق الفريق العامل الفني الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية على خطوط توجيهية جديدة لسياسة البذور. وتتوقع المنظمة من هذه الخطوط التوجيهية أن تساعد في بناء التجارة الدولية للبذور من خلال تنسيق سياسات البذور بين البلدان.

73– وقد تم دعم هذا العمل عن طريق دعم السياسات التي تستهدف المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة المنظمين ضمن شركات للبذور على نطاق صغير، لتحسين الإمدادات الموثوق بها من البذور ولزيادة الغلة.

البذور الموثّقة تزيد غلات المحاصيل بنسبة تفوق الخمس في جبال الأنديز

اعتمد المشروع بذور الأنديز الذي شمل كلا من بوليفيا وإكوادور وبيرو نهج "النمو والحفظ" بهدف زيادة الإنتاج، والوصول إلى بذور موثقة عالية الجودة واستخدامها. وقد اشتمل هذا المشروع البالغة قيمته 25. مليون دولار أمريكي والممول من الحكومة الإسبانية، على العمل مع الحكومات لتعزيز القدرات المؤسسية وسياسات البذور وتطوير الأطر القانونية؛ ومع مجموعات المزارعين لتأسيس الجمعيات التي تتمتع بالمهارات الفنية والتجارية والتسويقية ونظم المراقبة عالية الجودة المطلوبة لإنتاج البذور الموثقة.

أما منظمات منتجي البذور الـ87 التي أنشأها المشروع ودعمها فتضم 445 1 أسرة. وقد زادت هذه المنظمات كمية البذور الموثقة المتاحة للمزارعين المحليين بمعدل ثلاثة أضعاف، وهي تلبي الآن 20 في المائة من الطلب المحلي على أنواع البذور. وقد أظهرت التقييمات الميدانية للمشروع أن هذه البذور المحسنة قد رفعت متوسط غلة المحاصيل بنسبة تتراوح بين 20 و23 في المائة.

الهدف الاستراتيجي باء: زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

- أطلقت FEEDIPEDIA، أول قاعدة بيانات مفتوحة في العالم متخصصة بالأعلاف الحيوانية.
- أسست المنظمة "الشراكة من أجل تقييم وأداء الثروة الحيوانية على الصعيد البيئي" من أجل تكوين توافق عالمي حول إدارة الأثر الذي تمارسه الثروة الحيوانية وسلاسل التوريد المرتبطة بها، على البيئة.

السياق السياساتي

74- يعيل الإنتاج الحيواني 70 في المائة من فقراء العالم، وهو يشكل 43 في المائة من الناتج الزراعي العالمي ويشغل ربع مساحة العالم؛ كما يُستخدم ثلث الأراضي الزراعية لإنتاج أعلاف للماشية. ولكن بمواجهة منافسة العمليات الواسعة النطاق وارتفاع تكلفة العلف الحيواني، تخضع الجدوى الاقتصادية لعمليات الثروة الحيوانية القائمة على الأسرة للضغوط. هناك زيادة في التعرض للأمراض الحيوانية كما أن التنوع الجيني معرض للتهديد إذ أن 20 في المائة من السلالات على وشك الانقراض. وعلاوة على ذلك، يفتقر صناع القرار في القطاع إلى المعلومات اللازمة لتوجيه السياسات والاستراتيجيات، لا سيما على المستوى العالمي. ولكن تبقى هناك فرص كثيرة فالتقدم المحرز في مجال الاستيلاد وتربية الحيوانات والتغذية والصحة الحيوانية وزيادة الإنتاجية يسمح بزيادة الإنتاجية ويتيح كفاءة أكبر في استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الأخرى.

75- وقد ركز عمل المنظمة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي على تحسين أداء قطاع الثروة الحيوانية في أربعة مجالات هي: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الاقتصادية؛ الحد من مخاطر الأمراض الحيوانية؛ إدارة استخدام الموارد الطبيعية بشكل أفضل، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية؛ وتوليد المعلومات لإرشاد صياغة السياسات.

باء 1 – مساهمة الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر والتنمية

76- انطوى دعم دور الثروة الحيوانية في الأجندة الأوسع للأمن الغذائي والتنمية، على عنصرين رئيسيين. أولا، قدمت المنظمة المشورة عند الطلب بشأن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى في مجال الثروة الحيوانية. وقد استفاد 125 مشروعا في أكثر من 30 بلدا من هذه الخدمة على امتداد الفترة المالية. وثانيا، وضعت المنظمة مشورة وأدوات وإرشادات بشأن صياغة التدابير الرامية لتحسين كفاءة وإنتاجية قطاعات الثروة الحيوانية في البلاد. وقد تلقى أكثر من 50 بلدا مشورة محددة في هذا المجال على مدى الفترة المالية، فيما تلقى 12 بلدا مشورة بشأن التدابير الرامية للحد من فواقد الأغذية.

77- وقد تعلقت إحدى الأفكار الرئيسية في مجموعة النصائح والأدوات المقدمة، بالاستخدام الأمثل لعلف الحيوانات. فعلى سبيل المثال، في أكتوبر/تشرين الأول 2012 أطلقت المنظمة FEEDIPEDIA، بالشراكة مع مؤسسات فرنسية، وهي موسوعة مفتوحة على الانترنت تتضمن أحدث المعلومات العلمية عن طبيعة موارد الأعلاف

وموقعها وتركيبها الكيميائي وقيمتها الغذائية وبارامترات استخدامها الآمن. وبحلول ديسمبر/كانون الأول من عام 2013، أصبحت الموسوعة تضم 000 2 صفحة تناولت نصف الموارد المتوقعة للأعلاف البالغ عددها 400 1، وقد تلقت أكثر من 000 25 زائر في الشهر.

78- كما نشرت المنظمة 15 تقييما لخيارات تحسين دخل المنتجين وسبل عيشهم والاستفادة بشكل أفضل من الموارد الطبيعية. وقد شملت تلك الخيارات أدوات وخطوطا توجيهية بشأن التغذية المتوازنة من أجل تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية؛ واستخدام المغذيات لزيادة إنتاج الحليب وتقليل انبعاث غازات الميثان؛ واستخدام نفايات الفواكه والخضار كعلف للماشية.

باء 2 – الأمراض الحيوانية

79- تمحور عمل المنظمة بشكل رئيسي على مساعدة البلدان في إدارة التفشي المحتمل للأمراض الحيوانية المعنية: فواصلت تحديث النظام العالمي للإنذار المبكر[2] بواسطة أخبار عن الأمراض الحيوانية الأهم، وقدمت الدعم إلى البلدان المستهدفة لوضع استراتيجيات وشبكات للمراقبة وتحاليل مخبرية، والاستجابة لتفشي الأمراض وآليات الرقابة، ودمج نهج "الصحة الواحدة" متعدد التخصصات، الذي يوحّد صحة الحيوان والبشر والنظام الإيكولوجي. ونتيجة لهذا النشاط، وللأنشطة المطبقة في الفترات المالية السابقة، أصبح هناك 110 بلدان الآن في وضعية أفضل لتحديد المخاطر المحدقة بصحة الحيوان وللاستجابة لها. وشكلت الشراكة مع القطاع الخاص عنصرا أساسيا للاستراتيجية.

80- كما شملت هذه النتيجة التنظيمية الاستجابة الناجحة لتفشي أهم الأمراض خلال الفترة المالية، بما في ذلك نوع H7N9 من أنفلونزا الطيور في الصين، والمشتق منه H5N1 في جنوب شرق آسيا ومصر، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية في المملكة العربية السعودية.

إصلاح القطاع البيطري في طاجيكستان

تشكل الثروة الحيوانية جزءا لا يتجزأ من معيشة سكان طاجيكستان، إذ أن 80 في المائة من الأسر تمتلك مواش. ولكن بحلول عام 1997 حصل تدهور خطير في السيطرة على الأمراض الحيوانية. ومن بين الأمراض التي أصبحت مستوطنة ومنتشرة البروسيلا وهو مرض ينتقل بسهولة من الحيوان إلى الإنسان.

ساعدت المنظمة حكومة طاجيكستان على إعادة هيكلة وتأهيل هيئتها البيطرية الوطنية. وقد انطوى ذلك على دعم برنامج الحيلولة دون انتشار المرض ومراقبته ودعم وزارات الصحة للتوعية والدعم فيما بين القطاعات؛ وإنشاء نظام مراقبة للتأكد من انتشار المرض، ورصد تقدمه وإطلاق الاستجابة لتفشي موجة جديدة منه؛ ورفع مستوى المهارات من خلال استحداث شبكة تضم أكثر من 650 وحدة بيطرية ميدانية مع إمكانية الحصول على أدوية وعيادات بيطرية

[2] يقوم النظام العالمي للإنذار المبكر والاستجابة للأمراض الحيوانية الرئيسية العابرة للحدود بتنسيق آليات الإنذار ومعلومات الأمراض لدى كل من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية.

عالية الجودة. ويحظى عمل هؤلاء البيطريين الميدانيين، بعد أن تلقوا تمويلا استهلاليا من المنظمة، بتمويل مشترك من الأسر والمزارعين المحليين.

ويجري حاليا تلقيح 1.7 مليون حيوان كل عام ضد البروسيلا. وتراجع معدل انتشار المرض في مناطق مستهدفة من 8.5 في المائة في عام 2004 إلى أقل من 2.5 في المائة، وبعض مناطق طاجيكستان بدأت تعتبر نفسها خالية من مرض البروسيلا، كما بدأت دول أخرى في الإقليم تعتمد ممارسات قد طورتها المنظمة في طاجيكستان.

باء 3 – الموارد الطبيعية والوراثية في مجال الإنتاج الحيواني

81– عملت المنظمة على مستويين رئيسيين تحت هذه النتيجة التنظيمية. فقد قدمت المشورة إلى الهيئات الدولية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وذلك فيما يتعلق بمسائل التنوع الوراثي ودور الثروة الحيوانية في تغير المناخ على المستوى الوطني. وساعدت المنظمة 33 دولة على تطوير وتطبيق سياسات للتخفيف من أثر المواشي على البيئة وتغير المناخ، وساعدت 50 دولة على إدارة الموارد الوراثية الحيوانية على نحو أفضل.

82– اهتم العمل بشأن الموارد الطبيعية في المقام الأول بمواصلة الجهود لوضع الثروة الحيوانية وتغير المناخ على الأجندة الدولية. كجزء من هذا العمل، أسست المنظمة في عام 2012 الشراكة من أجل تقييم وأداء الثروة الحيوانية على الصعيد البيئي، فجمعت بين كيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والهيئات البحثية الحكومية والهيئات الدولية مثل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتحت رعاية هذه الشراكة، وضعت المنظمة خطوطا توجيهية لرصد الأثر البيئي لقطاع الثروة الحيوانية وهي بصدد تجريبها، وذلك لتحسين عائد الاستثمار المستدام من الموارد الطبيعية، وبالتالي تحسين إدارة العوامل الرئيسية التي تؤثر في أداء القطاع. واستمرت المنظمة في دعم البرنامج العالمي للثروة الحيوانية المستدامة.

83– قدمت خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية لعام 2007 إطارا لعمل المنظمة بشأن الموارد الوراثية. وعلى مدى الفترة المالية، يسرت المنظمة الوصول إلى خطة العمل العالمية إذ أصبحت الأخيرة متاحة بـ17 لغة، وقد ساعدت البلدان على إجراء مسوحات للثروة الحيوانية ووضع استراتيجيات وطنية وخطط للعمل؛ وساعدت على وضع أطر قانونية وسياسات وآليات مؤسسية وموظفين مهرة.

باء 4 – معلومات لتوجيه سياسات الثروة الحيوانية

84– أظهر الطلب على منتجات المعلومات للمنظمة زيادة مطردة: فعام 2013 وحده شهد زيادة بنسبة 44 في المائة في زيارات للمواقع الإلكترونية للمنظمة المعنية بالصحة الحيوانية، وزيادة بنسبة 12 في المائة في تنزيل الوثائق. كان الناتج الأهم هو التقرير الرئيسي بعنوان "World Livestock 2013: Changing Disease Landscapes" وقد وجد هذا التقرير أن 70 في المائة من الأمراض الجديدة في البشر خلال العقود الأخيرة هي حيوانية المصدر. وقد ساهم البشر جزئيا

في نقل الأمراض الحيوانية إلى البشر في سعي منهم إلى المزيد من الأغذية ذات المصادر الحيوانية، بالإضافة إلى الضغوط الأوسع التي وضعت على سلامة السلسلة الغذائية الناجمة عن النمو السكاني، والتوسع الزراعي وتوسع سلاسل الإمدادات الغذائية حول العالم. واعتبر التقرير أن هناك حاجة إلى نهج جديد أكثر شمولية لإدارة تهديدات الأمراض ولا سيما على مستوى التفاعل بين الحيوانات والبشر.

الهدف الاستراتيجي جيم: إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

- بين العامين 2011 و2012 ارتفع حجم التجارة السمكية للبلدان النامية بنسبة 4.2 مليار دولار أمريكي، أو 6.1 في المائة كما ارتفعت حصتها من الصادرات السمكية في العالم من 52.9 في المائة الى 53.5 في المائة .
- وقد تم الاتفاق على الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دول العلم التي سوف تعزز الضوابط ضد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

السياق السياساتي

85- يأتي ما يقرب الـ17 في المائة من البروتين الحيواني المستهلك في جميع أنحاء العالم من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ وفي كثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة يكون هذا الرقم أعلى بكثير. وعلاوة على ذلك، فإن 12 في المائة من سكان العالم يعتمدون في معيشتهم على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لا سيما في العالم النامي. ولكن تشير التقديرات إلى أن حوالي 30 في المائة من الأرصدة السمكية في العالم تخضع للاستغلال المفرط أو تعاني النضوب أو أنها في طور التعافي من النضوب؛ وهناك خسارة بقيمة 50 مليار دولار أمريكي تسجل كل عام في المصايد البحرية بسبب سوء الإدارة والممارسات غير الفعالة والصيد الجائر. وأخيراً يطرح تغيّر المناخ تحديات جديدة للسكان الذين يعتمدون على المحيطات، عبر تعديل توزيع وإنتاجية الأنواع البحرية وأنواع المياه العذبة، ما يؤثر على العمليات البيولوجية ويعدّل في الشبكات الغذائية.

86- قامت استراتيجية المنظمة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على ستة عناصر هي: تعزيز تطبيق المعايير العالمية مثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ وإنشاء نظام قوي للحوكمة الدولية لمصايد الأسماك، ولا سيما من خلال الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك؛ وتحسين فعالية إدارة المصايد الطبيعية؛ وزيادة المحصول واستدامة تربية الأحياء المائية؛ وتحسين سلامة وكفاءة ممارسات الصيد؛ وزيادة الربحية من استغلال المصيد بعد صيده ولا سيما من خلال التجارة.

جيم 01 – السياسات والمعايير التي تسهل تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

87- تمثل التركيز الرئيسي لعمل المنظمة في إطار هذه النتيجة التنظيمية في دعم البلدان لكي تعتمد أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والاتفاقات الدولية المماثلة؛ وتطوير الخطوط التوجيهية الدولية ذات الصلة وأدوات السياسات العامة؛ وتعزيز توليد الإحصاءات وأوجه الرصد الأخرى لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

88- على مدى الفترة المالية، قدمت المنظمة المشورة إلى البلدان بشأن تعزيز تشريعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ووضع السياسات وتنفيذها وجمع إحصاءات مصايد الأسماك في سياق مدونة السلوك. وقد شملت هذه المشورة تخطيط التكيف والتأهب لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، والمساهمة في نشر "الإدارة القائمة على الحقوق في مصايد

الأسماك في أمريكا اللاتينية"، والمنشور المواضيعي بشأن حيازة الأراضي. وفيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية، وقعت خمس دول إضافية اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني لعام 2009 الذي يرمي إلى منع واستئصال الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

89- كان التطور الأبرز على صعيد الحوكمة العالمية لمصايد الأسماك في الفترة 2012–2013 بروز مفهوم "الاقتصاد الأزرق" نتيجة مؤتمر ريو+20 في عام 2012. ويستند نموذج الاقتصاد الأزرق على أساس أن النظم الإيكولوجية للمحيطات صحية وأكثر إنتاجية. أما تركيزه التالي على الحفظ والإدارة المستدامة فسيؤدي دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي بعد عام 2015. ولتعزيز هذا المفهوم، أطلقت المنظمة مبادرة النمو الأزرق الجديدة، لمساعدة البلدان في تطوير وتنفيذ الاقتصاد الأزرق وبرامج عمل النمو. وسوف تعزز المبادرة الشراكات، وسوف تعمل كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار دعما للأمن الغذائي والحد من الفقر، والإدارة المستدامة للموارد المائية.

90- كفلت المنظمة التوافق على الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم، وأصدرت مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين المصايد الصغيرة. وكانت الخطوط التوجيهية نتاج مشاورات واسعة مع 400 1 من أصحاب المصلحة وهي تهدف لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات والممارسات المطلوبة لدعم مجتمعات الصيادين الساحلية والداخلية. وأكدت المنظمة أيضا أن المحيطات ومصايد الأسماك الصغيرة تؤثر في المناقشات الدولية الرئيسية وفي محتوى واتجاه وثائق السياسات ذات الصلة مثل: الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20، والتقرير الصادر عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودليل الممارسات الجيدة للتصدي لعمالة الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، الصادر بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية.

91- حاز المطبوع البارز "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية لعام 2012" الكثير من الاهتمام الإعلامي وكذلك نشرة توقعات الأغذية الصادرة بالاشتراك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة. كما تم تحديث إحصاءات المصايد وتربية الأحياء المائية ونشرها، بما في ذلك حزمة جديدة للنشر الإحصائي وبيانات محسنة لسفن الصيد.

جيم 02- حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال تدعيم المؤسسات الوطنية والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك

92- خلال فترة السنتين، عززت المنظمة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال تشجيع هيئات مصايد الأسماك الإقليمية على تقييم أدائها، وتقديم الدعم لها في تنفيذ تدابير لسد أية ثغرات يتم تحديدها (بما في ذلك عن طريق إنشاء شبكات جديدة) ودعم تعزيز المؤسسات الوطنية.

93- قامت أربع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك في إطار المنظمة باستعراض الأداء خلال الفترة 2012–2013، وكان لكل من تلك الاستعراضات نتائج إيجابية. وقد تأسست هيئة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك كأول هيئة من هذا القبيل

في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. كما دعمت المنظمة إنشاء شبكتين جديدتين لتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا تباعا.

94- ركز دعم المنظمة لتعزيز المؤسسات الوطنية خلال الفترة المالية على تحسينات في ثلاثة مجالات هي: فهم العوامل الرئيسية التي تقوم عليها تنمية تربية الأحياء المائية؛ ودور العمالة ضمن حوكمة تربية الأحياء المائية؛ ومنهجيات التقييم الكمي ورصد أداء قطاع تربية الأحياء المائية. وفيما يخص دور العمالة على وجه الخصوص، أجرت المنظمة دراسة حول المساهمات الاجتماعية والاقتصادية لتربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق فأظهرت الحاجة إلى ممارسة حوكمة مراعية للفقراء.

معالجة تفشي الأمراض في فييت نام

يجني حوالي مليون شخص في آسيا عيشهم من استزراع القريدس. غير أنّ الامتثال الضعيف للممارسات الجيدة للأمن البيولوجي وتربية الأحياء المائية قد جعل هذا القطاع عرضة للأمراض المعدية الناشئة حديثا.

في فييت نام، أنتج تصدير القريدس 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2011 – أي أكثر من سدس القيمة الإجمالية لإنتاج القريدس في آسيا في العام نفسه. ولكن عندما بدأ المرض يصيب مزارع القريدس، وخاصة في محافظات دلتا ميكونغ، وهي المنطقة الرئيسية المنتجة للقريدس في البلاد، لجأت حكومة فييت نام إلى المنظمة طلبا للمساعدة. وكان هذا المرض، أي متلازمة نخر الكبدية الحاد، والمعروف باسم متلازمة الوفاة المبكرة، قد ظهر للمرة الأولى في الإقليم في عام 2009، فارتبط بتراجع إنتاج القريدس. واستجابة لهذا الطلب، شكّلت المنظمة فريقا من الخبراء والباحثين الرائدين من جميع أنحاء العالم للعمل مع الحكومة من أجل فهم أفضل للمرض ولكيفية تعزيز قدرة البلاد على التعامل مع تفش مماثل في المستقبل.

ونصح الخبراء الحكومة باتخاذ تدابير فورية للحد من انتشار المرض، وأجروا أبحاثا لاكتشاف مصدره. وتم التوصل إلى النتيجة في أواخر عام 2013، عندما حدد باحثون من جامعة أريزونا العامل المسبب، وهو سلالة من بكتيريا توجد عادة في المياه الساحلية المالحة في جميع أنحاء العالم، ووضعوا فحصا للتشخيص السريع من أجل الكشف عن وجودها.

في موازاة ذلك، حددت المنظمة مع خبراء آخرين من الإقليم، تدابير لإدارة المخاطر من أجل التعامل مع هذا المرض. على المستوى الوطني، فأدى ذلك إلى تعزيز الخطوط التوجيهية للتأهب لحالات الطوارئ المتعلقة بتفشي الأمراض الحيوانية المائية، ووضع استراتيجية وطنية لإدارة صحة الحيوانات المائية؛ وعلى المستوى المحلي، تم تدريب أكثر من 300 من المزارعين وموردي المدخلات وممثلين عن الوكالات المحلية بشأن الممارسات الجيدة في مجال استزراع القريدس والأمن البيولوجي، لا سيما الوقاية من الأمراض، وإدارة صحة القريدس والرصد وحفظ السجلات.

ويبحث الفريق حاليا عن مصادر للتمويل، بما في ذلك من برنامج التعاون التقني بهدف تطبيق الممارسات المستفادة ضمن الإقليم على أقاليم أخرى.

جيم 03 – إدارة أكثر فعالية للمصايد البحرية والمصايد الطبيعية الداخلية

95- ارتقت المنظمة بإدارة المصايد الطبيعية من خلال مساعدة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والدول على وضع خطط وسياسات لمصايد الأسماك المستدامة، استنادا إلى الخطوط التوجيهية والإرشادات الفنية للمنظمة، وتشجيع المجتمعات المحلية والعاملين في الصيد على اعتماد تلك المعايير. وبحلول نهاية فترة السنتين كانت عشرة بلدان (بالإضافة إلى البلدان الأربعة في الفترة 2011–2012) وست هيئات للمصايد الإقليمية (اثنتان في الفترة 2011–2012) قد وضعت خططا لإدارة المصايد. علاوة على ذلك، فإن 75 في المائة من مشاريع المصايد قد أدت إلى قيام المجتمعات المحلية بتطبيق ممارسات المصايد المستدامة.

96- دعما لهذه المبادرات، حسنت المنظمة المعلومات عن حالة الموارد السمكية على الصعيد العالمي والإقليمي وعلى المستوى الوطني؛ وأطلقت مجموعة أدوات على شبكة الإنترنت لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك، وقدمت المشورة الهادفة بشأن استخدام نهج النظام الإيكولوجي في التخطيط لتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتنفيذها. وقد أثبت التمويل المقدم من حكومات النرويج (لـ32 بلدا ساحليا في أفريقيا) والسويد وإيطاليا وإسبانيا واليونان والاتحاد الأوروبي فعاليته في دعم البلدان لاعتماد نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك.

جيم 04 – التوسع والتكثيف المستدامان لتربية الأحياء المائية

97- اشتمل تشجيع المنظمة للتكثيف المستدام لتربية الأحياء المائية على مساعدة البلدان في اعتماد الخطوط التوجيهية للمنظمة وأدواتها ومعاييرها من أجل زيادة استخدام تربية الأحياء المائية والمنافع الاجتماعية المرتبطة بها من حيث كسب سبل العيش والتنمية الريفية. ونتيجة لذلك، أعتمد أكثر من 30 بلدا حتى الآن صكوك السياسات للمنظمة، واعتمدت 20 دولة سياسات واستراتيجيات لتسويق أنشطتها المتعلقة بتربية الأحياء المائية، واعتمدت 40 دولة سياسات للمصايد تتعلق بالأمن الحيوي، والأنواع الدخيلة والموارد الوراثية والتنوع البيولوجي والبيئة والتحسين الاقتصادي الاجتماعي.

98- تضمنت الخطوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة لدعم الاستغلال المستدام لتربية الأحياء المائية، الشراكة العالمية للنهوض بتربية الأحياء المائية، التي وافقت عليها الدورتان السادسة والسابعة للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك، والخطوط التوجيهية الفنية والتقارير حول تربية الأسماك بالمياه البحرية الساحلية وفي عرض البحر والتربية بالأقفاص والأعلاف والتغذية في المزارع والعقاقير البيطرية والأنواع المحلية والأعشاب البحرية والتكيف مع تغير المناخ والأمراض. وتشمل الأدوات الأخرى التي تم تطويرها الاستبيان الجديد حول تربية الأحياء المائية التابع لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، واللمحة العامة عن القطاع الوطني لتربية الأحياء المائية، واستعراض عام للتشريعات الوطنية لتربية الأحياء المائية.

جيم 05 – عمليات المصايد الآمنة والكفؤة والمراعية للبيئة

99– تعتمد عمليات المصايد الآمنة والفعالة والمراعية للبيئة على نوعية سفن الصيد والمعدات والممارسات من جهة، وعلى الآليات التنظيمية التي أنشئت لرصد وإنفاذ تطبيق معايير الجودة من جهة أخرى.

100– كان التركيز الرئيسي لتحسين عمليات المصايد خلال فترة السنتين على إدارة المصيد العرضي والتخفيف من الصيد المرتجع تبعا لموافقة لجنة مصايد الأسماك على الخطوط التوجيهية الدولية بشأن إدارة المصيد العرضي والتخفيف من الصيد المرتجع. وبدعم من مرفق البيئة العالمية وغيره من الجهات المانحة، سهلت المنظمة إقامة أربعة مشاريع في الشرق الأقصى (في إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وتايلند وفييت نام)؛ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (البرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك وسورينام وترينيداد وتوباغو)؛ والدول الصغيرة الجزرية النامية في المحيط الهادئ، لكي تنفذها وكالة مصايد منتدى جزر الهادئ وأمانة جماعة دول الهادئ وهي تغطي الإدارة العالمية لمصايد التونة في أعماق البحار مع مشاركة منظمات إدارة مصايد التونة الإقليمية الخمس.

101– من المتوقع أن تحل تلك المشاريع التناقضات الحالية في إدارة المصيد العرضي، وتحد من المستويات العالية لأنشطة الصيد غير القانونية، وغير المبلغ عنها وغير المنظمة، والتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي جراء ممارسات الصيد الحالية.

102– فيما يتعلق بالمعايير التنظيمية، قامت المنظمة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية بنشر توصيات للسلامة وخطوط توجيهية للتنفيذ. وتطبق هذه المعايير على 90 في المائة من أسطول الصيد العالمي. ونشرت المنظمة أيضا دليلا على وفورات الوقود لسفن الصيد الصغيرة، وخطوطا توجيهية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما واصلت المنظمة عملها على السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين وقامت إلى جانب المنظمة البحرية الدولية بالعمل على مسألة القرصنة.

جيم 06– الاستخدام ما بعد الحصاد، والتجارة ووصول منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى الأسواق

103– عملت المنظمة على ثلاث أولويات تتعلق بالاستخدام ما بعد الحصاد والتجارة، وبذلك بهدف: (1) زيادة تقبل البلدان للممارسات التي توصي بها المنظمة في هذا المجال؛ (2) مساعدة البلدان على الامتثال للمعايير والقوانين الدولية للإتجار بالأسماك؛ (3) زيادة دخل البلدان النامية من الاتجار بالأسماك بنسبة 5 في المائة. وقد تم تحقيق أهداف الفترة المالية للأولويات الثلاث تلك (انظر الملحق 4). ومن الجدير الإشارة إلى أنه بين العامين 2011 و2012 زادت نسبة تجارة الأسماك من جانب البلدان النامية بمقدار 4.2 مليار دولار أمريكي (أي 6.1 في المائة) كما زادت حصتها من الصادرات السمكية العالمية من 52.9 في المائة إلى 53.5 في المائة.

الهدف الاستراتيجي دال: تحسين جودة وسلامة الغذاء في جميع مراحل السلسلة الغذائية

- اعتمدت هيئة الدستور الغذائي 49 مواصفة غذائية دولية جديدة تم تطويرها من خلال المشاركة الواسعة للبلدان النامية والمتقدمة.
- قدمت المنظمة المساعدة الفنية إلى 52 بلدا لتحسين برامجها التنظيمية لسلامة الغذاء القائمة على المخاطر، و/أو الدعم لتحسين سلامة الغذاء وإدارة الجودة على امتداد سلاسل القيمة.
- وقد وضعت المنظمة وجربت النسخة الأولى من أداة لتقييم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية التي سوف تحسن بشكل كبير قدرة البلدان على تخطيط ومراقبة تحسين هذه الأنظمة.

السياق السياساتي

104- يعتمد تحقيق الأهداف العالمية والوطنية للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على سلامة وجودة المواد الغذائية: فإن الطعام الرديء له تأثير مباشر على صحة المستهلك وهو يضر بالاقتصاد والنمو من خلال تقويض الثقة في المزارعين وفي شركات الأغذية. وفي العديد من البلدان النامية، لا تزال الأمراض التي تنقلها الأغذية سببا رئيسيا للوفاة والمرض، وخاصة بين الأطفال، وحتى البلدان المتقدمة تواجه الصعوبات في إنشاء نظم يعوّل عليها لضمان سلامة الأغذية وجودتها.

105- بغية معالجة هذا الأمر، تهدف استراتيجية المنظمة إلى دعم الحكومات والمجتمع المدني على أربع مستويات هي: وضع المواصفات للأغذية، وتوسيم وتحديد القيم المرجعية للمغذيات؛ ووضع صكوك تشريعية وبنية تحتية للسياسات من أجل تطبيق المواصفات، وبناء المؤسسات المرتبطة بها وأساليب العمل فيما بين الوزارات وفيما بين القطاعات وقدرات الموظفين؛ ووضع نظم للرصد والاستجابة بحيث تتصدى بسرعة لمسائل سلامة الأغذية فور نشوئها، وبناء قدرات القطاع الخاص على إدارة سلامة الغذاء بفعالية.

دال 01- المواصفات الدولية الجديدة والمعدلة لسلامة الأغذية وجودتها

106- تمثل هذه النتيجة التنظيمية الالتزام الجاري للمنظمة بدعم عمل هيئة الدستور الغذائي التي تعتبر المرجع العالمي لمواصفات الأغذية بالنسبة إلى منتجي ومجهزي الأغذية والهيئات الوطنية للرقابة على الأغذية وللتجارة الدولية بالأغذية.

107- بلغ الهيئة 186 عضوا خلال فترة السنتين واعتمدت 49 مواصفة جديدة أو منقحة للدستور الغذائي وعددا كبيرا من الأحكام الجديدة أو المنقحة المتعلقة بالمضافات والمبيدات والعقاقير البيطرية في الأغذية. وواصلت أمانة الدستور الترويج لاستخدام الموقع الإلكتروني التفاعلي وتطوير تطبيقات جديدة لزيادة الكفاءة. وقد أصبح 69 بلدا (27 بلدا بصفة مراقب) يستخدم الآن صفحة My Codex الإلكترونية للتفاعل مع أمانة الدستور والأعضاء الآخرين.

دال–02 الأطر المؤسسية والسياساتية والقانونية لسلامة الأغذية وجودتها

108– يتطلب تحسين جودة الغذاء وسلامته تضافر الجهود بين وزارات الحكومات ولا سيما تلك المسؤولة عن شؤون الصحة والغذاء والزراعة والتخطيط والتعليم. على مستوى الممارسة العملية، يعني ذلك خلق بيئة للتعاون فيما بين الوزارات من خلال إقامة الحدود والأدوار والمسؤوليات؛ وتوضيح المسؤوليات فيما خص الأداء وإدارة المخاطر؛ وبناء تدفق المعلومات؛ وتحديد المعايير المشتركة عندما تدعو الحاجة إلى التدخل المشترك. ولضمان الاستدامة، زادت المنظمة تركيزها على تطوير الأدوات والتوجيهات التي من شأنها تعزيز قدرات الحكومات على وضع سياسات قوية من خلال عملياتها التشاركية الخاصة التي تستخدم إلى أفضل حد الأدلة المتوفرة. باستخدام هذا النهج، على مدى فترة السنتين، اعتمدت خمس دول نامية أخرى سياسة جديدة لسلامة الغذاء ووضعت صكوكا قانونية لدعم التنفيذ الفعال لبرامج الرقابة على الأغذية. وقد عززت ست دول الضوابط المؤسسية على كامل السلسلة الغذائية.

109– من خلال مشروع تجريبي ممول من الاتحاد الأوروبي في أوغندا، وضعت المنظمة بالتعاون مع الحكومة نهجا منظما لتناول المعايير المتعددة من أجل تكوين نظرة أكثر تكاملا إلى سياسات السلامة الغذائية. وكان تطبيق هذا النهج عبر السلسلة الغذائية كفيلا بجعل صناع القرار في مختلف القطاعات على بينة من أهمية القرارات المتعلقة بسلامة الأغذية من حيث تحقيق أهدافهم القطاعية (التنمية الزراعية والتجارة والعمالة والأمن الغذائي والصحة العامة) وتيسير قرارات أكثر رسوخا على صعيد السياسات. ويجري إضفاء الطابع الرسمي على التقنيات التي تم تطويرها ضمن الأدوات الإرشادية المنظمة، وهي قيد التطبيق حالي في عشرة بلدان أخرى. وقد أعرب عدد من شركاء التنمية الدوليين عن اهتمام كبير بهذا العمل ويتم التخطيط الآن للتعاون تسهيلا للاستخدام واسع النطاق للنهج.

دال 03 – البرامج الوطنية/الإقليمية لرصد ومراقبة سلامة الأغذية وجودتها

110– يعتمد ضمان الغذاء الآمن وحماية المستهلك على قدرة المؤسسات الوطنية في تنفيذ برامج الرقابة على الأغذية بحيث يمكنها توجيه مواردها نحو القضايا الأكثر إلحاحا. وبالتالي فقد ساعدت المنظمة البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية في ثلاثة مجالات رئيسية من أجل: تحسين توليد البيانات واستخدامها لإرشاد القرارات القائمة على المخاطر، بما في ذلك في حالات الطوارئ؛ وتعزيز المصالح الفنية للرقابة على الأغذية مثل تحليل الأغذية والتفتيش عليها؛ وتعزيز قدرات البلدان على المساهمة في مداولات هيئة الدستور الغذائي.

111– أنتجت المنظمة المزيد من المواد التدريبية والتوجيهية بشأن تطبيق إطار تحليل مخاطر سلامة الأغذية، وعملت مع البلدان من أجل تطوير قدراتها على تحديد وتقييم المخاطر في السلسلة الغذائية، مثل مقاومة مضادات الميكروبات لدى المواشي والعفن السمي على المحاصيل، والتعرض للملوثات الأخرى. وقد انطوى هذا العمل على إرشادات موجهة إلى البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إنشاء قاعدة بيانات إقليمية لاستهلاك الأغذية، من أجل مساعدتهم على أن يفهموا بشكل أفضل تعرضهم لملوثات الأغذية واتخاذ القرارات بشأن الشؤون التغذوية. وأيضا، في غرب أفريقيا، ساعدت المنظمة تسعة بلدان على استكمال جداول مكوّنات الأغذية.

112- عززت المنظمة خدمات المختبرات الغذائية في 20 دولة، لكي تدعم مباشرة برامج الإنفاذ التنظيمي وأيضا لتمكين توليد البيانات التي تضمن ارتكاز القرارات بشأن سلامة الأغذية على أساس علمي سليم. وفرت المنظمة المشورة والتدريب في بلدان معينة لتحديد آثار المواد الكيميائية، مثل المبيدات والعقاقير البيطرية، ومكافحة الغش في الأغذية في مختلف السلع الأساسية الهامة على مستوى التجارة الدولية، مثل العسل وعصائر الفاكهة ومنتجات الألبان. وساعدت المنظمة 20 بلدا على تحسين خدمات التفتيش على الأغذية و تدريب المفتشين لكي يكون إنفاذ البرامج أكثر كفاءة وتركيزا على المجالات المنطوية على أعلى المخاطر. كما وضعت المنظمة إرشادات بشأن سحب الأغذية من الأسواق لتمكين الاستجابة الفعالة في مواجهة الحوادث المتعلقة بسلامة الغذاء وحالات الطوارئ. وخلال فترة السنتين، واصلت المنظمة تركيزها على بناء الوعي الغذائي والإلمام بإجراءات الدستور بحيث يؤدي تعزيز الكفاءات الفنية في سلامة الأغذية إلى المزيد من المشاركة الفعالة في عمليات وضع مواصفات الدستور.

113- وأخيرا نجحت المنظمة باستكمال تجريبها لأداة من أجل تقييم التقدم النسبي للمكونات المختلفة في نظام البلد المعين للرقابة على الأغذية. وتقوم أربعة بلدان تجريبية باستخدام هذه الأداة لتحديد أولويات الخطوات التالية في تحسين نظمها الوطنية وتحديد أهداف قابلة للرصد.

دال 04- التزام منتجي المواد الغذائية والشركات بالممارسات الجيدة في مجال سلامة الأغذية وجودتها

114- إن الامتثال لشروط السوق الإلزامية والطوعية، وتنفيذ التوصيات الدولية بشأن الممارسات الجيدة، يفتح أسواقا جديدة للقطاع الخاص. فبهذه الطريقة يصبح الالتزام بالمواصفات الغذائية بمثابة قوة دافعة للتنمية الاقتصادية عبر زيادة الدخل وفرص العمل. كما أنه يؤثر على الأمن الغذائي من خلال زيادة توفر الغذاء بشكل عام، والغذاء المأمون بشكل خاص. وقد عملت المنظمة خلال فترة السنتين على تحسين مراعاة القطاع الخاص للمواصفات الغذائية عن طريق تقديم المشورة للحكومات بشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج متكاملة من الإنتاج إلى نقطة البيع، ولتطبيق الممارسات الجيدة عموما والخطوط التوجيهية الطوعية وأفضل الممارسات في مجالات الإنتاج والتصنيع والسلامة والنظافة وجودة الأغذية.

115- بفضل تنفيذ هذا النهج، ساعدت المنظمة أكثر من 30 بلدا على تطوير القدرات الفردية والمؤسسية لتحسين إدارة سلامة الأغذية وجودتها. في 11 بلدا، تفحصت المنظمة جميع جوانب سلسلة القيمة لتحديد أوجه القصور ونقاط الضعف الحرجة في الامتثال لشروط السوق. وأدى هذا التحليل إلى قيام البلدان المعنية بإعداد استراتيجية محددة الأولويات وبرامج هادفة للمساعدة الفنية، وهي على وشك أن تطبق الآن.

116- بقي اعتماد "ممارسات النظافة الجيدة" على امتداد السلسلة الغذائية جزءا أساسيا من المساعدة الفنية للمنظمة تحت هذه النتيجة التنظيمية وهي تقوم بحسب المقتضى على نظام تحليل المخاطر ونقطة التحكم الحرج. وقد أدرجت المنظمة هذه المساعدة، قدر الإمكان في برامج التدريب القائمة مثل المدارس الميدانية للمزارعين لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذها.

تطبيق سلامة الأغذية على المعونات الغذائية

تتمتع الوكالات المعنية بتوفير الأغذية في حالات الطوارئ، مثل برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، بالخبرة العالية في مجال توزيع الأطعمة المناسبة من الناحية التغذوية لبعض من المجموعات السكانية الأكثر ضعفا في العالم، بما في ذلك الأطفال الصغار. غير أنّ، هذه الوكالات فضلا عن البلدان المستفيدة والجهات المانحة، تبحث على نحو متزايد عن ضمانات تؤكد سلامة المعونة الغذائية. فمن دون هذه الضمانات، هناك خطر حقيقي من منع وصول تلك المعونات إلى أولئك الذين هم في حاجة إليها. وهذا التهديد حقيقي، ففي مايو/أيار 2012، كشفت وكالة للمعونات الغذائية ممرضا ميكروبيا يدعى كرونوبكتر في مخزونها البالغ 20 طنا من الأغذية العلاجية والمكملة الجاهزة للاستخدام والذي كان بمثابة احتياطي مخصص لأربعة ملايين طفل في 25 بلدا. وقد ارتبط ذلك المرض بحالات من الإعياء الشديد وحتى الوفاة لدى الرضع الصغار، لا سيما أولئك الذين يقل عمرهم عن الشهرين. فلجأت تلك الوكالة إلى جانب نظيراتها في المجال نفسه إلى المنظمة طلبا للمشورة.

وبناء على البحوث الأولية، فقد خلص خبراء المنظمة إلى أن المواصفات الغذائية الحالية التي أنتجها الدستور الغذائي فيما خص المستحضرات الغذائية للرضع والمستحضرات للغايات الطبية الخاصة، لم تكن مناسبة لهذه الأطعمة المغذية المتخصصة وإلى أن المخاطر التي تدعو إلى القلق في تلك المنتجات تتعدى الكرونوبكتر. وبناء على ذلك عرضوا خيارات من أجل معالجة المنتجات الملوثة واقترحوا تدابير رقابية لأي منتجات أخرى من النوع نفسه. كما طلبوا إجراء مسح لتلك المنتجات كي يفهموا بشكل أفضل خصائص تلوثها المكروبي بهدف وضع المواصفات الكفيلة بالتصدي للمخاطر المقلقة في هذه المنتجات التغذوية المتخصصة، والتي يمكن لقطاع الأغذية تطبيقها. رفعت المنظمة نتائج تحليلها هذه إلى تلك الوكالات المعنية وإلى الوكالات الأخرى المهتمة بالموضوع في يونيو/حزيران 2013. وقد قبلت على أنها مواصفات تمهيدية من قبل وكالات الطوارئ والجهات المانحة والقطاع، ويجري حاليا وضعها حيز التنفيذ. وتنوي المنظمة، بالاشتراك مع الوكالات المعنية استعراض تلك المواصفات في سبتمبر/أيلول 2014، من أجل تنقيحها إذا اقتضى الأمر.

الهدف الاستراتيجي هاء: الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

- توفر أدوات الاستشعار عن بعد التي وضعتها المنظمة بيانات جديدة من شأنها التأثير في السياسات الوطنية للغابات.
- تم إطلاق مرفق الغابات والمزارع لتعزيز تمثيل المجتمع في صنع السياسات الوطنية.
- يقوم أكثر من 60 بلدا بتنفيذ الخطوط التوجيهية للمنظمة بشأن الحراجة والتنوع البيولوجي.

السياق السياساتي

117- تواجه الغابات حول العالم تهديدا جراء الطلب المتزايد على الطاقة الخشبية وعلى الأراضي المخصصة للمحاصيل الزراعية، كما يشكل تغير المناخ تهديدا للغابات في بعض المناطق. وفيما نجحت أكثر من 100 دولة في تحقيق الاستقرار في غاباتها، فما زال معدل إزالة الغابات وتدهورها آخذا في الارتفاع في العديد من البلدان النامية. وأكد مؤتمر ريو+20 على العلاقة بين الغابات وسبل العيش وشدد على أهمية الإدارة المستدامة للغابات. ويبقى دور المنظمة هاما في تعزيز ومساعدة ممارسات وسياسات الإدارة المستدامة للغابات.

118- تمحورت استجابة المنظمة لهذه التحديات حول تحسين السياسات والتخطيط من خلال تحسين المعلومات المتاحة بشأن الغابات والتعاون والنقاش الدولي وتعزيز المؤسسات الوطنية للغابات وبالتالي تحسين الإدارة المستدامة للغابات، والعوائد الاقتصادية من الغابات وحفظ التنوع البيولوجي للقطاع الحرجي والموارد الوراثية.

هاء 01- تحسين السياسات الحرجية من خلال تحسين المعلومات

119- انطوى نهج المنظمة المتعلق بتعزيز قاعدة المعلومات الخاصة بصنع السياسات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، على جمع تقارير قطرية لتقدير الموارد الحرجية في العالم ودعم البلدان في تقييم حالة غاباتها الوطنية بناء على معايير المنظمة، ورصد التغييرات في المناطق التي تستخدم فيها الغابات بواسطة تكنولوجيات الاستشعار عن بعد.

120- في عام 2011، جرى أول استشعار عن بعد على الصعيد العالمي. وخلال الفترة 2012–2013، شارك ضعف عدد البلدان (عشرة مقابل الهدف المتمثل بخمسة بلدان) في استخدام الوسائل والأدوات التي وضعتها المنظمة لتوليد تقديرات بالتغييرات التي لحقت بالمساحات الحرجية على المستوى الوطني. وتستخدم البلدان حاليا البيانات الناتجة عن هذه العملية لتطوير سياستها الوطنية.

121- غير أن نسبة تقديم التقارير القطرية لتقييم الموارد الحرجية قد كانت أقل بكثير من الهدف المحدد للفترة 2012–2013. بما أن ست منظمات دولية كبرى معنية بالحراجة تطالب بالبيانات فقد كان العبء الإداري الملقى على عاتق البلدان كبيرا. وتعمل المنظمة مع هذه المؤسسات لتنسيق جمع البيانات، كجزء من مبادرة أطول مدة فيما بين

المؤسسات الحرجية الدولية لتحسين اتساق البيانات وتحليلها. ومن تداعيات هذا التنسيق اضطرار المنظمة إلى تأجيل البدء بالتقييم. ومن المتوقع الآن أن ينشر تقييم الموارد الحرجية في منتصف عام 2014.

هاء 02 – تيسير التعاون والمداولات على الصعيد الدولي

122– كما هي الحال في السنوات السابقة، جرى التعاون والتداول الدوليين المدعومين من المنظمة بصورة رئيسية داخل لجنة الغابات واللجان الإقليمية للغابات والمبادرات المشتركة. وحضر اجتماعات لجنة الغابات 129 بلدا عضوا ومراقبا (أي بزيادة قدرها أكثر من 40 في المائة مقارنة بالفترة 2010–2011)، و25 منظمة حكومية دولية وغير حكومية. وبالمثل، فقد زاد حضور البلدان لاجتماعات لجان الغابات الإقليمية حوالي 10 في المائة. وكان أحد العوامل المساهمة الهامة متمثلا في المتابعة المباشرة من جانب المكاتب الإقليمية الفرعية للمنظمة وممثلياتها، ولا سيما في أفريقيا. ولا تزال الشراكة التعاونية بشأن الغابات مؤثرة إذ أن فعالياتها قد أنتجت على الأقل 5 مبادرات مشتركة كبرى.

123– بالإضافة إلى ذلك، عقدت المنظمة فعاليتين هامتين على هامش مؤتمر ريو +20، بشأن الغابات والاقتصاد الأخضر والغابات المتوسطية للتنمية، فجذبتا أكثر من 500 مشارك. كما عقدت المنظمة المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية وهو محفل عالمي يتناول دور الغابات والزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأخيرا أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن21 من مارس/آذار هو اليوم العالمي للغابات، بدعم من المنظمة.

هاء 03 – تعزيز المؤسسات والمشاركة في وضع السياسات والتشريعات والمخططات الحرجية

124– طبقت المنظمة أداتين رئيسيتين خلال الفترة 2012–2013 من أجل تعزيز صياغة السياسات والتشريعات والمخططات الحرجية، وهما: الآلية الخاصة بالبرامج الوطنية للغابات التي استخدمت أموالا من خارج الميزانية لتمكين مجموعة أشمل من أصحاب المصلحة من المساهمة في صياغة الخطط الوطنية للغابات؛ والدعم المباشر من المنظمة للبلدان في وضعها أو تحديثها لهذه المخططات.

125– استفاد 53 بلدا من الآلية الخاصة بالبرامج الوطنية للغابات في الفترة 2011–2012. فقد أظهرت التغذية الراجعة أن الآلية قد نجحت في ضمان مشاركة أقوى من قبل أصحاب المصلحة وفي التوعية وزيادة قدرات أصحاب المصلحة. وفي سبتمبر/أيلول 2012، تم دمج الآلية ببرنامج شراكات زراعة الغابات، الذي يرتبط بها ارتباطا وثيقا، وذلك لإنشاء مرفق الغابات والمزارع. ويسعى هذا المرفق الجديد إلى إقامة شراكات قوية ومنصفة بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وبالتالي إلى تقديم دعم أفضل للحكومات الوطنية ودون الوطنية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وفي الوقت عينه تعزيز الأمن الغذائي وتشجيع الزراعة الذكية مناخيا.

حيازة الغابات

بتمويل من الاتحاد الأوروبي، دعمت المنظمة الحكومة الصينية في عمليتها الإصلاحية لحيازة الغابات التي تنقل المزيد من حقوق إدارة الأراضي الحرجية إلى تعاونيات المزارعين. وقد دعت الإدارة الحكومية للغابات في الصين المنظمة إلى مساعدة المزارعين على تولي هذه المسؤوليات الجديدة، لا سيما فيما يتعلق بالمهارات الإدارية والتشاركية والهياكل

المطلوبة لإدارة التعاونيات. فشاركت المنظمة في فريق أكبر يتضمن مسؤولين محليين وإقليميين ووطنيين عن الغابات وجامعات وغيرها من مؤسسات البحوث.

كجزء من هذه العملية، قامت المنظمة بعقد دورات تدريبية لأكثر من 000 1 مسؤول للغابات، وقادة لتعاونيات مزارعي الغابات والمزارعين، تناولت الجوانب القانونية والمؤسسية لنقل الملكية والنهج التشاركية. كما أنشأت المنظمة عملية لتبادل المعارف بين المحافظات التجريبية، وأعدت جولات دراسية لأصحاب الغابات الجدد ومسؤولي الغابات لزيارة التعاونيات في جميع أنحاء الصين، وبلدان أخرى فيها منظمات مشابهة لملاك الغابات مثل البرازيل وفنلندا وهنغاريا.كما دعمت المنظمة أنشطة أخرى تهدف إلى زيادة الإنتاجية والربحية من أراضي الغابات، على سبيل المثال عن طريق إنشاء مراكز تجارية حيث يمكن للمالكين شراء أو بيع أو استئجار ملكية الغابات في مزادات علنية أو من خلال تدريب المسؤولين المحليين عن الغابات على توفير التوجيه في إطار تأسيس أنشطة معينة مثل تجهيز الأخشاب وتسويقها.

هاء 04 – الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

126– من أجل دعم الإدارة المستدامة للغابات والأشجار، أصدرت المنظمة 35 دليلا على صحة الغابات و25 دليلا على جوانب مختلفة من إدارة الغابات و20 خطا توجيهيا بشأن إدارة الحرائق. واستكملت الخطوط التوجيهية بشأن إدارة الحرائق بتدريب مباشر من قبل 80 مدربا. ونتيجة لذلك وللنشاط ذي الصلة، اعتمدت 10 بلدان معايير المنظمة بشأن إدارة الحرائق، وتقوم الآن 15 دولة باستخدام البرامج المعتمدة لتعزيز مخزوناتها من الكربون.

127– أما الدليل الذي حصل على أكبر قدر من الاهتمام فكان "دليل تطبيق معايير الصحة النباتية في القطاع الحرجي" الذي قد تمت صياغته خلال مشاورات موسعة شملت عددا كبير من أصحاب المصلحة، بهدف مكافحة انتشار آفات الغابات. فالآفات تساهم في إزالة الغابات وتدهورها وهي تؤثر سلبا على إدارة انبعاثات الكربون. ولضمان سهولة الاطلاع على الرسائل الرئيسية، أنشأت المنظمة دورةً للتعلم الإلكتروني التفاعلي بعنوان *الممارسات الجيدة لحماية صحة الغابات*، وقد جربتها في أكثر من 50 بلدا. وقد لوحظت تغييرات في السلوك وفي السياسات لدى البلدان التي تابعت هذه الدورة.

128– لمساعدة البلدان على تقييم مخزونات الكربون وحجم الغابات والكتلة الحيوية، أطلقت المنظمة في شراكة مع مركز التعاون الدولي الفرنسي للبحث الزراعي من أجل التنمية وجامعة توشا الإيطالية، منبرا جديدا على الانترنت باسم GlobAllomeTree. وسوف تدعم البيانات التي ينتجها هذا المنبر البحوث في مجال تغير المناخ وأنشطة التخفيف من أثر هذا الأخير مثل زيادة مخزون الكربون في الغابات من خلال إعادة التشجير وتنمية الطاقة الحيوية.

هاء 05 – تحسين العوائد الاجتماعية والاقتصادية وسبل العيش من الغابات

129– دعمت المنظمة الاستثمار في المنتجات الحرجية والخدمات الحرجية وفي الإنتاج المستدام والمسؤول اجتماعيا من خلال عقد أكثر من 10 شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وتقديم المشورة بشأن إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على الغابات. كما قامت ببناء قدرات الحكومات لدى أكثر من 28 بلدا وقدمت الدعم المباشر لتطوير الاستراتيجيات والمدونات والممارسات الجيدة والإحصاءات التجارية. وركزت المنظمة بشكل خاص على دراسات السوق القطرية، وتحليل خيارات الاستثمار والتسويق وتنمية المشاريع.

هاء 06– التنوع البيولوجي والموارد الوراثية وتغير المناخ وإدارة المياه وإعادة تأهيل الأراضي الحرجية المتدهورة

130– نهضت المنظمة بالحماية البيئية للغابات وللأشجار الواقعة خارج الغابات من خلال تطوير وتعزيز اعتماد الخطوط التوجيهية والأدوات المتعلقة بالتنوع البيولوجي للغابات وإدارة مستجمعات المياه والحراجة الزراعية وتغير المناخ؛ وتشجيع البلدان على الحد من إزالة الغابات وتدهور الغابات. ونتيجة لعمل المنظمة خلال فترة السنتين، أصبح أكثر من 60 بلدا ينفذ الخطوط التوجيهية بشأن الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات، ويقوم 17 بلدا بتنفيذ برامج حول إزالة الغابات وتدهورها.

131– يشكّل التنوع الوراثي الأساس الأهم للتطور والتكيّف. ولكن لا توجد صورة عالمية موحدة عن حالة واتجاهات الموارد الوراثية الحرجية، ما يحد من قدرة البلدان على دمج إدارة الموارد الوراثية للغابات في السياسات الشاملة للمجالات المتعددة. واستجابة لطلب من هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، أعدت المنظمة تقريرا عن حالة الموارد الوراثية للغابات في العالم وسوف تنشره في عام 2014.

132– كانت درجة التقدم على صعيد إدماج تغير المناخ في برامج الغابات متفاوتة. فقد أنتجت المنظمة واختبرت بنجاح مجموعة من الأدوات لتبسيط عملية صنع السياسات في هذا المجال، غير أنّ البلدان التي تعتمد الخطوط التوجيهية للمنظمة بشأن تغير المناخ أقل بكثير مما كان متوقعا، والسبب أساسا هو أن المنظمة لم تصب في توقع الوقت المطلوب للسماح بمستوى كاف من التشاور.

الهدف الاستراتيجي واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية والعالمية التي تمس الأغذية والزراعة

- وافقت لجنة الأمن الغذائي العالمي على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ، فكان ذلك أول إجماع عالمي حول مبادئ وممارسات حيازة الأراضي.
- شكل إنشاء الشراكة العالمية للتربة منبرا عالميا ذا قاعدة عريضة للإدارة المستدامة للتربة وللنهوض بالمعارف والمعايير والتوجيهات في هذا المجال.
- يتواصل تطوير التقنيات في مجال الزراعة الذكية مناخيا مع نشر "الدليل المرجعي للزراعة الذكية مناخيا".
- نشرت المنظمة "نموذج التنبؤ باستجابة غلة المحاصيل للماء" وهي أداة للنمذجة ترمي إلى تحسين الغلات الزراعية عندما تكون المياه شحيحة.

السياق السياساتي

133- تعتبر الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والمناخ والموارد الوراثية) ضرورية لإنتاج الغذاء والتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة. غير أنّ تغير المناخ، والضغوط السكانية والاتجاهات المتغيرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك حيازة الأراضي على نطاق واسع، قد تسببت بازدياد التنافس على هذه الموارد المحدودة. وعلاوة على ذلك، خفّض تدهور الأراضي الانتاجية الزراعية، وزاد من انعدام الأمن الغذائي وأضرّ بالنظام الإيكولوجي. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا وحدها تدهورت ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية إلى حد فقدان خصوبتها وقدرتها على الاحتفاظ بالماء. ومع توقع تضاعف عدد سكان الإقليم في السنوات الأربعين المقبلة، يتوجب تجديد قدرات تلك الأراضي إذا ما أريد تلبية الطلب على الغذاء.

134- انطوت استجابة المنظمة لهذه التحديات على تطبيق نهج متعدد التخصصات للتأثير على اتفاقات الوساطة على المستوى الدولي، وعلى دعم الحكومات والمجتمع المدني على المستوى الوطني في ستة مجالات هي: إدارة الأراضي وإدارة المياه والتنوع البيولوجي والوراثي، وحوكمة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، وتشجيع التبادل الفعال للمعارف لمعالجة هذه القضايا.

واو 01 – تعزيز وتطوير الإدارة المستدامة للأراضي

135- تركز العمل تحت هذه النتيجة التنظيمية على تعزيز المعايير والخطوط التوجيهية لاعتماد البلدان سياسات وممارسات للإدارة المستدامة للأراضي. وقد تمثل الإنجاز الأهم خلال السنتين في إطلاق شراكة التربة العالمية. أما المشاركون في هذا المشروع الواسع فيتمثلون في شركاء البحوث الفنية والجهات المانحة ومنظمات المزارعين. وهو مكلف بتعزيز الإدارة المستدامة للتربة، والاستثمار في التربة والبحوث، وتحسين نوعية المعلومات والبيانات، ومواءمة المعايير. وكان من أول نجاحاته إعلان اليوم العالمي للتربة والسنة الدولية للتربة 2015 الذي استضافت المنظمة أمانته والتي ستدعم أيضا عمل الشراكة.

136- استكملت المنظمة عملها العالمي بتقديمها المساعدة المباشرة إلى الحكومات، وذلك من خلال بناء القدرات وتقديم المشورة الفنية للمساعدة على تطوير الاستراتيجيات والخطط والتشريعات الوطنية المتعلقة باستخدام الأراضي والمياه والتكيف مع تغير المناخ. كذلك حسّنت نطاق المعلومات المتاحة لصناع القرار بإطلاق بوابة بيانات المناطق الزراعية الإيكولوجية العالمية، التي تحتوي قائمة جرد عالمية لموارد الأراضي وتقييماً للقيود والإمكانات الفيزيائية-الأحيائية لإنتاج المحاصيل.

واو 02 – تعزيز القدرة على معالجة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه

137- روجت المنظمة لفهم تعرض العالم لندرة المياه ووسعته، في حين دعمت الحكومات على الصعيد الوطني لمعالجة أثر ندرة المياه على سبل العيش. وقامت المنظمة بعملية تجديد كبرى لقاعدة بياناتها عن إحصاءات المياه (AQUASTAT)، وأصدرت تحديثات فنية بشأن توافر المياه في آسيا الوسطى ونشرت استعراضا عالميا لبيانات مياه الصرف الصحي. وساعدت المنظمة على إنشاء أمانة الشراكة من أجل المياه الزراعية في أفريقيا لدعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وأخيرا أنشأت وعززت شراكات استراتيجية رئيسية، ولا سيما مع الشراكة العالمية للمياه للأمم المتحدة، ومعهد المياه مقابل الأغذية في جامعة نبراسكا، ومعهد البيئة في ستوكهولم.

138- كما قدمت المنظمة الدعم الهادف للبلدان من أجل بناء قدراتها في إدارة المياه على نحو فعال، ولا سيما الري لأصحاب الحيازات الصغيرة، وحالات الطوارئ وأحواض الأنهار العابرة للحدود. وزادت عدد البلدان التي تطبق أدوات المنظمة، من مثل نظام رسم الخرائط وخدمات تقنيات تشغيل القنوات[3] ونموذج المنظمة للتنبؤ باستجابة غلة للمحاصيل للماء[4]، وذلك لتحسين أدوات إدارة المياه والري.

واو 03 – التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية

139- تركز الاهتمام الرئيسي لهذه النتيجة التنظيمية على دعم المحافل الدولية مثل هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واتفاقية التنوع البيولوجي. وقد قامت المنظمة بمساعدة الهيئة في إعداد التقييمات العالمية والتفاوض على خطط العمل العالمية ومدونات السلوك وغيرها من الصكوك لحفظ الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وخلال فترة السنتين، نشرت الهيئة تقرير "حالة الموارد الوراثية للغابات في العالم"، فكان أول تقييم قطري يتناول حالة الموارد الوراثية الحرجية وخطة العمل العالمية لحفظ الموارد الوراثية للغابات واستخدامها المستدام وتنميتها. كما وافقت الهيئة على بيان مشترك للتعاون مع المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ وعلى بيان النوايا مع المركز الفرنسي للتعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية، والصندوق العالمي للزراعة وعقد شراكة تعاونية مع المنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

واو 04- تطوير ودعم إطار دولي للحوكمة المسؤولة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات

[3] MASSCOTE.
[4] AquaCrop.

140- إن توجيه المفاوضات المتعلقة بالإعداد والتأييد من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي، الأولوية الرئيسية للعمل المنجز في إطار هذه النتيجة التنظيمية. في مايو/أيار 2012، أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني وقد استقطبت هذه الخطوط التوجيهية اهتمام وسائل الإعلام (إذ بلغت التقارير بشأنها ما يزيد على 000 100 حول العالم) وقد صادق عليها كل من مجموعة العشرين ومؤتمر ريو+20 وغيرها كمصدر موثوق من المبادئ والممارسات الجيدة في مجال السياسات والقوانين والممارسات على حقوق ملكية الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. وحالما ستنفذ على المستوى القطري، سوف تقوم هذه الخطوط التوجيهية بحماية وتأمين حقوق الحيازة للملايين من الأفراد المدقعي الفقر بملكية الأرض ومصايد الأسماك والغابات. وبهذه الطريقة، من المتوقع أن تشكل هذه الخطوط التوجيهية الطوعية جزءا من الأسس التي ستقوم عليها التحسينات العالمية في مجال الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

تعزيز التعاون الحكومي الدولي

أدت المنظمة دورا رئيسيا في تسهيل الاتصالات الحكومية الدولية لتعزيز التعاون الدولي في ثلاثة مجالات رئيسية، ما يدل على استمرار قيمة الميزة النسبية للمنظمة بوصفها "وسيطا نزيها" على الساحة الدولية.

- وافقت لجنة الأمن الغذائي العالمي على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة، فكانت بمثابة الإجماع العالمي الأول على مبادئ وممارسة حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. ويجسد اعتمادها التعاون الوثيق والشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد أدت المنظمة دورا أساسيا في إرساء أسس للتوافق بين الدول المختلفة التي يتسم كل منها بأركان سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية متباينة.
- أدى إنشاء الشراكة العالمية للتربة إلى خلق منبر عالمي على نطاق واسع للفت الانتباه إلى الدور المركزي لموارد التربة باعتبارها أساسا لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية الرئيسية، بما في ذلك التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها – وهو بمثابة تعاون دولي يربط العديد من المبادرات على مستوى المجتمع والمستويات المحلية والوطنية والدولية.
- احتفلت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بعامها الثلاثين باعتبارها منتدى حكوميا دوليا رئيسيا للوصول إلى توافق عالمي بشأن سياسات التنوع البيولوجي ذات الصلة بالأغذية والزراعة.

واو 05 – التصدي للتحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية

141- واصلت المنظمة دعمها للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. فعلى المستوى العالمي، شمل ذلك نشر الكتاب المرجعي عن الزراعة الذكية مناخيا، وتأسيس موقع إلكتروني حول الزراعة الذكية مناخيا وقاعدة بيانات جديدة لفاوستات تتناول انبعاثات غازات الدفيئة، فضلا عن المساهمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ والعمليات المتصلة بها.

142- قدمت المنظمة دعمها للبلدان وذلك أساسا من خلال برامجها لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وبموجب هذه البرامج خلال الفترة المالية، نقلت المنظمة موظفين إلى المكاتب الميدانية لدعم جهود البلدان. ونتيجة لذلك، استفاد 68 بلدا من إنشاء أنظمة وأطر وأدوات ومنهجيات لرصد آثار تغير المناخ على الغابات الوطنية، التي استكملتها المنظمة مع برنامج تعليمي بشأن تغير المناخ لبرنامج مدارس تدريب المزارعين الشباب على الزراعة والحياة.

واو 06 – الوصول إلى المعرفة لإدارة الموارد الطبيعية

143- قامت المنظمة خلال فترة السنتين بتحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية بطريقتين. فهي أولا على المستوى الدولي تستضيف أمانات معاهد البحوث مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والصندوق العالمي للبحوث الزراعية. والحقيقة أن استضافة هذه الأمانات قد سمحت للمنظمة بتعزيز العمل البحثي المشترك بين القطاعات، الأمر الذي تجلى من خلال المؤتمر العالمي بشأن البحوث الزراعية من أجل التنمية 2012 الذي نظمه الصندوق العالمي للبحوث الزراعية في شراكة مع الجماعة الاستشارية، وحضره ما يقرب من 000 2 شخص من أكثر من 100 بلد.

144- على المستوى الوطني، حشدت المنظمة التمويل من خارج الميزانية من البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية على وجه الخصوص، لدعم 26 دولة في تأسيس نظم للابتكار الزراعي. كما ساعدت المنظمة البلدان ونصحتها لجهة تصميم وتنفيذ برامج واستراتيجيات وخدمات أخرى لنشر الممارسات الجيدة والتقنيات والتكنولوجيات بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، تحت رعاية الاتصالات لأغراض التنمية.

الهدف الاستراتيجي زاي- تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سُبل المعيشة والتنمية الريفية

- أدى دعم المنظمة الموجّه لصغار المنتجين إلى زيادة الدخل بنسبة 30 في المائة وزيادة معدلات العمالة بنسبة 25 في المائة.
- وقد شجعت المنظمة بنجاح العمل الريفي اللائق بما في ذلك القضاء على تشغيل الأطفال وإيجاد فرص عمل للشباب في الزراعة كجزء من السياسات الوطنية.
- وساهمت البيانات المقدمة من نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية في خفض تقلب الأسواق الدولية للسلع الزراعية.
- تعتبر المنظمة شريكا أساسيا في تشجيع استثمارات التجارة الزراعية وسلاسل القيمة الشاملة المستدامة.

السياق السياساتي

145- يعتبر وصول صغار المنتجين إلى الأسواق أمر بالغ الأهمية للتنمية الريفية والأمن الغذائي. غير أنّ المشاركة الفعالة لصغار المنتجين محدودة كما أن كفاءة أداء الأسواق مقيدة بسبب السياسات غير الملائمة والأحجام المنخفضة والقدرة التنافسية المحدودة ونقص المعلومات وعدم كفاية البنية التحتية وضعف المؤسسات وعدم التماثل بين قوى السوق. والحقيقة أن عدم وجود معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب عن السوق، وغياب قطاع لأصحاب الحيازات الصغيرة قادر على التكيف وعلى الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة المتكاملة، عاملان رئيسيان قد تسببا في ازدياد تقلب الأسعار. كانت القرارات التي اتخذها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في بالي في ديسمبر/كانون الاول عام 2013 لتبسيط التجارة، بمثابة اعتراف صريح بدور التجارة الزراعية وسياسة السوق في تعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية في البلدان النامية. وهناك حاجة أيضا إلى سياسات تضمن ظروفا عادلة وآمنة من أجل استحداث فرص للعمل الريفي اللائق.

146- تركز عمل المنظمة في إطار هذا الغرض الاستراتيجي على تهيئة بيئة سياسية مواتية للمشاريع الصغيرة تشجع أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة في الأسواق والتنمية الريفية والعمالة الريفية، بما في ذلك مساهمتهم في الصناعات الزراعية. وقد انطوى ذلك أيضا على بناء القدرات على المستوى القطري لتحليل اتجاهات الأسواق الدولية والسياسة التجارية.

زاي 01 – التحاليل والسياسات والخدمات لصغار المنتجين

147- ركزت هذه النتيجة التنظيمية على العمل مع البلدان في دعمها للمنتجين من أجل إضافة قيمة إلى المنتجات والوصول إلى الأسواق، سواء أكان ذلك من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات أم من خلال العمل الإرشادي.

148- في المتوسط، أدى اعتماد التقنيات والأدوات والمشورة الموضوعة تحت هذه النتيجة التنظيمية إلى زيادة دخل المؤسسات والمجتمعات المستهدفة بنسبة 30 في المائة، ومستويات التشغيل فيها بنسبة 25 في المائة. وقد تحققت هذه المكاسب أولا من خلال العمل مع الشركاء وإجراء اختبارات ميدانية لإنشاء الممارسات الموصى بها. وتشمل الأمثلة على ذلك خلال فترة السنتين التقرير المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2012 حول التدابير العملية لتحسين الإنتاجية الزراعية بوجه مستدام، لا سيما على مستوى المزارع الأسرية الصغيرة، والعمل التجريبي للمنظمة في 34 بلدا على نماذج المشاريع الشاملة وبرنامج الأمن الغذائي من خلال تسويق الزراعة .ثوانيا، عملت المنظمة مع الحكومات من أجل وضع التدابير الهيكلية اللازمة، وتحسين فرص وصول صغار المزارعين إلى المدخلات، والبنية التحتية والمرافق، بما في ذلك الأسواق على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وتمثل العنصر النهائي في تحسين قدرات منظمات المزارعين، وخاصة في المهارات الفنية والتسويقية اللازمة للاندماج بنجاح في أسواق المخرجات والمدخلات وتطوير سلاسل القيمة المستدامة. على مدى فترة السنتين، قامت المنظمة بتدريب أكثر من 25 ألفا من صغار المنتجين والمصنعين، ومنظمات المزارعين والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجار والمسؤولين الحكوميين، على استخدام الآليات والأدوات والتقنيات اللازمة لتحسين قدرات منظمات المزارعين.

زاي 02 – خلق فرص العمل في المناطق الريفية، والحصول على الأراضي وتنويع مصادر الدخل

149- نتيجة لسياسات المنظمة ودعمها الفني أصبح لـ12 بلدا الآن نهج للتنمية الزراعية والريفية يولي اهتماما أكبر للعمل الريفي اللائق. وقد تحقق ذلك من خلال وضع مواد وعدة عمل إرشادية توفر التحاليل الجاهزة للسياسات إلى الحكومات ومن ثم تقدم لهذه الأخيرة المشورة الهادفة بشأن تطوير السياسات والبرامج.

150- أصبح التوظيف الشفاف في قطاع الأغذية الزراعية، ولا سيما في الأنشطة التجارية وأنشطة إضافة القيمة، أولوية في أنحاء أفريقيا وبالنسبة إلى المنظمة في فترة السنتين 2012-2013. واستجابة لهذا الطلب الجديد، نجحت المنظمة في الضغوط التي مارستها لصالح عمل الشباب في الزراعة لكي يصبح جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال الاجتماعات المقبلة لمنتدى الثورة الخضراء الأفريقية، وقدمت الدعم لميثاق الشباب الأفريقي. واستكملت المنظمة العمل السياساتي على المستوى الإقليمي مع دعمها المباشر للسياسات والنواحي الفنية لتشغيل الشباب وريادة المشاريع على المستوى القطري في سبعة بلدان أفريقية. علاوة على ذلك، قامت المنظمة باستهداف الأطفال والشباب مباشرة من خلال مدارس التدريب الحقلي والتدريب على مهارات الحياة لصغار المزارعين. وفي الفترة 2012-2013 بلغت المنظمة 000 25 شابا من ذكور وإناث عبر هذه الوسيلة. وقد كانت الدورة ناجحة جدا لدرجة أن دولا مثل موزامبيق قد أدرجت هذا الأسلوب في منهجها المدرسي الوطني.

تأمين عوائد أفضل للمجتمع وللمستثمرين من الاستثمارات الأجنبية في الأراضي

سعى المستثمرون الذين تجذبهم الأسعار الحالية المرتفعة للمواد الغذائية إلى الاستثمار في الزراعة في الدول النامية. والواقع أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في الاحتياجات السنوية للاستثمار البالغة قيمتها 80 مليار دولار أمريكي سنويا إذا ما أريد للإنتاج الغذائي أن يواكب الطلب المدفوع بالإيرادات المتزايدة وعدد السكان الآخذ بالارتفاع. ولكن

ساد قلق من أن يكون هذا الاستثمار قد أضر بالأمن الغذائي لدى البلدان المتأثرة به. ولكن على الرغم من ذلك، لم يحصل أي تقييم منهجي يذكر للتأثيرات الفعلية على البلد المتلقي، إلى أن نشرت المنظمة تقريرها في مطلع عام 2013 بعنوان "اتجاهات وتأثيرات الاستثمار الأجنبي في زراعة البلدان النامية – أدلة من دراسات للحالات."

وهذا التقرير، الذي يعد من نواتج الشراكة المثمرة بين المنظمة والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قد خلص إلى أن عمليات الشراء الكبيرة من جانب الشركات الأجنبية الكبيرة قد يؤدي إلى تهجير أصحاب الحيازات الصغيرة والانتقاص من مداخيل أهالي الريف وتدهور الموارد الطبيعية، في حين أن المشاريع الاستثمارية التي تجمع بين رأسمال المستثمرين والتكنولوجيا والإدارة إلى جانب المعرفة والأرض وعمل المزارعين المحليين تنتج عوائد عالية سواء للمستثمر أم للمجتمع.

نال هذا التقرير الاهتمام الكبير من جانب وسائل الإعلام. وتؤثر النواتج التي يقدمها في مناقشات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وثمة أدلة على أن شركات الاستثمار تقوم بهيكلة استثماراتها الأجنبية في الأراضي لمراعاة ملاحظات المنظمة بشأن أفضليات نماذج المشاريع الاستثمارية الشاملة. ويتواصل عمل المنظمة مع شركائها في هذا المجال للفترة المالية 2014-2015 بالتعاون مع خمسة بلدان في أفريقيا وذلك بشأن دراسات تجريبية للتحقق بشكل أفضل من حسنات وسيئات نماذج المشاريع المختلفة.

زاي 03 – تعزيز أثر التجارة الزراعية على خفض معدلات الفقر

151- عملت المنظمة على ثلاث جبهات رئيسية على مدى فترة السنتين من أجل زيادة مساهمة الصناعات الزراعية في الحد من الفقر: فهي قد ساعدت 11 بلدا على صياغة سياسات تنموية للصناعات الزراعية والآليات المؤسسية المطلوبة لتنفيذها؛ وقدمت المشورة لـ13 بلدا حول التدابير الخاصة للقطاع العام والخاص المطلوبة لدعم المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة؛ وعلى صعيد المجتمعات المحلية، قامت المنظمة بالتدريب وبصياغة الإرشادات الفنية لمنظمات القطاع الخاص والقطاع العام في أكثر من 20 بلدا بشأن العقود القانونية، وآليات التمويل وترتيبات سلسلة القيمة لزيادة فرص وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق ومصادر التمويل.

152- كانت إحدى السمات الرئيسية للعمل في إطار هذه النتيجة التنظيمية الاستعانة بالشراكات. فعلى سبيل المثال، أنشأت

منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبنك التنمية الأفريقي وبنوك القطاع الخاص، صندوقا استثماريا ومرفقا للمساعدة الفنية ("AgVance Africa") كرد فعل على القيود المفروضة على القدرات والسياسات التي يعاني منها الاستثمار الزراعي في أفريقيا. وأيضا في أفريقيا، عقدت شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل إنشاء مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعة التجارية في أفريقيا، من أجل تسريع نمو قطاع التجارة الزراعية في أفريقيا من خلال زيادة إضافة القيمة إلى المنتجات الزراعية.

زاي 04 – الأسواق الدولية والسياسات التجارية

153– تحسينات سبل العيش والأسواق الريفية ضمن السياق الأوسع للتجارة الدولية. وبناء على ذلك تدعم المنظمة البلدان لكي تستجيب للفرص والتهديدات الناجمة عن السياسات والقواعد المتعلقة بالتجارة الدولية وعن سلوك الأسواق العالمية الناشئة. ويتم ذلك من خلال جمع وتقديم وتحليل البيانات المتعلقة بأسواق السلع والسياسة التجارية؛ وتدريب المسؤولين على تحليل السياسات والتجارة، مع التركيز بشكل خاص على مشاريع أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وتقديم الدعم المباشر للبلدان على مستوى صياغة السياسات المتعلقة بدور أصحاب الحيازات الصغيرة في التجارة والأسواق.

154– الأداة الرئيسية للمنظمة في دعم القرارات القطرية بشأن التجارة الدولية في "نظام معلومات السوق الزراعية" والذي من أجله تستضيف المنظمة الأمانة. وقد أنشئ النظام في عام 2011 فأصبح المصدر الرئيسي للمعلومات في السوق الدولية وأتى بالشفافية، وبالتالي الكفاءة، إلى الأسواق الدولية للسلع الزراعية. وحين حصل ارتفاع حاد في الأسعار عام 2012، ساهمت البيانات المحايدة المتاحة من خلال النظام، إلى جانب آليات تنسيق السياسات، إلى حد كبير في ممارسة ضغط دولي سريع لمنع فرض القيود على الصادرات من قبل الدول المنتجة الرئيسية، الأمر الذي أسهم في التخفيف من تقلب الأسعار.

الهدف الاستراتيجي حاء: تحسين الأمن الغذائي والتغذية

- وضعت المنظمة ونشرت منهجيات جديدة لتحسين صياغة وتنفيذ ورصد السياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية التي تم اعتمادها من قبل الحكومات الوطنية.
- زادت المنظمة في تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الأمن الغذائي والذي قد بدأت الحكومات الوطنية بتنفيذه.
- وقد عززت المنظمة الشراكات العالمية بشأن التغذية، ووطدت الروابط بين الأمن الغذائي والتغذية.
- وتم تعزيز القدرات الوطنية في مجال نظم المعلومات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، في العديد من البلدان.

السياق الخاص بالسياسات

155- يعاني شخص واحد تقريبا من بين كل ثمانية أشخاص في العالم من نقص التغذية. ويؤثر سوء التغذية من حيث المغذيات الصغرى في حوالي ملياري شخص حول العالم – أي ما يشكل أكثر من 30 في المائة من سكان العالم. أما التحديات التي تواجه الأمن الغذائي فشبيهة بالتحديات التي يواجهها الحد من الفقر وهي تتضمن التغيرات الديموغرافية والضغوط البيئية، وتقلب الأسعار والأمراض العابرة للحدود والتغير المناخي.

156- يرتكز العمل على تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على خمس أولويات وهي: وضع إطار متماسك وواقعي للسياسات، لا سيما على المستوى القطري؛ وتعزيز حوكمة الأمن الغذائي من خلال التنفيذ التدريجي للخطوط التوجيهية الطوعية حول الحق في الغذاء؛ ودمج التغذية على مستوى أعمق في السياسات الحكومية مع تحسين جودة البيانات والإحصاءات والتحاليل الإحصائية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وموثوقيتها وتوقيتها وتوافرها؛ وتحسين تبادل المعرفة.

حاء 01- تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ استراتيجيات فعالة في مجال الأمن الغذائي والتغذية

157- ساعدت المنظمة البلدان والمنظمات الإقليمية على صياغة وتنفيذ السياسات بشأن الأمن الغذائي وتجريب النظم التي تبلغ عن أداء وإنجازات سياسات مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

158- خلال فترة السنتين، صممت المنظمة ونشرت أدوات جديدة ونقحت الأساليب من أجل تنمية القدرات ورصد السياسات والبرامج وتقييم الأثر. ويشمل ذلك أدوات لتحديد الثغرات في قدرة الحكومات على العمل بفعالية في مجال انعدام الأمن الغذائي والتغذوي ؛ ولرسم خريطة تدابير أصحاب المصلحة وتخصيص الموارد؛ ورصد وتقييم أثر برامج التنمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وقد أثبتت هذه الأدوات نجاحها من حيث تجهيز الوزارات بقدرات أفضل لتلبية الالتزامات السياساتية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. فعلى سبيل المثال، نبهت هذه الأدوات بوركينا فاسو إلى ضرورة إنشاء وحدة جديدة للسياسات في وزارة الزراعة؛ والسنغال بضرورة تغيير اتجاه برنامجها الوطني للاستثمار والزراعة وغيرها من السياسات الخاصة بالأغذية والزراعة للتركيز بشكل أكثر صراحة على التحديات الناجمة عن

ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها. وفي كوت ديفوار، شكل التحليل الناتج عن هذه الأدوات عاملا حاسما في إقناع المانحين بالتعهد بتخصيص ملياري دولار للبرنامج الوطني للاستثمار في الزراعة.

حاء 02 – حوكمة الأمن الغذائي من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء الكافي

159- من خلال عمل المنظمة على حوكمة الأمن الغذائي، قامت بدعم خمسة بلدان إضافية خلال فترة السنتين ليطبقا الممارسات الجيدة في إدارة السياسات والبرامج في مجال الغذاء والتغذية، ودعمت أيضا 12 بلدا لجهة وضع الأطر القانونية السليمة وغيرها من الأطر فيما خص الحق بالغذاء الكافي والتعليم وغيرها من الاستراتيجيات لدعم هذه الأطر. كما أصدرت سبعة وثائق سياساتية لتقديم التوجيه والمشورة على نطاق أوسع بشأن اعتماد المبادئ والممارسات المنبثقة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي والخطوط التوجيهية الطوعية.

160- من بين هذه المنشورات، أيدت لجنة الأمن الغذائي العالمي وثيقتين رئيسيتين للسياسات. فبالإضافة إلى *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*، التي نوقشت في إطار الهدف الاستراتيجي واو أعلاه، اعتمدت اللجنة أيضا الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية. ويعد الإطار الاستراتيجي العالمي نقطة مرجعية موحدة للاستراتيجيات والسياسات والإجراءات في مجال الأمن الغذائي والتغذية، استنادا إلى الخبرات المتراكمة للقطاع الخاص والمجتمع المدني (بما في ذلك مجموعات المزارعين) والقطاع الحكومي والدولي. ومن المتوقع أن يضع حدا للنهج المجزأ لمعالجة الأمن الغذائي وسوء التغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وبالتالي سيمنع أي حدث من بلوغ مستوى الأزمة.

161- في هذه الفترة، أطلقت المنظمة أيضا عمليات تشاورية بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، وخطة العمل من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، وهي تعزز مشاركتها في خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام 2015.

حاء 03- تعزيز القدرات الوطنية في مجال التغذية

162- كان محط التركيز الرئيسي لعمل المنظمة في إطار هذه النتيجة التنظيمية زيادة عدد البلدان التي أدرجت التغذية في استراتيجياتها الخاصة بالحد من الفقر، ورصد العلاقة بين التغذية والنظم الغذائية، وتطوير الخطوط التوجيهية والبرامج التعليمية في مجال التغذية. وقد تحقق الغايات المؤسسية المتصلة بجميع هذه الأهداف.

163- على هذا الصعيد تمثل الهدف المنظمة في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد تحقق ذلك من خلال تنمية القدرات (بما في ذلك لتقييم تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على التغذية)، وتقديم المشورة بشأن صياغة السياسات وتنفيذها، وتعزيز الحوار بشأن السياسات وتبادل المعرفة بين الهيئات الإقليمية والهيئات الوطنية، وتطوير ونشر مجموعة واسعة من المواد التعليمية بشأن الجوانب التغذوية للأمن الغذائي، وإدارة المعلومات والمعرفة.

164- أما مجال النشاط الرئيسي الآخر ضمن هذه النتيجة التنظيمية فكان التحضير للمؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية المزمع عقده في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وقد أعدت المنظمة وثائق الخبراء والوثائق القطرية بشأن التغذية ودراسات الحالات؛ وعقدت ثلاث مشاورات عبر الإنترنت ونظمت سبع ورش عمل إقليمية ودون إقليمية وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، استضافت اجتماعا فنيا تحضيريا في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعزز إنتاج الغذاء في نيجيريا

يهدف برنامج تحويل الزراعية النيجيرية إلى زيادة الإنتاج وخفض الواردات الغذائية وزيادة فرص العمل للشباب. وقد سهلت المنظمة برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب عبر توفير خبراء صينيين لتقديم المساعدة الفنية. يسمح التعاون فيما بين بلدان الجنوب من الاستفادة من القدرات والخبرات والموارد. وقد تم نشر أكثر من 700 من الخبراء الصينيين في نيجيريا على مدى عشر سنوات، ما أدى إلى تدريب 3 ملايين شخص على تقنيات الزراعية المحسنة. وقد كان لهذا التعاون تأثيرا جذريا على إنتاج الأرز ومضاعفة الغلة للهكتار الواحد باستخدام الصنف المحلي نفسه من الأرز بواسطة تقنيات محسنة للزراعة والتسميد وإدارة الآفات.

حاء 04 – تعزيز الوصول إلى البيانات والإحصاءات للأمن الغذائي والتغذية

165- تضمنت استراتيجية المنظمة الرامية إلى زيادة الوصول إلى البيانات والإحصاءات تحسين جودة الإحصاءات على المستوى القطري من خلال تعزيز المعايير وعقد التدريبات وجعل الإحصاءات متاحة مركزيا من خلال البوابة الإحصائية المخصصة للمنظمة، أي فاوستات. على هذا الصعيد كانت المنظمة ناجحة للغاية. فقد تم تجاوز جميع الأهداف المؤسسية، مع قيام 52 بلدا بتطبيق معايير المنظمة في جمع وإدارة البيانات الإحصائية (بما في ذلك خمسة بلدان تمارس التعداد الزراعي المدعوم من قبل المنظمة). ومنذ عام 2010، أنشأت 151 دولة برامج للتدريب على الإحصاء بدعم من المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تستقطب قاعدة البيانات الإحصائية تسعة ملايين زيارة شهريا في المتوسط، أي بما يزيد غن الهدف بنسبة 28 في المائة.

166- من ناحية السياسات أطلقت المنظمة خلال فترة السنتين الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصائيات الزراعية والريفية. وتوفر هذه الاستراتيجية إطارا شاملا لتحسين إتاحة البيانات الزراعية والريفية واستخدامها.

167- كما أجرت المنظمة إصلاحا أساسيا للمنهجية التي تدعم البيانات المتعلقة بنقص التغذية والتي نشرت في التقرير الرئيسي "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم." وتستخدم هذه البيانات لتقييم التقدم المحرز بالنسبة إلى هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية ومسألة الجوع من منظور الهدف الإنمائي للألفية 1. وقد أسفر الاستعراض عن إعادة تعريف المصطلحات الرئيسية، وعن نموذج إحصائي أكثر مرونة وتحسين ضمان الجودة وبروتوكولات التحقق من صحة البيانات.

168- في موازاة ذلك، ومن أجل إضفاء الطابع المؤسسي على النهج الجديد على الصعيد العالمي وتحسين فائدته للبلدان من حيث صنع القرارات – أصدرت المنظمة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، النموذج الأساسي على شكل

برمجيات مفتوحة المصدر كوحدة ضمن برمجيات أكبر (ADePT) والذي أنشأه البنك الدولي لأغراض التحليل الاقتصادي التطبيقي.

حاء 05 – تعزيز الوصول إلى التحاليل والمعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية

169– تتكون هذه النتيجة التنظيمية من عنصرين اثنين هما: تعزيز إدارة المعارف وتبادل المعلومات (تستخدم أكثر من 450 مؤسسة الآن معايير المنظمة وأدواتها)؛ وتوفير المعلومات التي تولدها المنظمة من خلال موقعها الإلكتروني (حوالي 674. مليون زيارة في الشهر) أو عبر مطبوعاتها الرئيسية (41 كتابا ومقالا خضع لاستعراض الأقران بالإضافة إلى المنشورين الرئيسيين "حالة الغذاء والزراعة" و"حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم).

170– وشملت المنشورات المهمة الأخرى للمنظمة خلال فترة السنتين عددا خاصا من مجلة '*الأمن الغذائي العالمي*' تناول المجاعة في الصومال في الفترة 2011–2012؛ ودراستين بشأن إدارة أزمة الأمن الغذائي في أفريقيا، بما في ذلك تحسين استراتيجيات الاحتياطي الغذائي وتحليل تقلبات أسعار الغذاء والآثار المترتبة على السياسات الغذائية. كما أنتجت المنظمة عددا من المطبوعات العادية مثل "توقعات المحاصيل وحالة الأغذية" انطلاقا من نظام الإنذار المبكر والمعلومات العالمية للفاو؛ كما يصدر "مراقب أسعار المنتجات الغذائية العالمية" كل شهر حاليا و"أداة أسعار الأغذية" التي تغطي سلاسل أسعار أكثر من 100 1 غذاء محلي في 82 بلدا.

171– فيما خص إدارة المعارف وتبادلها قام مشروع رصد السياسات الغذائية والزراعية الأفريقي بتطوير أسلوب منهجي لرصد سياسات الأغذية والزراعة وتحليلها وهو الآن قيد التطبيق دعما لعشرة بلدان. وعززت المنظمة القدرات التحليلية والمؤسسية في مجال نظم معلومات الأمن الغذائي والتغذية في ثمانية بلدان أفريقية وثلاثة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي بنغلاديش، دعم برنامج تعزيز القدرات في مجال السياسات الوطنية للأغذية للمنظمة 16 مشروعا بحثيا بشأن الأمن الغذائي، وحفز الحوار الوطني حول الأمن الغذائي. وقامت المنظمة بمهام متعددة للمساعدة في تحليل السياسات الغذائية لدى القارات جميعها. وأخيرا تتعاطى المنظمة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومعهد لولا البرازيلي من أجل بناء "شراكة متجددة لنهج موحد من أجل إنهاء الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025".

الهدف الاستراتيجي طاء- زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

- تستجيب المنظمة بشكل أسرع وأكثر فعالية لحالات الطوارئ الأخيرة.
- تواصل المنظمة دعم تنسيق الأمن الزراعي والغذائي للاستجابة بفعالية للكوارث.
- تسجل المنظمة نجاحا في تعزيز التخطيط الشامل للانتقال في بعض بلدان ما بعد الأزمات.
- تقوم المنظمة بخطوات استباقية لتعميم إجراءات الحد من مخاطر الكوارث بما يشمل التأهب، فيما خص تهديدات الأمن الزراعي والغذائي والتغذوي، قبل الأزمة وخلالها وبعدها.

السياق السياساتي

172- في عام 2012 وهي آخر سنة لها أرقام موثوقة متاحة، وقعت 357 كارثة طبيعية وهذا أقل من المعدل الذي ساد في السنوات العشر الأخيرة. غير أنّ الضرر الاقتصادي الذي تسببت به والبالغ 157 مليار دولار أميركي كان أعلى مما سبق بنسبة 10 في المائة. وقد قدر إجمالي الضرر الناجم عن الكوارث الطبيعية ومن صنع البشر في عام 2012 بقيمة 186 مليار دولار أمريكي[5]. أما حدة هذه الكوارث فتخضع الأمن الغذائي والتغذية لضغوط من خلال الضرر الذي يُلحق بالبنية التحتية التي تعتمد عليها سلاسل الزراعة والغذاء. ويعدّ إيجاد السبل المناسبة لخفض هذه المخاطر وإدارتها، عاملا أساسيا لعمل المنظمة دعما للبلدان. ويتمثل التحدي في العمل على تلك المخاطر، ليس فقط في حالات الطوارئ، بل أيضا على مستوى تدخلات التنمية.

173- غير أن مجرد الاستجابة لحالة الطوارئ لا يوفر حلا دائما. وقد قام نهج المنظمة لهذا الهدف الاستراتيجي بوضع النشاط الخاص بحالات الطوارئ في النطاق الأوسع للتعافي من مخاطر الطوارئ فضم ثلاثة عناصر – أي مساعدة البلدان على الاستعداد بشكل أفضل لحالات الطوارئ المتعلقة بالأمن الغذائي أو التغذية؛ والاستجابة بفعالية أكبر لحالات الطوارئ حين تنشأ، وحين تنتهي الحالة الطارئة تيسير الانتقال إلى مرحلة إعادة التأهيل والتنمية.

طاء 01 – الاستعداد بشكل أفضل للكوارث على مستوى الأمن الغذائي أو التغذية

174- من شأن الاستعداد الجيد أن يقلل من التأثير الناجم عن حالات الطوارئ. أما جوهر الاستعداد الأفضل فينطوي على توليد بيانات لإبلاغ صانعي القرارات بحلول كارثة محتملة وإدراج الغذاء والزراعي في خطط الطوارئ والتعافي من الكوارث. ومن هذه الناحية ركزت المنظمة جهودها على الشرائح الأكثر هشاشة. بحلول نهاية عام 2013، كانت المنظمة قد ساعدت 37 دولة على إنشاء نظم للإنذار المبكر، و35 بلدا على إدراج الأغذية والزراعة في خطط الطوارئ الخاصة بها؛ وقام 24 بلدا معرض بشكل خاص لحالات الطوارئ بوضع خطط محددة لإدراج الزراعة في الخطط الوطنية

[5] http://www.swissre.com/media/news_releases/nr_20130327_sigma_natcat_2012.html .

لإدارة التعافي من الكوارث. وقد تحققت هذه الآثار من خلال الاستفادة من الاستثمارات المبذولة في تطوير نظم وتقنيات وأساليب الإنذار المبكر مثل النظام العالمي للإعلام والانذار المبكر عن الأغذية والزراعة ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود لتقديم المشورة المباشرة وبناء القدرات حيثما يلزم ذلك. وترصد هذه النظم حالة الأغذية في العالم وتقدم الإبلاغ المبكر بأزمات الأغذية في فرادى البلدان وبشأن المخاطر الناشئة.

175– في عام 2013، أنجزت المنظمة استعراضا شاملا لنهجها الخاص بالحد من مخاطر الكوارث. وعرض تقرير لاحق حمل العنوان "Resilient Livelihoods: Disaster Risk Reduction for Food and Nutrition Security" استراتيجية المنظمة من حيث التكيف للمستقبل بناء على أربعة أركان:

(أ) البيئة المواتية – التعزيز المؤسسي وإدارة المخاطر والأزمات في القطاعات الزراعية.

(ب) المراقبة بهدف الصون – نظم المعلومات والإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والمخاطر العابرة للحدود.

(ج) حماية وبناء سبل العيش – الحماية والوقاية وتخفيف الأثر وبناء سبل العيش بواسطة التقنيات والنهج والممارسات في جميع القطاعات الزراعية .

(د) التأهب والاستجابة – التأهب للأزمات والاستجابة لها في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات.

طاء 02 – الاستجابة الفعالة للأزمات

176– قدمت المنظمة الدعم اللازم في حالات الطوارئ في أكثر من 45 دولة لتقييم مستوى الاستجابة، وأدت مشورتها التي حشد مبلغ 505 مليون دولار أمريكي لتمويل المساعدات الإنسانية. تضمنت الأزمات الإقليمية الكبرى التي تصدت لها المنظمة: أزمة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في الساحل الأفريقي، والصراع السوري، والاستجابات الكبيرة على المستوى القطري في الفلبين وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. لدى الاستجابة لحالة طارئة ما، تقوم المنظمة، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي بتنسيق العنصر المتعلق بالأمن الغذائي. وثمة تقييم رسمي جار حاليا ويتوقع تقديم التقرير النهائي بشأنه في ديسمبر/كانون الأول 2014.

177– خلال فترة السنتين، من أجل تبسيط وتعزيز الاستجابة الإنسانية للاحتياجات الأكثر إلحاحا في الأزمات الأخيرة، وضعت المنظمة خطة استجابة مدتها 100 يوم. وتمنح هذه الخطة الأولوية للمساعدة من جانب المنظمة إلى الزراعة من حيث إعادة تأهيل الإنتاج وحماية وتعزيز سبل معيشة المجتمعات المحلية وبناء القدرات. وهي تهدف إلى ضمان الاستئناف الفوري للإنتاج الزراعي من خلال (توزيع البذور، واسترجاع منشآت التخزين البلدية؛ وحماية المواشي؛ وأنشطة النقد مقابل العمل) ومن أجل زيادة تنويع سبل المعيشة.

إعصار هايان: استجابة أسرع وأكثر فعالية

حين ضرب الإعصار الفلبين في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، سارعت الحكومة الفلبينية إلى تطبيق خطتها للخفض من مخاطر الكوارث التي كانت قد طورت بدعم من المنظمة. استجابت المنظمة بسرعة مع إرسال فرق من الخبراء إلى الميدان في تاكلوبان في غضون 72 ساعة، وضمان الدعم الفوري وتقييم الاحتياجات السريعة. بحلول نهاية عام 2013، بعد أقل من شهرين، كانت المنظمة قد زودت حوالي 000 44 أسرة مزارعة ببذور الأرز في الوقت المناسب لاستدراك موسم الزراعة الحرج بين ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني وسوف ينتج ذلك ما يكفي من الأرز المطحون لإطعام أكثر من 800 ألف شخص لسنة، بقيمة في السوق تبلغ 84 مليون دولار أمريكي. وتدعم المنظمة أيضا مخططات النقد مقابل العمل وإعادة تأهيل قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية. ويكمل ذلك الأعمال الأخرى الجارية الأطول مدة لبناء القدرة على التكيّف لدى فرادى المزارعين والمؤسسات والنظم الإيكولوجية التي يعتمدون عليها.

وقد برهنت استجابة الحكومة، مع الدعم القوي للمنظمة، على حصول تعلم فعلي وعن فوائد العمل المنجز على صعيد الوقاية والتأهب والانتقال.

طاء 03 – تحسين الانتقال إلى مرحلة إعادة التأهيل والتنمية

178– إن تحسين قدرة البلدان على الانتقال بسلاسة من حالة الطوارئ إلى مرحلة إعادة التأهل قد قام على مساعدة البلدان في حالة ما بعد الأزمة على وضع خطط لإعادة التأهيل بما في ذلك استراتيجيات لضمان التمويل الضروري؛ ومن أجل بناء قدرة نظم الأغذية والزراعة على التكيف مع الصدمات المستقبلية. ومن ناحية المنظمة فقد تركز الاهتمام على وضع مخططات للتدخلات في حالات الطوارئ التي ترتبط غاياتها بالأهداف الإنمائية الأطول مدة والتي تتضمن استراتيجية خروج محددة.

179– بين عام 2009 و2013، نفذت المنظمة 125 مشروعا في 41 بلدا يمر بمرحلة انتقالية. وقد جرى ثلثا هذه المشاريع (أي ما مجموعه 250 مليون دولار أمريكي تقريبا) في بلدان متضررة من النزاعات و/أو الأزمات الممتدة. ومع المنظور الجديد للقدرة على التكيف، تطور مفهوم الانتقال لدى المنظمة ليصبح متجذرا في الإطار الكلي للقدرة على التكيف ولم يعد عبارة عن مرحلة واحدة من دورة إدارة مخاطر الكوارث.

180– تطور نهج المنظمة لإدارة المرحلة الانتقالية خلال فترة السنتين بعد الانتهاء من استعراضها للدروس المستفادة وتقييم أدائها بناء على أفضل الممارسات الدولية، وقد نشرت تقريرا بتاريخ أكتوبر/تشرين الأول 2012 بعنوان "عمل المنظمة على الانتقال: من الأزمة إلى التنمية – الممارسات الجيدة للأمن الغذائي والتغذوي" واستكملته بمذكرة توجيهية حول البرمجة الانتقالية في عام 2013. وقد حدد النهج المنقح الممارسة المتعلقة بالانتقال بناء على خمسة عناصر هي:

(أ) تعزيز الشعور الوطني بتولي زمام الانتقال من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة والمشاركة العامة؛

(ب) دمج تدابير التعافي من مخاطر الكوارث في أعمال التأهب والوقاية والاستجابة وتخفيف الأثر.

(ج) تطوير قدرات الحكومات والمؤسسات في إدارة مخاطر الكوارث؛

(د) استناد الخطط على فهم شامل للسياق واستخدام تقنيات شاملة ونهج تشاركية (مثل تقييمات سبل المعيشة) مع إيلاء اهتمام خاص بأن تشمل النساء والمجموعات المهمشة؛

(هـ) تطبيق التدخلات القائمة على السوق لتعزيز فرص الحصول على المدخلات الزراعية واستعادة ودعم الأسواق المحلية.

181– أدت البرمجة الانتقالية وتطبيق البرامج المتصلة بها دورا أساسيا في عملية تحقيق اللامركزية للمنظمة. وأصبحت المكاتب القطرية والإقليمية مسؤولة الآن عن إدارة المشاريع/البرامج تحت إشراف الفرق الميدانية والمتكاملة. يعزز ذلك البرمجة المتناسقة الموحدة التي تمتد عبر مراحل الأزمة كلها أي "قبل وخلال وبعد" وبالتالي فهو يدعم التنمية المستدامة ويضع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية تحت لواء الهدف الشامل نفسه المتمثل في زيادة قدرة سبل العيش على التكيف.

182– إن المزيج الذي يجمع بين اللامركزية والنهج المنقح قد أتاح لمفهوم الانتقال بموجب الإطار الاستراتيجي المنقح أن يدمج في سلسلة نتائج القدرة على التكيف. ومن خلال أطر البرمجة القطرية، قامت المكاتب الميدانية في البلدان المعرضة للكوارث والأزمات الآن بإدراج إدارة مخاطر الكوارث ضمن هيكلية متسقة للبرامج تربط التدخلات القصيرة (الطارئة) والمتوسطة (التعافي) والطويلة المدى (الإنماء) ضمن أطر البرمجة القطرية. ويتمثل أحد الآثار المترتبة على هذا النهج الجديد، على سبيل المثال، في أنه لم تعد هناك حاجة لاستراتيجيات للخروج لإجراءات الطوارئ.

183– ولكن في حين أن النداءات الإنسانية لاستقطاب المعونات الغذائية عادة ما تنال التمويل الكافي، فإن النداءات للمساعدة في حالات الطوارئ الزراعية تعاني دائما من نقص في التمويل فتتلقى في المتوسط أقل من نصف المطلوب. وعلى الرغم من التوافق على الحاجة إلى الربط بين الاستراتيجيات والمساعدات الإنسانية والإنعاشية والإنمائية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة على مستوى التمويل للبرامج الانتقالية التي تعين الأشخاص الضعفاء والمتأثرين بين صدمة وأخرى. وقد أثر ذلك في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وخاصة بالنسبة إلى تعزيز قدرة الغذاء والنظم الزراعية على التكيف مع المزيد من الصدمات.

الهدف الاستراتيجي كاف: المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

- تم اعتماد سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين فقدمت التوجيه النظري للمساواة بين الجنسين في عمل المنظمة.
- دعت المنظمة بنجاح إلى إعداد توصية عامة بشأن المرأة الريفية (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المادة 14)، فساهمت في توفير إرشادات إضافية للحكومات من أجل النهوض بحقوق المرأة الريفية .

السياق السياساتي

184– واصلت المنظمة استكمال الزخم الذي ولده كل من مراجعة المسائل الجنسانية[6] وتقييم المسائل الجنسانية[7] والمنشور الرئيسي "حالة الأغذية والزراعة 2010–2011" المخصص للنساء العاملات في مجال الزراعة. وقد برهن تقرير حالة الأغذية والزراعة ذلك من حيث الناحية الاقتصادية الاجتماعية على وجوب تشجيع المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة وأثبت عن تأثيره الكبير في المداولات والسياسات الوطنية والدولية بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية. وصدرت أول سياسة للمنظمة بشأن المساواة بين الجنسين في مارس/آذار 2012 فمهدت الطريق للمزيد من تعميم للبعد الجنساني في كافة برامج المنظمة وسياساتها الأمر الذي أصبح ممكنا بفضل شبكة جهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية عبر أنحاء المنظمة.

كاف 01 – المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية في سياسات الأمم المتحدة والبرامج المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي والزراعة والتنمية

185– قدمت المنظمة مساهمات جوهرية إلى سياسات الأمم المتحدة وبرامجها ومبادراتها المشتركة (مثل لجنة وضع المرأة، ومديرية التعاون الإنمائي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[8] والبرنامج المشترك لتسريع التقدم نحو التمكين الاقتصادي لنساء الريف، والموقع الإلكتروني لرصد حالة المرأة Women Watch بشأن نساء الريف). وبالتالي، تم تعزيز المنظور الجنساني وتمكين المرأة الريفية في البرمجة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد أدى عمل المنظمة في المجال الجنساني إلى برنامج مشترك للأمم المتحدة حول تسريع التقدم نحو التمكين الاقتصادي لنساء الريف، وهو أول برنامج مشترك بين الوكالات الواقع مقرها في روما وبين هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد ساهمت الدعوة الناجحة التي مارستها المنظمة وعملها على مستوى الاتصال من أجل دعم نساء الريف، في قرار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد النساء بإعداد توصية عامة بشأن المادة 14 (نساء الريف) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهذه خطوة هامة لتعزيز حقوق المرأة والتزامات الحكومات بمعالجة القضايا الحرجة المتعلقة بالمرأة الريفية. وسوف تكون الخطوط التوجيهية للمنظمة (2013) بمثابة أداة أساسية لدعم البلدان الأعضاء والمكاتب القطرية للمنظمة في تنفيذ المادة 14 من الاتفاقية. ومن خلال مراجعة منهجية لأطر البرمجة القطرية فقد تم تعميم مسألتي المساواة بين

[6] http://www.fao.org/docrep/meeting/023/mc027E.pdf.

[7] الوثائق PC 108/5 و PC 108/5 Sup.1 و PC 114/5 و PC 114/5 Sup.1

[8] تعميم الأبعاد الجنسانية في تنمية الموارد المائية وإدارتها في منطقة المتوسط

الجنسين والعمالة الريفية في أطر البرمجة القطرية. أما المواد المعرفية التي أنتجت بواسطة مساهمات المنظمة وتم الترويج لها من خلال الموقع الإلكتروني لرصد وضع المرأة Women Watch فتساهم مساهمة كبيرة في التوعية بقضايا نساء الريف.

كاف 02 – تنمية القدرات في مجال النوع الاجتماعي والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

186– بناء على توصيات المراجعة الجنسانية والتقييم الجنساني اعتمدت المنظمة نهجا أكثر تكاملا وشمولا من أجل تطوير مهارات وكفاءات الأفراد والمؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين لدى البلدان الأعضاء. وتمت الموافقة على أول استراتيجية لتنمية القدرات في المجال الجنساني في فبراير/شباط 2013.

187– تبدأ تنمية القدرات بتقييم للاحتياجات القطرية، وتحديد الاحتياجات التدريبية للأفراد والمؤسسات ومتطلبات تهيئة البيئة المواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد استفاد ما مجموعه 28 بلدا في آسيا وأفريقيا الشرقية والجنوبية من تنمية القدرات خلال فترة السنتين في إطار برنامج تحليل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتم تطوير مواد تدريبية جديدة لمساعدة البلدان في تنفيذ الجوانب المتعلقة بنوع الجنس من *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*، تلقت أنغولا وموزامبيق دعما سياساتيا لتنفيذ برامج إدارة الأراضي والمياه المراعية للمنظور الجنساني.

188– وواصلت المنظمة تعزيز الشبكات والبرامج الاقليمية لتبادل المعارف. وقد تم الترحيب بجواز لتعميم المنظور الجنساني في البرامج المائية التي أنشئت بالشراكة مع موقع اتحاد النوع الاجتماعي والماء وبرنامج تعميم أبعاد النوع الاجتماعي في تنمية الموارد المائية وإدارتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد دعيت المنظمة لتكون المتحدثة الرئيسية في مؤتمر إقليمي رئيسي على المياه والنساء والقادة في آسيا والمحيط الهادئ.

189– تم إنتاج عدة العمل الزراعية الجنسانية التي تستهدف البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، في أفريقيا استنادا إلى 20 عاما من العمل في دعم البلدان على مستوى التعدادات والمسوح الزراعية الخاصة بها. ويجري مزيد من العمل لتكييف هذا الدليل من أجل تلبية احتياجات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتم تقديم الدعم الفني وتنمية القدرات إلى 37 بلدا حول جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها لدعم المؤسسات الوطنية والإقليمية للإحصاء.

190– واصل نجاح نهج ديميترا لنوادي المستمعين المجتمعيين نموه مع ازدياد عدد النوادي (100،1) والشراكات والتغطية الجغرافية المتسعة. وتعمل تلك النوادي بشكل تام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وموريتانيا والنيجر والسنغال. ويكمّل نهج تلك النوادي مدارس المزارعين الميدانية في النيجر وموريتانيا والسنغال بما في ذلك برنامج للمنظمة من أجل دعم القدرة على التكيف في النيجر. ونوادي المستمعين عبارة عن نهج يراعي الفوارق بين الجنسين ويساعد النساء والرجال على إدراك عدم المساواة بين الجنسين واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته. وهي تساعد على

إعطاء سكان الريف، وخصوصا النساء منها، صوتا وهي تساهم في التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة والرجل من خلال الوصول إلى المعلومات والمشاركة والإدماج والمساءلة الاجتماعية.

كاف 03 – قيام الحكومات بصياغة سياسات مراعية للشأن الجنساني وشاملة وتشاركية في مجال التنمية الزراعية والريفية

191– تم تمكين 15 بلدا من الاستفادة من المنتجات المعرفية المتصلة بنوع الجنس ومواد دعم السياسات التي تنتجها المنظمة. وقد تم تحديث قاعدة البيانات الجنسانية والحقوق في الأراضي التي أنشئت في عام 2010 بإضافة ستة بلدان جديدة إليها. ونُظمت مناقشة عبر الإنترنت بشأن حقوق الجنسين والحقوق في الأراضي في بيرو، استنادا إلى قاعدة البيانات، بمشاركة مسؤولين حكوميين ومجموعات محلية. ونفذت دراسات حالات حول تداعيات الشأن الجنساني في الاستثمارات القائمة على الأراضي في كل من تنزانيا وغانا ولاو وسيراليون وزامبيا. وأنتجت موجزات عن أوجه عدم المساواة بين الجنسين في العمالة الريفية لكل من غانا وملاوي وتنزانيا، وأتيحت إلى وزارات الزراعة والمسؤولين الوطنيين عن الإحصاء. كما جرى دعم قوي للسياسات على صعيد التمكين الاقتصادي لنساء الريف في كل من غانا والنيجر.

192– دخلت المنظمة في شراكة مع التحالف الدولي لحقوق الأرض، فاستضافا معا فعالية جانبية لدورة لجنة وضع المرأة في عام 2012. وقد أضيف المنظور الجنساني إلى المنتجات المعرفية الرئيسية للمنظمة وإلى مواد دعم السياسات مثل تقارير حالة الأغذية والزراعة، وحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، وحالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحكم الرشيد لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات.

كاف 04 – برهنت إدارة المنظمة وموظفوها عن التزامهم وقدراتهم على تناول الأبعاد الجنسانية في عملهم

193– للمرة الأولى تملك المنظمة سياسة مؤسسية حول المساواة بين الجنسين تقدم إرشادات نظرية إلى المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة. أما العمود الفقري لتنفيذ السياسة فهو الهيكل الجنساني للمنظمة الذي يتكون من وحدة فنية معنية بالشأن الجنساني وشبكة من نقاط الاتصال المعنية بالموضوع نفسه. وقد أجرت نقاط الاتصال عمليات تفقد الوضع الجنساني بغية تحديد الدروس المستفادة فخلصت إلى تحديد الاحتياجات على مستوى تنمية القدرات في شعبها/مكاتبها وشاركت في تدريبات عبر الإنترنت ووجها لوجه. وقد قامت نقاط الاتصال المعنية بالشأن الجنساني في عدد من الشعب/المكاتب المعينة بتنظيم ورش عمل تدريبية فقدمت نهجا مراعية للمساواة بين الجنسين تتعلق بالعمل الفني لإداراتها/مكاتبها. على سبيل المثال، عقدت ورشتا عمل إقليميتان حول الشأن الجنساني والثروة الحيوانية في أديس أبابا وبانكوك، ما أدى إلى إصدار الخطوط التوجيهية للدواجن والمجترات الصغيرة. وأصبح هناك الآن نظام مؤشر المساواة بين الجنسين كجزء من أداة المنظمة للتخطيط للبرامج والإبلاغ.

194– يضمن المنهاج الخاص بتعليم الموظفين أربع دورات من التعليم الإلكتروني المتاحة حول موضوع المساواة بين الجنسين بما فيها دورة حول الشأن الجنساني والاستثمار. ويجري وضع دورة شاملة للتعلم الإلكتروني بشأن المساواة بين الجنسين في مجال الأمن الغذائي والتغذوي ودورة أخرى بشأن مبادئ البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة وسوف تطلق في شهر يوليو/تموز عام 2014.

الهدف الاستراتيجي لام: زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

- عززت المنظمة بنجاح الاستثمار الوطني والدولي في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية.
- دعمت المنظمة التخطيط الاستثماري القطري من خلال مجموعة من التدخلات الموسعة والمصممة على الطلب في مجال تنمية القدرات اعتبرها أصحاب المصلحة المعنيون مفيدة وذات صلة.

السياق الخاص بالسياسات

195- حصلت تحولات مهمة على صعيد المساعدات المقدمة لمجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية في السنوات الأخيرة. حصل تغيير في أولويات التمويل حيث انتقلت التزامات المعونة إلى القطاعات الاجتماعية، وجرى تحول في الأولويات إذ انتقلت من القطاع الإنتاجي باتجاه وضع السياسات وتعزيز القدرات الإدارية، وجرى تغيير في هيكل المعونة مع ظهور وتزايد الالتزامات من جانب المانحين الثنائيين غير التقليديين ومؤسسات القطاع الخاص وتمويل رأس المال الاستثماري. وغالبا ما تعمل هذه الأطراف الفاعلة الجديدة خارج إطار لجنة المساعدة الإنمائية وأطر المساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى، وهي قد اعتمدت قنوات المساعدات البديلة التي لا تستكمل وحسب علاقات المساعدات بين الجهات المانحة التقليدية وبلدان الجنوب حول العالم، بل تعيد تشكيلها أيضا. ويبقى دور المنظمة حيويا على المستوى القطري، فهي تشجع إنفاق الحكومات على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، وتعزز أوجه التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة والمبادرات الرامية إلى تحقيق أفضل استخدام لما هو متاح. وزادت منظمات المنتجين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مشاركتها في الحوار بشأن الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية على المستويين القطري والإقليمي.

لام 01 – تشمل خطة التنمية الوطنية والإقليمية استراتيجيات للاستثمار في الغذاء والزراعة والتنمية الريفية

196- في عام 2012، ركز المنشور الرئيسي للمنظمة :حالة الأغذية والزراعة" على الاستثمار في مجال الزراعة. وقد شاركت المنظمة في أكثر من 300 من المحافل العالمية التي تناولت الغذاء والاستثمار الزراعي كمحور رئيسي لأعمالها، فساهمت بشكل غير مباشر في زيادة الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي عالميا حتى مستوى 9.9 في المائة، وفقا لقياس مديرية التعاون الانمائي.

197- أدى عمل المنظمة على المستويات العليا من أجل تحديد الفرص الاستثمارية إلى الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة أو الحكومات الوطنية في 24 بلدا على الأقل خلال فترة السنتين. ومن خلال شراكتها مع الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي، قامت المنظمة بتيسير الحوار بشأن السياسات، وقدمت المشورة في مجال السياسات، ونفذت دراسات للجدوى ودراسات قطاعية ودعمت تطوير الاستراتيجيات وخطط الاستثمار الوطنية. وفي أفريقيا قامت المنظمة أيضا بدعم البلدان والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية في سياق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وكذلك المبادرات العالمية لمنطقة القرن الأفريقي والساحل بشأن القدرة على التكيف. وأخيرا، أجرت المنظمة مع البنك الأفريقي

للتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عملا مهما على صعيد التحاليل والسياسات بشأن النمو الزراعي في غرب أفريقيا.

198– عملت المنظمة بشكل وثيق مع الأعضاء والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وأجرت على وجه الخصوص دراسات للقطاع أبلغت قرارات الاستثمار في آسيا الشرقية والوسطى، وأنتجت سياسات زراعية لتعزيز الاستثمارات الخاصة في أوكرانيا، فضلا عن تعزيز معايير سلامة الأغذية وجودتها في كرواتيا ومقدونيا وصربيا. وقد توسعت الشراكة بين المنظمة والمصرف في عام 2012 لتشمل بلدان شمال أفريقيا.

199– بالعمل على المستوى الإقليمي، تعاونت المنظمة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وعدة بلدان في منطقة القرن الأفريقي لصياغة وثائق للبرمجة القطرية المشتركة، وأطر للبرمجة الإقليمية من أجل تعزيز التكيف مع الجفاف في الإقليم. وقدمت المنظمة أيضا الخبرة لتشكيل البرامج الاستثمارية التي تهدف إلى تحسين مرونة المجتمعات (الزراعية) الرعوية، بما في ذلك تقديم الدعم لتصميم المشروع الإقليمي لمرونة سبل العيش الرعوية الذي يموله البنك الدولي والذي يغطي إثيوبيا وكينيا وأوغندا، والبنك الأفريقي للتنمية في وضع برامج للاستثمار في جيبوتي وإثيوبيا والصومال وجنوب السودان والسودان. وسوف تقوم استثمارات البنك الأفريقي للتنمية في الصومال بتوسيع نطاق بعض البرامج الناجحة في المنظمة.

توغو

يوضح العمل في توغو الدور الاستراتيجي الذي أدته المنظمة في زيادة وتحسين نوعية الاستثمارات. ففي استجابة لطلب من حكومة توغو، ساعدت المنظمة أصحاب المصلحة في البلد على وضع الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي التي تحدد المجالات ذات الأولوية للاستثمار، وتوفر الدعم لتنمية القدرات أثناء العملية، وتربط ما بين شركاء مؤسسات التمويل الدولية، وتجري المزيد من الدراسات المتخصصة دعما لمجالات الاستثمار (مثل الميكنة الزراعية)، ما أدى، بالإضافة إلى زيادة الالتزامات الحكومية، إلى ورود استثمار خارجي كبير ومنسق فاقت قيمته الـ 120 مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، وبنك التنمية لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وبنك الاستثمار والتنمية.

200– كما وضعت المنظمة قاعدة بيانات سهلة الاستخدام من قبل المستثمرين تتناول السمات الاستثمارية لكل بلد، وتدمج خمس مجموعات بيانات تتناول المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق الحكومي على الزراعة وتقديرات رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المصرفي للزراعة.

لام 02 – تحسين قدرة منظمات القطاع العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الغذاء والزراعة والتنمية الريفية

201– طبقت المنظمة مجموعة من الطرائق تتراوح بين الدعم القطري الأطول مدة وتعزيز العمليات الوطنية للتخطيط للاستثمار وبين التدريب الهادف القصير الأجل في مواضيع الاستثمار ذات الأولوية، في مكان العمل، ووجها لوجه،

وعبر وسائل التعلم الإلكتروني من أجل تعزيز التوعية. وقد تم الترويج لتعلم الأقران لا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويضم الأشخاص الذين تدربوا من خلال برامج المنظمة مدراء الاستثمارات في الوزارات وغيرها من المؤسسات العامة ومستشارون وطنيون ومنظمات للمنتجين. وقد وجدت تقييم للبلدان المتعددة أن رضا النظراء قد كان عاليا جدا مقاسا بمعايير الصلة والكفاءة والفعالية والاستدامة التي وضعتها مديرية التعاون الإنمائي. والشراكات مع المنظمات الشريكة الوطنية والإقليمية والعالمية قد ساهمت بقوة في تعزيز الجودة والتوعية وبالتالي الأثر المحتمل لدعم المنظمة لتنمية القدرات. وفي الوقت عينه تخلق نهج الشراكات أيضا تحديات حيث لا تكون القواعد والعمليات التنظيمية والجداول الزمنية للتنفيذ متطابقة أو إذا ما تغيرت أولويات الشركاء. وقد قدمت المنظمة أيضا دعمها لتنمية القدرات للاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في 25 بلداً بدعم من برنامج تدريبي وعدد من المنشورات حول الاستثمارات في الأعمال التجارية الزراعية بهدف زيادة التوعية.

لام 03 – برامج استثمارية في القطاع العام/الخاص مضمونة الجودة، تمشيا مع الأولويات الوطنية وتطويرها وتمويلها

202- بلغت قيمة متوسط الاستثمارات السنوية المتحددة التي تدعمها المنظمة بقيمة 4.2 مليار دولار، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد، بمقدار 0.5 مليار دولار أمريكي. وخلال فترة السنتين 2012–2013، دعمت المنظمة حوالي 68 من الدول الأعضاء في شراكة مع مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة الأخرى بهدف زيادة الاستثمارات في مجال الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية إلى مجموع يفوق 8 مليار دولار يشكّل منها التمويل الخارجي حوالي 6 مليارات والتمويل الوطني المليارين. وفي الفترة 2012–2013، تمت الموافقة على 91 مشروعا، مقابل الهدف المحدد بـ 80 مشروعا؛ كما زاد متوسط حجم المشروع بشكل حاد بنسبة 24 في المائة من 71 مليون دولار أمريكي للمشروع الواحد إلى 88 مليون دولار أمريكي، ما يبين زيادة الكفاءة من حيث وفورات الحجم. ويشمل شركاء التمويل الرئيسيين كلا من مجموعة البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وكذلك بنك التنمية الأفريقي، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي والاتحاد الأوروبي.

203– مع الحفاظ على مستوى عال من التنويع، تركز المحفظة الشاملة على إدارة الموارد الطبيعية (بما فيها الأرض والمياه)، والخدمات الزراعية والتنمية المؤسسية، فضلا عن الإنتاجية الزراعية وتنمية سلاسل القيمة. وتعني هذه الأخيرة دعما أقوى للاستثمار من القطاع الخاص بما في ذلك المزارعين وأصحاب المشاريع المحلية الصغيرة الحجم الذين يستثمرون في القيمة المضافة. وعلاوة على ذلك، تبذل استثمارات كبيرة في المناطق المتضررة من الكوارث والجفاف وغيرها من المخاطر بما في ذلك منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، مع التركيز القوي على المرونة، بما في ذلك ما يخص الماشية والرعي.

204– كما تم إعداد الكثير من الاستثمارات الإقليمية النطاق في أفريقيا (6) وشرق آسيا (2) والشرق الأدنى (1)، ما يتيح التكامل الإقليمي بشكل أفضل من خلال زيادة التجارة وتحسين مراقبة الصحة الحيوانية والأمراض العابرة للحدود وإدارة الصراع، والبناء على وفورات الحجم في البحوث الزراعية، والقدرة المؤسسية والبنية التحتية. وقد تم تعزيز عملية تحسين الجودة لضمان إدراج الجوانب الاجتماعية والجنسانية بالقدر الكافي في المشاريع الاستثمارية. وقدمت المنظمة

أيضا الدعم التقني إلى البلدان ومؤسسات التمويل الدولية أثناء التنفيذ باعتبارها وسيلة لتحسين نوعية الاستثمار، وتنسيق الجهود وفعالية التنمية. في هذا الصدد، دعمت محفظة استثمارية لحوالي 317 مشروعا وهو ما يتجاوز هدف الـ 230 مشروعا. وقد ركز دعم التنفيذ في جميع المجالات المواضيعية للأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية، وساهم في تحسين تبادل المعرفة والتعلم، وقدرة البلدان على تطوير وإدارة الاستثمارات

205– وقد زادت محفظة المنظمة ومرفق البيئة العالمية بشكل ملحوظ خلال عام 2012. وتتكون محفظة الجارية من 38 مشروعا تنفيذيا بقيمة إجمالية تبلغ 112 مليون دولار أمريكي من حيث موارد مرفق البيئة العالمية و240 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك. ويحظى النمو في هذه المحفظة والنمو الجاري بدعم من مبادرات تنمية القدرات، ومشاركة المنظمة في اجتماعات أصحاب المصلحة على المستويات القطرية وشبه الإقليمية والدولية، ما يساهم في إظهار الميزة النسبية للمنظمة ورفع مكانتها

206– شكلت المنظمة شراكة جديدة مع مؤسسة التمويل الدولية وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المتخصصة بالقطاع الخاص. سوف تعمل المؤسستان معا لتطوير الممارسات الزراعية المسؤولة، وزيادة استخدام مؤسسة التمويل الدولية لشبكات الخبرة والمعرفة الفنية للمنظمة، ودعم الاستثمار الزراعي في البلدان ذات الدخل المنخفض المؤهلة للحصول على تمويل من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

الهدف الوظيفي خاء: التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة

- أصلحت المنظمة هياكلها الإدارية لتحقيق قدر أكبر من الوضوح والتركيز في عملها على الصعيدين العالمي والقطري.
- أبرم 42 اتفاقا للشراكة من أجل تعزيز أثر عمل المنظمة على الأرض.
- خلص مقيّمون خارجيون مستقلون إلى أن وظائف التقييم والتدقيق والتحقيق لدى المنظمة تستوفي المعايير المهنية.

السياق الخاص بالسياسات

207- يغطي هذا الهدف الوظيفي أربع مجموعات من الخدمات التي تضمن بمجملها قدرة المنظمة على حشد مواردها وإدارتها بحكمة، وعلى العمل بشكل متماسك على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وتحقيق النتائج التي ينشدها الأعضاء.

خاء 01- وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها ورصدها ورفع التقارير بشأنها على كلّ من المستوى العالمي والإقليمي والقطري

208- تغطي هذه النتيجة التنظيمية الأنشطة المرتبطة بصياغة الإطار الاستراتيجي وتنفيذه ورصده والإبلاغ عنه. وهي تنطوي على الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة بما في ذلك الإطار التشغيلي لصياغة وإدارة الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، وتطبيق واستخدام البرنامج العادي والأموال من خارج الميزانية، وتحسين فعالية شبكة المكاتب الميدانية.

209- تركز الاهتمام بشكل رئيسي على مدى السنتين على مراجعة الإطار الاستراتيجي للمنظمة وهياكل حوكمته الداخلية وآليات المساءلة والمراقبة، من خلال التغيير التحولي. وكما هو موضح في الفصل الأول من هذا التقرير تحت عنوان التطورات الرئيسية في مجال السياسات، سلّط هذا العمل الضوء بشكل أكبر على عمل المنظمة، وبنى التزاما أكبر لتحقيق نتائج مفيدة وحسّن الجودة من خلال تصميم استجابات متعددة التخصصات. وقد حظي هذا العمل بالتأييد على مستوى عالمي من خلال إدماج إدارة المخاطر في المؤسسة، وعلى الصعيد الميداني عبر تطبيق عملية محسنة لإطار البرمجة القطرية.

210- وقد تقدم تطوير الثقافة القائمة على النتائج في المنظمة بفضل اعتماد دليل جديد لدورات المشاريع في المنظمة عام 2012. فقد أعاد ذلك الدليل النظر في نهج المنظمة من حيث تصميم وإدارة المشاريع من خارج الميزانية لكي تكون أكثر تناسقا مع الأولويات الاستراتيجية والقطرية بما يشمل تلك المرتبطة بنوع الجنس، ولكي تستوفي المعايير الدولية

الخاصة بفعالية التنمية، ولكي تحقق نتائج مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وقد تم تطوير وظائف تشغيلية جديدة وتجريبها مثل مدير الصندوق أو الوكيل الإداري، كما في حالة الصندوق الاستئماني العالمي لتنفيذ الاستراتيجية العالمية وخطة عمل الإحصاءات الزراعية والريفية.

خاء 02- التنفيذ الفعال والمتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات التمكينية على نطاق النتائج التنظيمية

211- تغطي هذه النتيجة التنظيمية وضع وتطبيق استراتيجيات وسياسات المنظمة في مجال نظم المعلومات، وإدارة المعارف والإحصاءات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية القدرات. وقد أثبتت إدارة مصفوفة المهام الأساسية المترابطة فيما بينها أنها آلية فعالة لزيادة الروابط والتعاون بين الإدارات الفنية مع توفير الدروس المستفادة لمزيد من إعادة الهيكلة واكتساب المزيد من الكفاءات في الإدارة وتدفق العمل نحو النصف الثاني من الفترة المالية.

212- مع تأسيس منصب كبير الإحصائيين والفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالإحصاءات، تم إحراز تقدم نحو المزيد من التماسك في النظام الإحصائي للمنظمة وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين الشعب بشأن البرامج الإحصائية. وقد اشتركت في ذلك جميع الوحدات داخل المنظمة المعنية بجمع وتصنيف ونشر الإحصاءات، بما في ذلك المكاتب الإقليمية. وتم إطلاق الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية بموارد من خارج الميزانية.

213- في مجال تكنولوجيا المعلومات أنشئ مكتب للخدمة المتكاملة واعتمدت الخدمة الذاتية لدى جميع المكاتب حول العالم من أجل تسهيل إدارة حوادث تكنولوجيا المعلومات لدى المنظمة بأسرها. واستمر تحسين وصلات الانترنت في جميع المكاتب الميدانية لمواكبة الطلب المتزايد، على سبيل المثال، جراء اعتماد النظام العالمي لإدارة الموارد العالمية. وقد تم تحويل مركز البيانات في المقر الرئيسي إلى شعبة غير خاضعة للمراقبة تمهيدا لتحويل مهمة الرصد عبر التعاقد مع مقدم خدمات خارجي.

214- وقد تم توسيع خدمات الشبكة الداخلية مع استمرار نشر أدوات تعاونية مثل مساحة العمل وmy.fao.org التي تخدم مجموعات العمل والأفراد في جميع أنحاء المنظمة. كما تم تحديث محرك البحث الداخلي لكي يفهرس هذا المحتوى ويسهّل الوصول إليه. وقد زادت إمكانية الوصول إلى المعلومات من خلال حلول إدارة البيانات واستقصاء معلومات الأعمـال بشكل كبير خلال السنتين، مع تضـاعف عدد المستخدمين إلى ما يزيد على 1 700 شخص.

خاء 03- تعزيز نشاطات المنظمة من خلال وسائل الاتصال المؤسسية الفعالة والدعوة والشراكات والتحالفات الرئيسية

215- يعتمد جزء كبير من نجاح المنظمة على قدرتها على إقناع الآخرين باتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد سعت هذه النتيجة التنظيمية إلى حماية وتعزيز سمعة المنظمة ومصداقيتها وتعزيز فعاليتها وكفاءتها من خلال بناء الشراكات والتحالفات، وخاصة مع الجهات الفاعلة من غير الدول، وعن طريق الدعوة، والاتصالات والعلاقات الإعلامية على نطاق أوسع.

الشراكات والدعوة

216- كجزء من نهج المنظمة لترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة، أبرمت اتفاقيات شراكة مع 42 شريكا مختلفا في المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاونيات والمؤسسات الأكاديمية. وبفضل مرونة الشراكة باعتبارها أداةً، يقدم هؤلاء الشركاء للمنظمة مجموعة واسعة جدا من أنواع الدعم، بدءا من تنفيذ المشاريع وبناء القدرات وصولا إلى التوعية والدعوة. فعلى سبيل المثال، وافق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تعبئة شبكتهما المكونة من الآلاف المتطوعين لدعم أعمال الدعوة للمنظمة ومساعدتها في استجابتها لحالات الطوارئ؛ فضلا عن الهيئات مثل Rabobank، أحد البنوك التعاونية التي يقع مقرها في هولندا، وEataly وهي شركة للتجارة بالتجزئة الغذائية متعددة الجنسيات، التي تنقل درايتها بالقطاع الخاص لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الحصول على أفضل وصول إلى الأسواق. واستكمالا لهذه الاتفاقات الدولية، وضعت المنظمة أدوات وخطوطا توجيهية لمساعدة موظفيها على وضع اتفاقات مماثلة على مستويات تشغيلية أعلى.

217-وكان الشق الثاني من عمل المنظمة في إطار هذه النتيجة التنظيمية مساعدة تمثيل ومشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في صياغة السياسات والاستراتيجيات على المستويات الإقليمية والوطنية. فعلى سبيل المثال، في الرأس الأخضر، ساعدت المنظمة على تأسيس المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية باعتباره واحدة من عدة آليات لتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة في أطر الإدارة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية. كما أنشأت أيضا منتديات لإشراك أصحاب المصلحة في تنقيح وتحديث الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في أنغولا، والاستراتيجية الإقليمية للأمن الغذائي والتغذية لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

218- وأخيرا، زادت المنظمة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي يقع مقرها في روما في المجالات السياسية والفنية والإدارية. وتعتبر السنة الدولية للزراعة الأسرية مثالا جيدا بشكل خاص على تعزيز التعاون. وفي إطار التحضير للسنة، أقيمت خمسة حوارات إقليمية حضرها المئات من أصحاب المصلحة، فقدمت معلومات وتحاليل رئيسية على صعيد السياسات الإقليمية.

الاتصالات

219- قامت شعبة الاتصالات بدعم المكاتب والموظفين في جميع أنحاء العالم لإيصال الرسائل الرئيسية للمنظمة إلى الشركاء الحاليين والجدد باستخدام وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد استخدمت المنظمة قنوات وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد واجتذاب وإشراك المجموعات المستهدفة الرئيسية. وجذب الموقع الإلكتروني للمنظمة حوالي 4.67 مليون زيارة شهريا فتخطى بذلك الهدف الموضوع للفترة المالية. وأطلق موقع جديد للشبكة الداخلية في عام 2012 فوفر موردا موحدا لجميع الموظفين في جميع أنحاء العالم، وأطلق موقع إلكتروني خارجي جديد في عام 2013. وقد تم تطوير استراتيجية للاتصالات من أجل نقل الإطار الاستراتيجي للمنظمة إلى الجمهور الداخلي والخارجي.

220- أدت التغييرات التحولية التي وافق عليها المؤتمر إلى إنشاء مكتب للاتصالات المؤسسية يتكون من أربعة فروع هي: العلاقات الإعلامية؛ الإنترنت والاتصالات الداخلية؛ التوعية والترويج؛ المكتبة والمنشورات. وسيوفر المكتب الجديد نهجا معززا ومنسقا لأنشطة الاتصالات المؤسسية. وكجزء من مسؤولياته، أنشأ المكتب ونسّق شبكة من موظفي الاتصال في الإدارات الفنية والمكاتب الإقليمية، وقدم الدعم في مجال الاتصال للسنة الدولية للكينوا 2013.

خاء 04- التوجيه الفعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف

221- تشمل الحوكمة والرقابة مجموعة واسعة من الوظائف هي: تقديم المشورة والدعم إلى الأجهزة الرياسية للمنظمة ولعملها من قبل شعبة المؤتمر والمجلس شؤون المراسم؛ والتقييمات التي يقوم بها مكتب التقييم؛ والمراجعات والتحقيقات التي يجريها مكتب المفتش العام؛ وتقديم الدعم للإدارة من قبل مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية؛ وتسيير الإدارة العليا ورصد أداء المنظمة. ويلخص هذا القسم عمل هذه الوحدات.

222- خلال الفترة المالية، قدم المستشار القانوني المشورة القانونية على النحو المطلوب، وقدم دعم الأمانة إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية. أطلق برنامج الإقرار المالي في مارس/آذار عام 2013. وقد قدم إقراراً مالياً كافة الموظفين المطالبين بذلك، وعددهم 232، ولم يعرب أي منهم عن تضارب في المصالح. وفي نفس الوقت، عززت شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم القنوات المخصصة للاتصال من خلال الموقع الإلكتروني للممثلين الدائمين وصفحات الإنترنت الخاصة بالأجهزة المعنية. كما قامت بتبسيط جدول اجتماعات المجموعة الإقليمية، وخفضت تكلفة الترجمة التحريرية والفورية والتخزين الخارجي للمطبوعات، وعززت خدمات المراسم للأعضاء والموظفين. يرد في الملحق 2 تقرير عن تنفيذ سياسة المنظمة فيما يتعلق باللغات.

223- خلال الفترة 2012–2013، أصدر مكتب التقييم ومكتب المفتش العام نتائج تقييمات مستقلة لضمان الجودة. وتمكنت هذه التقييمات، التي تغطي التقييم والتدقيق والتحقيق، من الإشارة إلى المجالات التي تحتاج إلى التحسين، ولكنها خلصت إلى أن مجمل هذه الوظائف تمتثل للمعايير المهنية المعمول بها.

224- أصدر مكتب التقييم تسعة تقييمات مواضيعية، وخمسة تقييمات قطرية و56 تقييما لمشاريع خلال الفترة المالية. وشملت المواضيع والنطاق العمل الميداني والمعياري للمنظمة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري الذي يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، ودعم السياسات الزراعية والاستثمار، وإدارة الموارد الطبيعية والحيازة، والمساواة بين الجنسين، والتغذية، وأداء المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، والتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل والدول الهشة. كما حسّن المكتب أساليب عمله، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاورات مع البلدان الأعضاء بشأن تقييم الأداء القطري والمؤسسي، والمصادقة على استجابات الإدارة لعمليات المتابعة، ووضع سياسة جديدة لتقييم تمويل المبادرات الممولة من خارج الميزانية، وتحسين تغطية تقييم البرامج الميدانية، وتعزيز التعاون مع مكتب المفتش العام وإنشاء منصب لإدارة معارف التقييم ووضع استراتيجية لإدارة معارف التقييم.

225– أصدر مكتب المفتش العام تقارير لـ 59 مراجعة حسابات شملت المكاتب الميدانية، و18 مراجعة للبرامج الرئيسية أو المبادرات المؤسسية، التي تهدف إلى تحسين حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لديها. وقد تم تحديد أولويات المراجعات بناء على خطة قائمة على المخاطر لمدة سنتين وقد شملت المراجعات المنجزة 31 من المخاطر العالية التي تم تحديدها. ويشمل عمل المكتب التحقيقي الاستجابة لادعاءات فردية وتقديم المشورة بشأن المسائل الأخرى المتصلة بنزاهة المنظمة. تلقى المكتب 144 شكوى من سوء سلوك أفراد المنظمة أو المتعاقدين معها أو الشركاء المنفذين في الفترة المالية، وتمت معالجة 162 منها بما في ذلك بعض الشكاوى المرحّلة من الفترة المالية السابقة. وقد خضعت جميع الشكاوى التي تدخل ضمن ولاية مكتب المفتش العام لمراجعة أولية وفي 46 حالة تم إغلاق الموضوع بعد تحقيقات كاملة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن أعمال المراجعة والتحقيق التي يقوم بها المكتب في التقريرين السنويين للمكتب لعام 2012 و2013.[9]

[9] الوثيقة FC 148/16 والوثيقة FC 154/13 .

باء – الأبعـــاد الإقليميـــة

أفريقيا

معلومات أساسية

226- تناولت المنظمة أربع أولويات إقليمية في أفريقيا لفترة السنتين 2012–2013 وهي: (1) زيادة إنتاج وإنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك؛ (2) تشجيع الاستخدام المستدام وإدارة الموارد الطبيعية؛ (3) دعم فرص الوصول إلى الأسواق والتدابير الصحية من أجل تجارة أفضل؛ (4) تعزيز إدارة المعارف والمعلومات والدعوة في أفريقيا. ونفذ المكتب الإقليمي أيضا اثنتين من المبادرات الإقليمية التجريبية وهما: الحد من الفقر في المناطق الريفية في شمال غانا وزيادة مرونة سبل المعيشة إزاء التهديدات والأزمات في منطقة الساحل والقرن الأفريقيين.

زيادة إنتاج وإنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك

227– لدى العمل بشأن تكثيف إنتاج المحاصيل طبقت المنظمة مبادئ "الحفظ والنمو" التي أسفرت عن نتائج هامة. فعلى سبيل المثال، في أحد المشاريع الإقليمية في غرب أفريقيا التي موّلتها الحكومة الإسبانية، تحسّن إنتاج الأرزّ بنسبة تصل إلى 73 في المائة. كما أدى برنامج للزراعة المحافظة على الموارد في جنوب أفريقيا إلى زيادة الغلات الزراعية أربعة أضعاف لدى صغار المزارعين الذين يمارسونها. وبالمثل، فقد أدت مشروعات المنظمة في ليسوتو إلى زيادة إنتاج الذرة والقمح بنسبة 42 في المائة و48 في المائة على التوالي؛ وفي كينيا، سجلت زيادة في الإنتاج بلغت 54 في المائة للقمح و25 في المائة للدخن؛ وفي نيجيريا، قدمت شبكة من المرشدين أنشئت بمساعدة من المنظمة، إلى المزارعين والمجهزين الزراعيين والتجار، المعارف والمهارات والأدوات اللازمة للحد من الفواقد ما بعد الحصاد للمحاصيل الرئيسية بنسبة وصلت إلى 20 في المائة.

228– وعلاوة على ذلك، وضعت 32 دولة من وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها خطط عمل وخرائط طريق بشأن إدماج التغذية في برامجها الاستثمارية التابعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا نتيجة مبادرة تنمية القدرات التغذوية التابعة لهذا البرنامج للفترة 2011–2013.

تشجيع الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية

229– قام عمل المنظمة على مستوى تعزيز الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية بالدرجة الأولى على بناء القدرات. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قامت المنظمة بتدريب قادة المجتمع والمسؤولين الحكوميين في قطاعي الغابات والأراضي من 19 بلدا على شؤون الحوكمة وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة. وفي وسط أفريقيا، بالتعاون مع لجنة غابات وسط أفريقيا، بنت المنظمة قدرات 10 بلدان على تصميم وتنفيذ نظم وطنية للرصد والإبلاغ والتحقق من حالة الإدارة الوطنية المستدامة للغابات. وقد وُضعت سياسات واستراتيجيات لاستخدام المنتجات الحرجية غير الخشبية والاستثمار في الغابات.

230- قدمت المنظمة مشورتها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تطوير "خطة التقارب للإدارة والاستخدام المستدامين للنظم الإيكولوجية للغابات في غرب أفريقيا". وتضع هذه الخطة الجماعة في وضعية أفضل لتعزيز التعاون، ومواءمة السياسات والتنسيق من أجل إدارة أفضل لموارد غاباتها. كما عقدت المنظمة اجتماعات للجان الفنية، مثل هيئة الغابات والحياة البرية في أفريقيا، التي عقدت مداولات وقدمت توصيات بشأن القضايا الإقليمية والعالمية ذات الصلة بعمل المنظمة في الإقليم.

دعم الوصول إلى الأسواق والتدابير الصحية لتجارة أفضل

231- أدى الدعم المقدم من المنظمة لتطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتدابير سلامة الأغذية، وتنمية سلسلة القيمة، وصحة النباتات المتجر بها إلى تحسين البيئة السياساتية في جميع أنحاء الإقليم. ونتيجة لذلك، أصبح المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر مهارة في إدارة الأعمال الزراعية، وفي مناولة المنتوج في ما مرحلة بعد الحصاد وإضافة القيمة؛ وأصبحت نظم الرقابة على الأغذية أكثر قوة؛ وأصبحت البلدان تشارك بفعالية أكبر في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي. وقدمت المنظمة أيضا خدمات استشارية للاتحاد الأفريقي في سعي منها إلى تحقيق هدفها المتمثل في اقامة أول هيئة أفريقية لسلامة الغذاء بحلول يوليو/تموز عام 2014.

232- في منطقة البحيرات الكبرى، ساعد عمل المنظمة على تحقيق زيادة قدرها 32 في المائة في حجم الإنتاج الزراعي المعد للبيع في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية، بدلا من استهلاكه من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة. وكان هذا جزء من مبادرة أوسع لدعم الأولوية التي حددتها البلدان في الإقليم لزيادة إضافة القيمة والجانب التجاري للزراعة باعتبارها وسيلة لزيادة المداخيل في المناطق الريفية وتوفير فرص العمل للشباب.

إدارة المعارف والمعلومات والدعوة في أفريقيا

233- قامت المنظمة بتدريب صانعي القرار في الإقليم لكي يستفيدوا بشكل أفضل من البيانات العلمية والتجريبية في صياغة السياسات والاستراتيجيات. وكجزء من هذه المبادرة، ساعدت المنظمة في أنحاء أفريقيا على نشر الأدوات التحليلية ذات الصلة بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية و"الإطار المنسق" التي توفر لصانعي القرارات الوسيلة المناسبة لقياس وتوجيه العمل في حالات الطوارئ والعمل التنموي في مجال انعدام الأمن الغذائي.

234- بفضل دعم المنظمة، يقوم موظفو الإرشاد الزراعي بتحسين الوعي العلمي لأصحاب الحيازات الصغيرة. وقد بنت المنظمة قدرات 715 13 على الأقل من المرشدين وصانعي السياسات في مختلف المجالات، بما في ذلك فيما يتعلق بتقنيات الإنتاج ونظم المعلومات الخاصة بالإنذار المبكر والرصد والتقييم، من بين أمور أخرى.

235- أصدرت المنظمة أكثر من 100 منتج معرفي مختلف من خلال وسائل الإعلام والإنترنت وورش العمل، والمطبوعات. وأكدت أبحاث المنظمة أن هذه المنتجات تستخدم في مجال الدعوة والتوعية، وتنمية القدرات والسياسات وتطوير البرامج والأبحاث، من قبل أكثر من 500 227 شخص و275 1 مؤسسة.

المبادرة الإقليمية التجريبية بشأن خفض الفقر في المناطق الريفية في شمال غانا

النطاق

236- هذه المبادرة التجريبية عبارة عن برنامج مدته سنة واحدة يطبق نهجا متكاملا للتنمية الريفية والحد من الفقر. وهي قد تناولت تحديات التنمية المتعددة التي يواجهها فقراء الريف في شمال غانا، وبخاصة أولئك الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على الكسافا. وقد استهدفت المبادرة الوكالات الحكومية ومنظمات المنتجين وغيرها من المنظمات المجتمعية الأخرى لتحسين سبل المعيشة الريفية من خلال: (أ) المنظمات الريفية المعززة؛ (ب) تحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق والبنية التحتية والخدمات الأساسية؛ (ج) تنمية المهارات وتنويع فرص العمل في المناطق الريفية (وخاصة للشباب والنساء)؛ (د) تدعيم آليات الحماية الاجتماعية. وقد قدمت المنظمة الدعم من خلال تحليل معوقات التنمية الريفية وتوفير الأدوات اللازمة لتحليل السياسات، وفتح الحوار بشأن السياسات بين الجهات المعنية المتعددة وتطوير القدرات بين منظمات المنتجين، وصياغة استراتيجيات متكاملة للحد من الفقر والتنمية الريفية.

237- قدمت المبادرة تقييما لاحتمال زيادة القيمة المضافة على امتداد سلسلة القيمة للكسافا وأتيحت النتائج للمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات الحكومية. يتألف العمل في إطار هذه المبادرة من أربعة عناصر هي: بناء ثلاثة مراكز لخدمة المجتمع من أجل تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة دخلهم من الكسافا عبر تجهيزها بأنفسهم لاستخدامات السوق المختلفة؛ وإنشاء 36 ناديا من نوادي الاستماع الاجتماعية التي ستبث أخبارا عن الأسواق والأسعار والمدخلات الزراعية والممارسات الزراعية؛ وتدريب 70 مزارعا لتنظيم وإدارة المنظمات المحلية القائمة على المزارعين ومنظمات المنتجين؛ وتدريب 75 شخصا شابا في مجال الأعمال والمهارات الريادية.

238- نتيجة لهذا البرنامج، وسعت حكومة غانا نظامها للحماية الاجتماعية كي يشمل جميع المجتمعات المستفيدة البالغ عددها 18. وكجزء من هذه العملية، رسمت الهيئات الحكومية المركزية والمحلية خريطة للسياسات القائمة وحددت الثغرات والفرص والاستفادة من تنسيق عملها بشكل أوثق في الإنتاج الزراعي، وتطوير البنية التحتية الريفية، والعمالة والحماية الاجتماعية.

الدروس المستفادة

239- قررت الحكومة الغانية زيادة النشاط في المجتمعات المحلية المستهدفة وتطبيق بعض التقنيات التي وضعتها هذه المبادرة في المنطقة الوسطى من البلاد. وسيتم تطبيق التجربة المستفادة من المبادرة هذه على مبادرات مماثلة ستضطلع بها الأقاليم والبلدان الأخرى خلال الفترة 2014–2015.

الشركاء الرئيسيون

240- كانت الشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مهمة جدا لجهة تطبيق هذه المبادرة. فقد أنشئت لجنة توجيهية رفيعة المستوى لضمان مواءمة أنشطة البرنامج مع السياسات والبرامج والمبادرات التي قامت بها الحكومة

الغانية وغيرها من شركاء التنمية، ولخلق شعور بتولي زمام البرنامج من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين مع مشاركتهم الكاملة فيه. وقد قامت مجموعة لمراكز التنسيق الفنية بدعم اللجنة التوجيهية وضمنت اتساق الأنشطة على المستوى الفني. وقد انخرطت شركات القطاع الخاص على عدة مستويات – على المستوى المحلي في تصور كيفية تخزين الكسافا ومراكز الخدمة المجتمعية، وعلى المستوى المركزي من خلال مشاركة شركتين كبيرتين في عضوية اللجنة التوجيهية. وقدمت منظمة غير حكومية محلية المشورة الفنية في مرحلة تشكيل نوادي الاستماع. ويشارك العديد من معاهد البحوث الوطنية في تطوير أدوات للتشخيص والمنهجيات ورسم خرائط للسياسات والدراسات الرئيسية.

241– حيث التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تم تنظيم تبادل مع منظمة غير حكومية من النيجر للتعلم من التجربة المتبادلة في تشكيل نوادي الاستماع. وعلاوة على ذلك، تمت برمجة زيارات الدعم الفني والتبادلات مع وكالة برازيلية للتعاون الإنمائي من أجل تبادل المعرفة والأفكار فيما يتعلق بتحسينات عملية اقتلاع الكسافا وتجهيزها.

242– يجب أن تضمن التدخلات اللاحقة تولي البلاد زمام المبادرات. وقد كان التزام حكومة غانا بتنفيذ هذه المبادرة، وكذلك من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، من البداية عاملا أساسيا لضمان الالتزام ولتحقيق العديد من النتائج الملموسة. وقد كان التعاون بين الوكالات والشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والشركاء الآخرين للأمم المتحدة، ولا سيما فيما خص تقاسم السياسات والأولويات والتجارب المماثلة، عاملا إيجابيا آخر.

المبادرة الإقليمية الرائدة لزيادة قدرة سبل المعيشة على التكيف مع التهديدات والأزمات في منطقة الساحل والقرن الأفريقيين

النطاق

243– دعمت المبادرة الإقليمية عمل المنظمة بشأن القدرة على التكيف في منطقة الساحل والقرن الأفريقيين. فقد سعت المبادرة إلى تعزيز الأطر التنظيمية للبلدان في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات للزراعة والغذاء والتغذية. وقد أرست المبادرة الأسس لبرنامج متماسك يهدف لزيادة مرونة سبل المعيشة في منطقة الساحل والقرن الأفريقيين، والربط ما بين التدخلات في حالات الطوارئ، والتنمية والاستثمار والسياسات. وبناء على التعاون مع الدول والسلطات الإقليمية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، تم اختيار هذه المنتجات بسبب تأثيرها المضاعف الممكن في رفع مستوى التدخلات في مجال التكيف، وسمعتها القوية القادرة على جذب المزيد من الموارد.

النتائج

244– وضعت المنظمة برامج متعددة السنوات بشأن القدرة على التكيف في منطقة الساحل والقرن الأفريقيين على المستوى الإقليمي، وفي البلدان الرئيسية. وقد جمعت المنظمة كذلك بين 250 خبيرا وممارسا لمعرض تبادل الممارسات الجيدة والمعارف تحت عنوان "تعزيز القدرة على التكيف مع انعدام الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا." وقد لعبت المنظمة دورا رئيسيا في إنتاج تقرير مرجعي متعدد الجهات سوف ينشر في عام 2014 ويتناول النواحي الاقتصادية للقدرة على التكيف في الأراضي القاحلة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بقيادة البنك الدولي.

الشركاء الرئيسيون

245– شكلت الشراكات جزءا مهما من النهج المعتمد. فقد وقعت المنظمة اتفاقية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإنشاء برنامج شراكة من أجل القدرة على التكيف مدته خمس سنوات من المقرر أن يبدأ في عام 2014. وقد تم بالفعل تأمين تمويل خارجي بمبلغ 50 مليون دولار لدعم البرنامج. دخلت المنظمة أيضا في شراكة استراتيجية مع الهيئة الحكومية الدولية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل، بخصوص التنمية وبناء القدرة على التكيف، وذلك باستخدام الخبرة المتراكمة للوكالات الثلاث من أجل بناء القدرة على التكيف من القرن الأفريقي إلى غرب أفريقيا.

الدروس المستفادة

246– أرست المبادرة الإقليمية الرائدة الأسس للعمل الإضافي الذي يتعين القيام به من خلال الهدف الاستراتيجي 5 في الفترة 2014–2015. ويقضي أول التدابير بدعم إقامة وحدتين لتحليل القدرة على التكيف كانت قد طلبتها كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، لدعم عملهما بشأن المعلومات والرصد ولتوسيع شبكة الشراكات كي تشمل المنظمات الإقليمية الحكومية الأخرى في أفريقيا، وتطبيق المزيد من البرامج القطرية متعددة السنوات للقدرة على التكيف، وتعزيز وتيسير مشاركة منظمات المزارعين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة في الحوار بشأن السياسات وصنع القرارات والتنفيذ.

247– كما أن التجربة المستفادة من هذه المبادرة تسهم أيضا في إرشاد المبادرات الإقليمية للفترة 2014–2015 في منطقة البحر الكاريبي وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وقد أثبتت تجربة تنفيذ هذه المبادرة الإقليمية أهمية آليات الحوكمة والتنفيذ التي تشرك بشكل وثيق الموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية، من حيث الطرق الداخلية للعمل. وهي قد مكنت المنظمة، عبر الدروس المستفادة، من أن تدعم بشكل أفضل البلدان الأعضاء فيها وتبني الشراكات وتنفذ بشكل أكثر فعالية من خلال الإطار الذي يجمع بين الأهداف الاستراتيجية والعمل المضطلع به على الصعيد الإقليمي والقطري.

آسيا والمحيط الهادي

معلومات أساسية

248- شهد إقليم آسيا والمحيط الهادئ تغيرات هائلة على مدى العقود القليلة الماضية، فقد أدى النمو الاقتصادي السريع إلى تحول عميق في هيكلية الاقتصاد في الإقليم، مع تراجع حصة الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى للناتج المحلي الإجمالي في سائر البلدان. وقد تحسن الأمن الغذائي كما انخفض عدد ناقصي التغذية بشكل مطرد خلال العقدين الماضيين، غير أنّ الإقليم يواجه تحديات رئيسية هي: التوسع الحضري السريع، واتساع التفاوت في الدخل في بعض البلدان، والركود في توسع الأراضي الصالحة للزراعة، وزيادة ندرة الموارد المائية، وتأثير تقلبات أسعار الطاقة والغذاء وتغير المناخ وحالات الكوارث الطبيعية.

249- واستجابة لهذه التحديات، تركز عمل المنظمة في الإقليم خلال الفترة 2012-2013 على خمس أولويات هي: (1) تعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛ (2) تشجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية؛ (3) تعزيز الإدارة العادلة والمنتجة والمستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها؛ (4) تحسين القدرة على الاستجابة للتهديدات وحالات الطوارئ في مجال الأغذية والزراعة؛ (5) التعامل مع تأثير تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. واستكمالا لما تقدم أطلقت عملية محددة هي مبادرة الأرز الإقليمية.

تعزيز الأمن الغذائي والتغذية

250- أرادت المنظمة في إطار هذه الأولوية المساهمة في القضاء على الجوع وسوء التغذية في آسيا والمحيط الهادئ، تمشيا مع أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، ودعما للمبادرات ذات الصلة التي اتخذت من قبل الشركاء ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى في الإقليم

251- بعد الإطلاق العالمي لتحدي القضاء على الجوع في مؤتمر ريو +20، أطلق نائب الأمين العام للأمم المتحدة هذا التحدي في آسيا والمحيط الهادئ، كمبادرة مشتركة تضم المنظمة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي مرحلة تالية نسقت المنظمة صياغة إطار توجيهي إقليمي لتحدي القضاء على الجوع من أجل مساعدة البلدان على صياغة خطط العمل الوطنية الخاصة بتحدي القضاء على الجوع.

252- بموجب تحدي القضاء على الجوع، ساعدت المنظمة أيضا البلدان على التعامل بشكل أفضل مع تقلب أسعار الغذاء. وقامت مشاورة إقليمية عالية المستوى تم تنظيمها بالاشتراك بين البنك الآسيوي للتنمية، والمنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في بانكوك في أكتوبر/تشرين الثاني 2012، بالموافقة على مجموعة من الإجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية لمساعدة البلدان الأعضاء على الاستجابة بفعالية لأسعار المواد الغذائية المرتفعة. وقدمت المنظمة أيضا معلومات منتظمة عن أسعار المواد الغذائية الشائعة والسياسات الوطنية، إما مباشرة من خلال مراقب أسعار الغذاء والسياسات في آسيا والمحيط الهادئ وإما بصورة غير مباشرة بالتعاون مع نظام معلومات الأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

253- أخيرا، مارست المنظمة الدعوة ورفعت مستوى الوعي بأهمية التغذية الجيدة ودور قطاع الأغذية والزراعة في الحد من سوء التغذية. وهي قد أيدت دمج التغذية في إطار الأمن الغذائي المتكامل للرابطة وخطة عملها الاستراتيجية حول التغذية، كما عززت أطعمة الغابات، وسلطت الضوء على أهمية الأغذية غير المستغلة والأصلية للحد من الفقر والجوع وتحسين التغذية.

تعزيز الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية

254- تحت هذه الأولوية، تهدف المنظمة إلى: أولا) زيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة، مع التركيز على المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل الأرز والقمح والذرة، وكذلك الثروة الحيوانية؛ وثانيا) دعم تنمية الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين وأصحاب المشاريع، وتمكينهم من الاستجابة لفرص السوق، وبناء القدرة على التكيف وجذب الاستثمارات؛ وثالثا) رفع مستويات المعيشة في المناطق الريفية من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية والموارد البشرية وخدمات التوظيف وتوليد الدخل؛ ورابعا) تحسين الوصول إلى الأسواق لصغار المنتجين وتعزيز النمو الشامل.

255- في آسيا والمحيط الهادئ، يعتبر 80 في المائة من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وينتجون ما يقرب من 90 في المائة من المواد الغذائية في الإقليم. وكانت إحدى العقبات تتمثل في ركود إنتاجية المحاصيل، وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب الرئيسية. تناولت المنظمة هذه المسألة من خلال مبادرة الأرز الإقليمية. أجرت المنظمة أيضا دراسات قطرية لتقييم المعوقات والاحتياجات الناشئة في قطاع جوز الهند ووضعت استراتيجية إقليمية بشأن تنمية قطاع جوز الهند، وذلك بالتعاون مع جماعة منتجي جوز الهند في آسيا والمحيط الهادئ.

256- إلى جانب التدابير المباشرة لزيادة الإنتاجية الزراعية، عملت المنظمة أيضا على تحسين سبل معيشة صغار المزارعين، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وكجزء من ذلك المسعى وضعت المنظمة إطارا استراتيجيا متكاملا لتنمية سبل العيش وأمن البشر من أجل مساعدة الحكومات في تنفيذ برامج متكاملة لسبل العيش في البلدان. وانضمت المنظمة أيضا إلى مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية الإقليمية وطورت بالشراكة مع منظمة العمل الدولية خطة عمل مشتركة لمعالجة العمالة الريفية والحماية الاجتماعية، واضعةً الإنتاج الزراعي في سياق التنمية الريفية الأوسع.

تعزيز الإدارة العادلة والمنتجة والمستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها

257- تحت هذه الأولوية، سعت المنظمة إلى: (1) الحد من تدهور الموارد الطبيعية، ولا سيما الأراضي والتربة، لتصل إلى مستوى مستدام من الاستخدام؛ (2) إيجاد توافق واسع النطاق بشأن استخدام وإدارة الموارد الطبيعية للحد من خطر استغلالها في المستقبل؛ (3) زيادة إنتاجية المياه وتحسين إدارة نظم مياه الري الجوفية والسطحية؛ (4) الحفاظ على الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي. وفقا لذلك عملت المنظمة من خلال مشاوراتها للخبراء التقنيين واللجان الإقليمية الفنية على تحديد الإجراءات الموصى بها، وخاصة في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها. وتعتبر إدارة الموارد الطبيعية المستدامة أيضا ركنا مهما في غالبية أطر البرمجة القطرية في الإقليم.

تحسين القدرة على الاستجابة للتهديدات الغذائية والزراعية وحالات الطوارئ

258- تركز العمل على نقطتين رئيسيتين تحت هذه الأولوية: أولا) تسهيل التحول في التركيز من الاستجابة لحالات الطوارئ مع تدابير الإغاثة على المدى القصير نحو برامج واسعة النطاق ومنسقة للحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها والوقاية منها، وإجراءات للمتابعة تهدف إلى التخفيف من الأثر الطويل الأجل للكوارث على الأمن الغذائي والتغذية المتوازنة؛ وثانيا) تعزيز القدرات دون الإقليمية على الحد من الكوارث والمخاطر والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية والاستجابة الفعالة للطوارئ التي تربط الإغاثة وإعادة التأهيل بالتنمية المستدامة على المدى الطويل.

259- ساعدت المنظمة البلدان على تعزيز نظم المعلومات الإدارية والاتصالات لديها؛ وإجراء التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها بالتعاون والشراكة مع المنظمات الأخرى، مع التركيز بشكل خاص على أمراض الحيوانات العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ؛ وتقييم النهج وأفضل الممارسات في مجال ضمان المحاصيل، وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك؛ وتقديم الدعم التقني وبناء القدرات في مجال أنظمة الأمن الحيوي ومراقبة الأغذية؛ وتحسين الإنتاجية، والقدرة على مواجهة مخاطر الإنتاج وشبكات الأمان لصغار المزارعين، وأصحاب الماشية وصيادي الأسماك.

260- وقد دعمت المنظمة العمل المتصل بالحد من مخاطر الكوارث، وإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في جميع أنحاء الإقليم وتعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث في الزراعة في كمبوديا والفلبين. وفي باكستان، وبنغلاديش، زادت المنظمة القدرات المعرفية وتلك المتعلقة بالإنذار المبكر لتحسين تخطيط الاستجابة للأمن الغذائي لدى وقوع الحوادث الطارئة، من خلال تنفيذ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية. وقد دعمت المنظمة أيضا المشاريع القطرية الإقليمية بشأن السلامة والمعايير الغذائية.

261- عززت المنظمة القدرات القطرية والإقليمية لمكافحة ومنع أنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض المعدية بين الحيوانات والبشر. على الصعيد الخارجي، تضمن ذلك العمل مع المنظمات السياسية والاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى لتطوير آليات التنسيق الإقليمية. وداخليا، اعتمدت المنظمة نهجا أكثر تكاملا ومتعدد التخصصات لتعزيز وضع استراتيجيات "الصحة الواحدة" الإقليمية والوطنية، وساعدت في وضع خطط عمل على المستويات الإقليمية والقطرية لدعم ضوابط محددة للأمراض (على سبيل المثال لداء الكلب، ومرض الحمى القلاعية وسلالة H7N9 لإنفلونزا الطيور).

التأقلم مع تأثير تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية

262- كان لعمل المنظمة بشأن تغير المناخ في الإقليم هدفان: (1) تحديد التكنولوجيات المبتكرة والممارسات الملائمة في الأقاليم الفرعية للتأقلم مع الآثار السلبية لتغير المناخ على القطاع الزراعي بهدف حماية وتعزيز تقدم مجال الأمن الغذائي والتغذية؛ (2) الحد من مساهمة الزراعة، بما في ذلك الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية وإزالة الغابات، في انبعاثات غازات الدفيئة وإدماج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية. وتشمل الأمثلة عن الدعم، مشورة في مجال السياسات المراعية للتكيف مع تغير المناخ في القطاعات الزراعية في تايلند،

و"دراسة حول آثار تغير المناخ على غلة الأرز في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية" توفر المعلومات والمنتجات المعرفية لصانعي السياسات لإدارة أفضل لمخاطر المناخ على قطاع الأرز وتحديد احتياجات التكيف والدراسات المختلفة على الروابط بين الطاقة الحيوية والأمن الغذائي.

مبادرة الأرز الإقليمية

النطاق

263- تمثل آسيا أكثر من 90 في المائة من الإنتاج والاستهلاك العالميين للأرز. ويعتبر إنتاج الأرز مصدرا هاما للرزق لحوالي 140 مليون أسرة تمارس زراعة الأرز وبالنسبة للملايين من فقراء الريف. إن الطلب على الأرز في تزايد نتيجة لنمو السكان، ولكن النمو في غلة الأرز يتباطأ، كما أن الإنتاج المكثف للأرز يضر بالبيئة، ومجموعة الأصول الوراثية للأرز تضيق وتخضع الأرض والعمالة والمياه المخصصة لإنتاج الأرز للمنافسة من القطاعات الصناعية والحضرية.

264- بدأت مبادرة الأرز الإقليمية في عام 2013 وكان الهدف منها دعم استراتيجية الأرز الإقليمية الرامية إلى تطوير واختبار الخيارات التقنية لإنتاج الأرز التي يفترض أن تكون مستدامة، آخذة في الاعتبار التنوع البيولوجي وقضايا الحراجة الزراعية. استجابت المرحلة الأولى من المبادرة في المقام الأول إلى الاحتياجات الوطنية المتعلقة بتكثيف الإنتاج المستدام للسلع والخدمات العائدة للنظم الإيكولوجية للأرز. وطلبت البلدان الرائدة الثلاث المعنية (إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين) تعميم المشروع بصورة أكبر في السياسات الوطنية في فترة السنتين 2014-2015.

الشركاء الرئيسيون

256- اشترك في المرحلة التجريبية 12 شريكا خارجيا منفذا من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وقد عمل هؤلاء الشركاء بشكل وثيق مع نظرائهم في الحكومة المحلية والمركزية، وقدموا للمبادرة المدخلات التقنية والدعم التشغيلي في إجراء تقييمات لخدمات الأنظمة الإيكولوجية وممارسات الإدارة المرتكزة على الأرز. وتضمن أسلوب الشراكة نقل المعارف والمهارات والدروس من بلد تجريبي إلى آخر.

النتائج

266- تركز تجريب الخيارات الفنية بشكل رئيسي على الإنتاج المستدام، ولكن تم الحصول على نتائج مفيدة بشكل خاص أيضا من فحص المنتجات ذات الصلة، ونظم التراث ونمذجة تغير المناخ.

267- كشفت مراجعة للمؤلفات الخارجية ما يلي:

(أ) إن تطبيق تقنيات "التكثيف الإيكولوجي"، التي تستخدم الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والمواد الغذائية بكفاءة، يزيد الغلة مع خفض المدخلات ويوفر حماية أفضل للنظم الإيكولوجية مقارنة بالإنتاج العرفي أو التقليدي للأرز؛

(ب) يمكن للمكافحة الطبيعية للآفات الحشرية إلى جانب الاستخدام القليل والاستراتيجي للمبيدات تحقيق زيادة كبيرة في غلة الأرز.

268- تم دمج مبادئ "الحفظ والنمو" في برامج التدريب الميداني مع التركيز بشكل خاص على التكثيف المستدام لإنتاج الأرز والتنوع البيولوجي المائي. وقامت المنظمة بتدريب أكثر من 750 مزارعا محليا في البلدان الثلاثة المستهدفة فعدلت البرنامج نتيجة لذلك.

269- وجدت الأبحاث أن الكائنات الحية المائية الموجودة في النظم الإيكولوجية للأرز توفر مغذيات اساسية لا تكون موجودة عادة بكميات كافية في النظم الغذائية للسكان المحليين. في مقاطعتين من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وحدها تم توثيق 95 من هذه الكائنات. وفي الفلبين، وضعت المنظمة برامج للحد من التكاليف والنفايات الناجمة عن إنتاج هذه الكائنات.

270- أكدت دراسة منفصلة للمنظمة على الأشجار المحيطة بمناطق إنتاج الأرز على دور هذه الأشجار في توليد الدخل وتوفير الغذاء، والأهم، سيطرتها على تآكل التربة وتنظيم مياه المجاري.

271- وضعت نماذج مختلفة لدراسة تأثير تغير المناخ على أسواق الأرز والأرز نفسه. واقترح نموذج إقليمي لتغير المناخ في سوق الأرز أن الاستثمارات المتواصلة في القطاع الزراعي في ثماني دول في الإقليم ستكون استجابة ذات كفاءة من حيث التكلفة للتقلب المتزايد المتوقع لأسعار الأرز دوليا في ظل المناخ المتغير. في الفلبين، قام نموذج لتغير المناخ في سوق الأرز بمحاكاة تأثير النفقات الحكومية على الزراعة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ. أيضا في جمهورية لاو، أوصت النمذجة والتحليل كيف يمكن أن تخصص الأموال بكفاءة وأن تستهدف مساعدة غلة الأرز على التكيف مع آثار تغير المناخ.

272- أدت الأنشطة في الفلبين وإندونيسيا بشأن نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية إلى تحديد مواقع للتراث الزراعي تتمتع بدرجة عالية من التنوع البيولوجي الزراعي ذي الأهمية العالمية ونظم مرنة للمزارع وممارسات جيدة للتكيف مع تغير المناخ. كما روجت للسياسات والبرامج من أجل المحافظة الديناميكية للنظم الإيكولوجية الزراعية مع الأرز في المواقع التجريبية، وأوصت بسياسات للاعتراف بنظم التراث الزراعي الهامة على الصعيد الوطني.

الدروس المستفادة

273- يمكن استخلاص درسين رئيسيين من المرحلة الأولى من مبادرة الأرز الإقليمية، وسيتم تطبيقهما في المرحلة الثانية من عام 2014. أولا، يمكن للممارسات الإدارية أن تعزز أو تقلل من إنتاجية خدمات النظام الإيكولوجي للنظم المرتكزة على الأرز. ولذا فإن المرحلة الثانية مصممة لتدمج بشكل أفضل الأرز والسمك والأشجار وزراعات الأرز والتراث والتكيف مع تغير المناخ. وثانيا، يتطلب التطبيق الناجح لهذا النهج المتكامل تخصصات متعددة، والعمل على طبقات عدة عبر وحدات عدة للمنظمة.

أوروبا وآسيا الوسطى

معلومات أساسية

274- تطرقت منظمة الأغذية والزراعة في عملها في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى إلى ست أولويات إقليمية خلال فترة السنتين 2012–2013: (1) تعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛ (2) المشورة السياسية للحكومات لدعم التكثيف المستدام في المزارع الصغيرة؛ (3) إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معها؛ (4) مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية التي تحملها الأغذية؛ (5) الدعم السياسي والمؤسسي لدخول الدول الأعضاء في التجارة الإقليمية والعالمية ووضع المعايير والمنظمات الاقتصادية السياسية و(6) دعم وبناء المنافع العامة العالمية والإقليمية من خلال البحوث التطبيقية في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات. كما أن المنظمة وضعت ونفّذت مبادرة تجريبية إقليمية بشأن الهياكل الزراعية في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى.

تعزيز الأمن الغذائي والتغذية

275- نشر المكتب الإقليمي دراسات عن التعاونيات، ونظم الابتكار الزراعية، ونظم الأغذية الزراعية لتحسين التغذية وتقليص الهدر والفواقد الغذائية. وقد وفّر دعماً مباشراً إلى بلدان الإقليم، بما في ذلك تنمية القدرات في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في طاجيكستان وقيرغيزستان عبر دعم بالتمويل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. وفي إطار برنامج مشترك مع الأمم المتحدة، ساعدت المنظمة حكومية ألبانيا في وضع خطة عمل وطنية للأغذية والتغذية ترمي إلى خفض سوء التغذية لدى الأطفال، وساعدت حكومة قيرغيزستان في إعداد استراتيجية للتنمية الزراعية. كذلك، وفّرت المنظمة التوجيه والدعم إلى البلدان فيما كانت تضع وثائق قطرية وطنية للتغذية من أجل المؤتمر الدولي الثاني للتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وقد جرت تنمية للقدرات لوضع قاعدة بيانات إقليمية عن تركيبة الأغذية في منطقة البلقان الغربية عام 2013 في صربيا بالشراكة مع شبكة تنمية القدرات في مجال التغذية في أوروبا الوسطى والشرقية.

المشورة السياسية للحكومات لدعم التكثيف المستدام في المزارع الصغيرة

276- قدّمت المنظمة المشورة إلى البلدان (قيرغيزستان، وطاجيكستان، وجورجيا، وأرمينيا، ومولدوفا) بشأن إقامة نظم لسلامة الأغذية أكثر فعاليةً، والارتقاء بمستوى المعايير الصحية والنباتية الصحية. وإضافةً إلى وضع استراتيجية التنمية الزراعية في قيرغيزستان، وفّرت المنظمة المشورة من أجل: تحسين إطار السياسات الزراعية في أوكرانيا؛ وإقامة نظام تعريف الحيوانات في أرمينيا؛ وتعزيز قدرات الوزارة في مولدوفا في مجال تحليل أسعار الأسواق؛ وإنشاء مركز لمسح بيانات المزارع وتحليلها في أذربيجان.

مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية التي تحملها الأغذية

277– أجرت المنظمة دراسة شاملة عن آثار تغير المناخ على صعيد المزارع في 19 بلداً، وشجعت على تربية الأحياء المائية كمصدر بديل للدخل، ووفّرت التدريب وغيرها من أنشطة تنمية القدرات دعماً للخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وأجرت أيضاً دراسة بشأن حال زراعة الصون في آسيا الوسطى وتركيا، ما أدّى إلى وضع إطار إقليمي لاستخدام زراعة الصون من أجل تحقيق زيادات مستدامة في الإنتاج الزراعي. وأمّا على الصعيد الوطني، فقد ساعدت المنظمة حكومات كوسوفو، والاتحاد الروسي، وصربيا على صياغة سياسات حرجية. كما وضعت جردة بالأصناف التقليدية للقمح في تركيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان لتحديد مساهمتها في الأمن الغذائي لدى الأسر الزراعية وتقييم طاقاتها في برامج مستقبلية لتربية النباتات. وتعزّزت قدرات الحكومات الوطنية على صعيد وضع سياسات حرجية من خلال الدعم المباشر في كوسوفو، والاتحاد الروسي، وصربيا، بما في ذلك التوجيه والدعم الفني بشأن إدماج التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معها في السياسات الحرجية، والإدارة والممارسة، واعتماد نهج المشاهد الطبيعية في إدارة مستجمعات المياه.

مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية التي تحملها الأغذية

278– تركّز مشروع مموَّل من تركيا والاتحاد الأوروبي على تعزيز القدرات في مجال إدارة مبيدات الآفات وإدارة مبيدات الآفات المتقادمة. وقد تمّ تدريب أربعة بلدان مختارة على تقدير المخاطر الميكروبيولوجية على سلامة الأغذية بالتعاون مع مكتب سلامة السلسة الغذائية في هنغاريا. كذلك، عزّزت المنظمة قدرات بلدان الإقليم في مجال مكافحة انتشار آفات وأمراض النباتات، بما في ذلك المشورة والمساعدة في مكافحة فراشة البطاطا والبندورة في أرمينيا وعثة المروج (وهي عثة تتغذى من الأشجار الساقطة) في جورجيا باستخدام تقنيات متكاملة لإدارة الآفات. وعزّزت أيضاً رصد، ومراقبة، ومكافحة أنواع أخرى من آفات وأمراض الحبوب وغيرها، وبخاصة الجراد وصدأ القمح. وقد أُعدَّت ونُفّذت استراتيجية لمكافحة الحمى المتموجة في طاجيكستان، واستُخدِمت كقاعدة لمبادرة أوسع نطاقاً للبنك الدولي، وهي قيد النظر لإطلاق مبادرة أرمنية تموّلها سويسرا. واستناداً إلى تجارب بلدان الإقليم وبالتشاور مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، تمّ الاتفاق على نهج إقليمي وتوصيات لمكافحة الحمى المتموجة.

الدعم السياساتي والمؤسسي لدخول الدول الأعضاء في التجارة الإقليمية والعالمية ووضع المعايير والمنظمات الاقتصادية السياسية

279– تم التشديد على بلدان منطقة البلقان الغربية وبلدان القوقاز في تطلعاتها إلى الاندماج على نحو أوثق في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تمّ توفير دراسات قطاعية أو دعم للسياسات لكلّ من ألبانيا وجورجيا. وتلقّى الاتحاد الروسي مساعدة في مجال بناء القدرات تمهيداً لانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية مع التركيز على السياسات الزراعية، والتدابير الصحية والنباتية والصحية، وسلامة الأغذية، وتحليل المخاطر. وفي فترة السنتين 2012–2013، تلقّى أكثر من 200 موظف في هيئة السلامة الغذائية من كافة أرجاء الإقليم تدريباً على الدستور الغذائي، ما أفضى إلى زيادة

المعارف بشأن هيكلية الدستور الغذائي، وإجراءاته وعمله الحالي. كذلك، خضع ممثلو الوزارات ومسؤولون في الهيئة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية إلى تدريب لتنمية القدرات في مسائل مختارة من السياسات لدعم إنشاء مجال اقتصادي واحد ضمن الاتحاد الجمركي بين روسيا وبيلاروس وكازاخستان.

دعم وبناء المنافع العامة العالمية والإقليمية من خلال البحوث التطبيقية في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات

280– أعدّت المنظمة وللمرة الأولى كتاباً إقليمياً للإحصاء السنوي. ونشرت فيه 14 دراسات لسياسات تشمل التعاونيات وبدائلها في بلدان الإقليم، وتشريعات بشأن تعاونيات زراعية في رابطة الدول المستقلة، ومقارنةً لتعاونيات الخدمات في بلدان رابطة الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي. كما شملت مطبوعات أخرى عمليات تقييم للهدر والفواقد في الأغذية في أوروبا وآسيا الوسطى، وثلاث دراسات عن نظم الأغذية الزراعية من أجل تغذية أفضل، ودراسة إقليمية واحدة عن تدابير التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها.

281– وقامت المنظمة بتبسيط مسألة النوع الاجتماعي كنشاط إقليمي متداخل في جميع الأولويات الإقليمية، وبخاصة على صعيد وضع المشاريع وتنفيذها. وتضم الأمثلة عن أنشطة متصلة بالنوع الاجتماعي مؤتمراً وحلقة عمل حول عمل النساء في الغابات في كوسوفو، ومشاريع تجريبية مستهدفة في ألبانيا، ودمج النوع الاجتماعي في سياسة البذور في جمهورية مولدوفا.

المبادرة التجريبية الإقليمية بشأن الهياكل الزراعية في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى

النطاق

282– تضمنت المبادرة التجريبية الإقليمية بشأن الهياكل الزراعية ستة عناصر صُمّمت لتعزيز الدور الذي تؤديه المزارع الصغيرة في سلاسل القيمة في الأسواق: (1) خدمات الإرشاد في كازاخستان؛ (2) دراسات السياساتية بشأن الهدر والفواقد في الأغذية؛ (3) التعاونيات الزراعية في أوروبا وآسيا الوسطى؛ (4) إنشاء مجموعات من المنتجين ومجموعات تسويق لمنتجي السلع الحيوانية في طاجيكستان؛ (5) حوار سياساتي بشأن الأسواق الزراعية في الاتحاد الجمركي بين روسيا/كازاخستان/بيلاروس؛ و(6) تدريب مركّز للموظفين الحكوميين بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والالتزامات المتأتية عنه.

النتائج

283– إن جزءاً كبيراً من العمل الذي جرى للتطرق إلى الأولويات الإقليمية الستة دعم أهداف المبادرة التجريبية الإقليمية. وإضافةً إلى هذه الأنشطة، عقدت المنظمة في كازاخستان منتدىً وطنياً حول الإرشاد الزراعي وأجرت تمارين

تجريبية من أجل توفير معلومات أفضل لإعادة تصميم سياسات الإرشاد الوطنية. وفي غورنو- باداشكان، في طاجيكستان، ساعدت المنظمة في رفع دخل المنتجين، من خلال إنشاء مجموعات لمنتجي اللحوم والأجبان ومجموعات تسويق، وتدريب أعضائها وربط منتجاتها بالأسواق في المدن.

284- وفي ما يتعلق بدعم البلدان في انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، استضافت المنظمة حلقتي عمل، ونشرت دراسات تضمنت معلومات عامة ونظمت مشاورة عبر الانترنت، وبالتالي حسّنت فهم مبادئ منظمة التجارة العالمية وقواعد الزراعة، وآثار الانضمام على السياسة التجارية في القطاع الزراعي. كذلك، قامت المنظمة بتدريب ممثلين عن بلدان الإقليم، بما في ذلك ممثلين عن الهيئة الاقتصادية الأوربية الاسيوية في حلقتي عمل بشأن اتساق دعم الميزانية ووضع اللوائح الخاصة بالسلع الزراعية.

285- ولضمان استدامة النهج، أُقيمت شراكات مع مجموعة واسعة من المنظمات من كافة أنحاء الإقليم، شملت إدارات حكومية، وأوساطاً أكاديمية، ومعاهد بحوث، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات من المجتمع المدني ومن الصناعات الإقليمية، ومنظمات اقتصادية إقليمية، والقطاع الدولي العام.

الدروس المستفادة

286- من شأن الدروس المستمدة من العمل التعاوني أن يزيد كفاءة عمل المنظمة مستقبلاً في المنطقة. فالمرونة التي توفّرت مثلاً في الميزانية والبرامج للمبادرة سمحت لها بأن تستجيب على نحو أكبر إلى الحاجات المتغيرة، وإلى تقليص الوقت المُنفَق على العمليات البيروقراطية، وتكريس وقت أكثر لزيادة فعالية الأنشطة المختلفة وآثارها. وفي إطار الدعم الفني الذي تمّ توفيره، لقيت المشورة بشأن الإرشاد تقديراً خاصاً من قبل البلدان الأعضاء في الإقليم.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

معلومات أساسية

287- تناولت المنظمة أربع أولويات إقليمية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة 2012–2013 وهي: (1) الأمن الغذائي والتغذية؛ (2) الزراعة الأسرية والتنمية الريفية؛ (3) تغير المناخ والاستدامة البيئية؛ (4) صحة النبات والحيوان وسلامة الأغذية. من أجل تمهيد الطريق لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الجديدة لعام 2014، وضع الإقليم أيضا مبادرة إقليمية تجريبية لدعم مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع لعام 2025.

الأمن الغذائي والتغذية

288- عززت المنظمة قدرة الأجهزة المعنية بالتكامل الإقليمي لتقديم المشورة والدعم للعمل في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة داخل جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد أدى هذا العمل إلى إنشاء برنامج لمكافحة الفقر والجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمة المشورة الفنية والدعم لبرلمان أمريكا اللاتينية بغية إعداد إطار تنظيمي إقليمي يركز على الغذاء والتغذية وعلى التغذية المدرسية وينطوي على الحق في الغذاء.

289- على المستوى الوطني، ساعدت المنظمة 17 بلدا على تحسين السياسة العامة والأطر التنظيمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية وساعدت 24 بلدا على تعزيز نظمها للرصد في هذا المجال. ومن أجل تعزيز الحوار بشأن السياسات، قامت ببناء قدرات 330 منظمة من منظمات المجتمع المدني في 12 بلدا ودعمت 14 مجموعة من البرلمانيين، في إطار الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع.

الزراعة الأسرية والتنمية الريفية

290- على المستوى الإقليمي، وضعت المنظمة مع مجموعة الأنديز والمنظمات الدولية الشقيقة، برنامج التنمية الريفية والخطوط التوجيهية للزراعة الأسرية والتنمية الإقليمية في المناطق الريفية. ونشرت الممارسات الجيدة في مجال الإنتاج والتجارة وصنع السياسات في القطاعات الفرعية للزراعة والثروة الحيوانية والغابات المجتمعية والمصايد/تربية الأحياء المائية صغيرة النطاق. كما عززت فريقا فنيا وظيفيا للزراعة الأسرية يتألف من الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات المنتجين، والأوساط الأكاديمية والوكالات الدولية. وعلى المستوى الوطني، انصب التركيز الرئيسي على نظم البذور. فبالإضافة إلى برنامج شهادة البذور في جبال الأنديز (الذي يرد في إطار الهدف الاستراتيجي ألف في القسم الثاني)، عملت المنظمة مع الحكومات المحلية والوطنية لإتاحة وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى أسواق البذور، من أجل زيادة دخل الأسرة، وتنويع العرض وحماية أصناف البذور المهددة بالانقراض. في أمريكا الوسطى، عملت المنظمة مع الشركات الصغيرة للبذور المملوكة للمزارعين لمساعدتهم على لفت انتباه صانعي السياسات إلى المسائل التي تؤثر على

قطاعهم. وأدى هذا العمل إلى تغييرات في السياسات والتشريعات والأنظمة والإجراءات الإدارية وإلى أسواق للبذور أكثر كفاءة وانفتاحا.

291– أبرمت المنظمة اتفاقا مع الشبكة المتخصصة للزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة الجنوبية في عام 2012 لدعم سياسات الزراعة الأسرية ولإدارة الصندوق الإقليمي الذي أنشأته دول هذا الإقليم الفرعي.

تغير المناخ والاستدامة البيئية

292– قدمت المنظمة مشورتها إلى خمس حكومات في الإقليم بشأن التدابير الرامية إلى تحسين سياساتها الزراعية البيئية. وقد ساعدت على حماية المناطق البحرية الهشة وسبل معيشة المجتمعات التي تعيش هناك من خلال تطوير الإدارة المستدامة والأطر القانونية. كما وضعت المنظمة إطارا استراتيجيا جديدا للغابات في الإقليم يتناول دور الغابات من منظور أكثر تكاملا يربط إدارة الغابات بالأمن الغذائي والتنمية الريفية وتغير المناخ والطاقة والمحافظة على التنوع البيولوجي والتربة والمياه.

293– تم الترويج للزراعة الذكية مناخيا عن طريق بناء القدرات مع الفنيين والموظفين العموميين وتدريبهم على أدوات مختلفة لصنع القرار. وتم إدماج التكيف مع تغير المناخ في تخطيط القطاع الزراعي بالتعاون مع وزارات الزراعة في كل من بيرو وشيلي وأوروغواي ونيكاراغوا. وفي مجال إدارة المخاطر، وضعت الخطة الوطنية لإدارة المخاطر والتكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي للفترة 2012– 2021 في بيرو. وفي هضبة الأنديز العالية التي تتقاسمها بوليفيا وبيرو، عززت قدرات الاستجابة والمرونة في مواجهة الظواهر المناخية المعاكسة لدى 78 مجتمعا بوليفيا و60 مجتمعا بيروفيا. في كولومبيا وبلدان الأنديز الأخرى في الإقليم، وضعت نماذج إنتاجية لحالات الطوارئ من أجل التخفيف من ضعف السكان على الصعيد الغذائي والتغذوي.

صحة النبات والحيوان وسلامة الأغذية

294– تركز عمل المنظمة في مجال الصحة الحيوانية في الإقليم بشكل رئيسي على مرض الحمى القلاعية وحمى الخنازير. ونتيجة لعمل المنظمة، أعلنت بيرو خالية من مرض الحمى القلاعية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مرتفعات بوليفيا. كما سجل تقدم لا بأس به على صعيد القضاء على المرض في كولومبيا. وفي أعقاب المعونة التي قدمتها المنظمة في إكوادور وفنزويلا، انقضى أكثر من 21 شهرا بدون ظهور حالات سريرية للمرض في الإقليم، وهي المرة الأولى من 50 عاما. وفي منطقة الأنديز، شجعت المنظمة على تطوير التعاطي مع الحمى القلاعية وحمى الخنازير عبر الحدود من خلال دعمها المستمر للجنة الاستشارية الفنية للزراعة وصحة الحيوان لمجموعة دول الأنديز وعلى وجه الخصوص برنامجها للقضاء على الحمى القلاعية وحمى الخنازير لدى الدول الأعضاء فيها بحلول عام 2017.

295- يعد مرض اخضرار الحمضيات Huanglongbing مرضا مدمرا للغاية لأشجار الحمضيات. كرد فعل على ظهوره في الإقليم، شكلت المنظمة لجنة من الخبراء وضعت استراتيجية إقليمية لمكافحة المرض، ووضعت إطارا وطنيا موصى به كي تعتمده الدول. وقد شملت عناصر الاستراتيجية التي نفذت بدعم من المنظمة خلال الفترة المالية، مشروع لوائح لسجل للمبيدات البيولوجية، وسجل لاحق للمبيدات الكيميائية؛ وتشكيل شبكة مختبرات الأنديز لاختبار العينات بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة؛ وتدريب العاملين في خدمات الصحة النباتية على إدارة المرض وفي التسجيل والتسجيل اللاحق للمبيدات. كما أطلقت المنظمة نظام معلومات إقليميا قائما على شبكة الإنترنت يتناول هذا المرض، وصممت أداة أوتوماتيكية لتقييم المبيدات عالية الخطورة. وعلى الصعيد الوطني، تشارك حاليا 10 دول في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي في إدارة هذا المرض.

مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع لعام 2025

النطاق

296- أطلقت مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع في عام 2005 باعتبارها التزاما من البلدان والمنظمات في الإقليم لتهيئة الظروف للقضاء على الجوع في الإقليم بحلول عام 2025. وقد قامت المبادرة التجريبية الإقليمية للمنظمة لعام 2013 بدعم هذا المشروع الأوسع من خلال توفير الدعم للدعوة السياساتية داخل البلدان الثلاثة المستهدفة.

297- على المستوى الإقليمي، ساهمت المنظمة في إعداد برنامج للقضاء على الجوع والفقر في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ونتيجة لتلك المساعي طلب من المنظمة إلى جانب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ورابطة التكامل في أمريكا اللاتينية – وهما منظمتان تعززان التعاون الاقتصادي في الإقليم – تصميم وتنفيذ ورصد خطة عمل للقضاء على الجوع والفقر المدقع. وقد قدمت المنظمة الخطوط التوجيهية الأولية لتلك الخطة. وقد أيد برلمان أمريكا اللاتيني الإطار القانوني الإقليمي للتغذية المدرسية، وذلك كجزء من تحالف أوسع مع المنظمة.

298- على المستوى الوطني، في إكوادور، ساعدت المنظمة على إنشاء المعهد الوطني للإمدادات الغذائية الذي يعنى بالمشتريات العامة لمنتجات الزراعة الأسرية لغايات التغذية المدرسية. وفي نيكاراغوا شاركت المنظمة في تحقيق الاعتراف القانوني بـ12 لجنة بلدية للأمن الغذائي والتغذوي، وفي تنفيذ سياستين عامتين رئيسيتين للقضاء على الجوع محليا تغطيان الأمن الغذائي والتغذوي وهما: الاستراتيجية الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذوي (الخطة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي)، والخطط البلدية للأمن الغذائي والتغذوي وإدارة مخاطر الكوارث. وقد ساهم دعم المنظمة لتحدي القضاء على الجوع في أنتيغوا وبربودا في تنسيق السياسات المشتركة بين القطاعات، وتعزيز آليات الحوكمة للأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم الفرعي للبحر الكاريبي.

الدروس المستفادة

299- سيتواصل تنفيذ المبادرة الإقليمية حتى الفترة المالية 2014–2015، مع استهداف تسعة بلدان أخرى. وسيتم تعديل النطاق والمنهجية لكي يشملا: دعما أكبر للعمليات السياسية؛ ونهجا قائما على النتائج؛ واستخدام منصة لمراقبة النشاط والتخطيط لتسليم الموارد من أجل دعم هدف واحد؛ وإدراج مجالات العمل المحددة في المناقشات الإقليمية ودون الإقليمية مثل المشتريات العامة، والتغذية المدرسية، وسياسة الأمن الغذائي والتغذوي وتنفيذ البرامج على المستوى الإقليمي.

300- إن التركيز الناجم عن المبادرة التجريبية، إلى جانب الرؤية الواضحة لدور المنظمة، قد عززا الشراكات القائمة وأدخلا منظمات جديدة في شراكة مع المنظمة. وكان أحد النتائج الثانوية لذلك الأمر، إنشاء خطة عمل للقضاء على الجوع والفقر في المنطقة الاقتصادية للبتروكاريبي بدعم من فنزويلا. كما تم تأسيس مصدر جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: وهي أمريكا الوسطى الخالية من الجوع، بدعم من المكسيك.

301- لا يمكن معالجة القضايا المعقدة على أساس كل مشروع على حدة حيث تؤدي الاتفاقات الفردية إلى نهج مشتت مع ازدياد احتمال تجاهل الجهات والمؤسسات الفاعلة التي تؤدي دورا حاسما في تحقيق النجاح. وتعتبر المفاهيم والأساليب والأدوات والقدرات الجديدة ضرورية، وسيتم تطويرها. يتطلب القضاء على الجوع التزام الحكومات وأصحاب المصلحة الاجتماعيين الذي يمكن تشجيعه عبر إبقاء الحفاظ على الأمن الغذائي والتغذية على الأجندة العامة.

302- وتتزايد أهمية المحافل فوق الوطنية لكونها تجمع بين أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات ولابتكارها في الإدارة العامة. فالسياسات الجيدة تولد من المعلومات الجيدة. وتعزيز نظم المعلومات واستخدامها من قبل الأجهزة الوطنية هو أمر ضروري لرصد التقدم المحرز على الصعيد القطري، وتبادل الخبرات.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

معلومات أساسية

303- إن التحديات الرئيسية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية التي يواجهها إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي: ارتفاع معدل النمو السكاني وتزايد التحضر؛ والنمو الاقتصادي المحدود وارتفاع بطالة الشباب؛ وقاعدة الموارد الطبيعية المحدودة والهشة من الأراضي والمياه؛ والاعتماد الكبير على الزراعة في الأراضي الجافة؛ والتعرض الشديد لتغيّر المناخ؛ والنزاعات والكوارث الطبيعية؛ والاتكال الكبير على الأغذية المستوردة.

304- بالإضافة إلى ذلك، أدت التغيرات الأخيرة في البيئة السياسية لدى العديد من بلدان الإقليم إلى زيادة عرقلة جهود القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي في معظم البلدان إلى زيادة العجز في الميزانية الوطنية وتفاقم الضغوط المالية، ما جعل تمويل البرامج التنموية والاجتماعية صعبا على نحو متزايد وأخّر الإصلاحات في قطاعي الأغذية والزراعة.

305- وقد استجابت المنظمة لهذه التحديات من خلال تركيز عملها في الإقليم على خمسة مجالات ذات أولوية خلال الفترة المالية 2012–2013: (1) تعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛ (2) تشجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل العيش؛ (3) إدارة الموارد الطبيعية المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ (4) الاستجابة لآثار تغير المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف معه؛ (5) التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية. وإضافة إلى ذلك أطلقت المبادرة الإقليمية التجريبية لندرة المياه.

تعزيز الأمن الغذائي والتغذية

306- أولت المنظمة اهتماما خاصا للأمن الغذائي والتغذية خلال الفترة المالية، بما في ذلك من خلال تنظيم عدد من الفعاليات والمشاورات رفيعة المستوى بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقد ساعدت المنظمة الحكومات على زيادة إنتاجية النظم الزراعية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وتحسين قدراتها على اتخاذ قرارات سليمة تستند إلى الأدلة بشأن المعايير الغذائية والأمن الغذائي والتغذية.

307- ساهمت المنظمة من خلال عملها التعاوني في زيادة وتحسين الحوار بين الأعضاء حول قضايا الأمن الغذائي، وخاصة حول فواقد الأغذية، والتغذية والاستثمار في الزراعة وبرنامج العمل في البلدان ذات الأزمات الممتدة. وقدمت المنظمة أيضا المساعدة الفنية الموضوعية إلى عدد من البلدان (مصر والعراق وليبيا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية) لتحسين الأطر المؤسسية والسياسات الوطنية، بما في ذلك تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي من أجل معالجة الأمن الغذائي والتغذية. كما واصلت المنظمة مساعدتها للبلدان في الإقليم لتطوير قدراتها في مجال تقييم ورصد وتحليل التغذية وسلامة الغذاء (مصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة واليمن)؛ وتطوير وتحديث

نظم الإحصاءات الزراعية من خلال اعتماد الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصائيات الزراعية والريفية؛ وتعزيز القدرات على إدارة المعلومات وتبادل المعرفة.

تعزيز الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل العيش

308- جرى العمل على هذه الأولوية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الإنتاج النباتي ووقاية النباتات؛ والإنتاج الحيواني وصحة الحيوان؛ والصناعة الزراعية والبنية التحتية.

الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

309- تحت هذه الأولوية، ركزت المنظمة على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لزيادة غلة المحاصيل ونوعية المنتجات. وهي أيدت مؤتمرات البحوث الدولية وورش العمل الإقليمية وتعزيز التعاون المشترك بين الأقطار لتبادل الخبرات والمعارف والمعلومات الفنية.

310- بدعم من الشركاء قدمت المنظمة مشورتها وعونها إلى عدة بلدان (الجزائر ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن ولبنان والمغرب وسورية وتونس) بشأن الحد من استخدام الكيماويات الزراعية من خلال مشاريع للإدارة المتكاملة للآفات في جميع أنحاء الإقليم. أما معدل الخفض الذي تحقق في زراعة الطماطم والزيتون والعنب والنخيل والخيار والمانجو والفراولة والنعناع والتفاح والقمح والحمضيات فتراوح بين 40 و80 في المائة تبعا للبلد المعني، وأدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وارتفاع الأرباح وتراجع الأضرار البيئية. ويمثل التدريب عنصرا أساسيا للبرنامج مع عقد أكثر من 000 1 دورة تدريبية شملت أكثر من 000 17 مزارع.

الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

311- زادت تهديدات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود خلال الفترة المالية في الإقليم بسبب انهيار أنظمة مكافحة الأمراض الحيوانية في البلدان التي تشهد صراعات، وازدياد حركة الحيوانات غير المحصنة. بنت المنظمة قدرة البلدان في أنظمة الحجر الصحي البيطري والممارسات الجيدة لإدارة الطوارئ والتأهب، والكشف عن المرض في وقت مبكر، والإنذار المبكر والاستجابة المبكرة لحالات الطوارئ الخاصة بالأمراض الحيوانية، فضلا عن تقديم الدعم المباشر من خلال حملات التطعيم والمراقبة الوبائية والتشخيص واللقاحات واستراتيجيات الأمراض وخرائط الطريق للسيطرة على الأمراض والقضاء عليها.

312- من سمات تحسن الإنتاج الحيواني في الإقليم وضع برامج للألبان على نطاق صغير، بما في ذلك نوعية الحليب وسلامته، والوصول إلى المدخلات والخدمات وتسويق الحليب والألبان من خلال تنظيم تعاونيات للمنتجين غالبا ما تستهدف الأسر التي ترأسها النساء والفئات المحرومة. كما ساعدت المنظمة رابطات منتجي نحل العسل والحيوانات المجترة الصغيرة في الإقليم. وبهدف الحد من الأخطار التي تهدد الموارد الوراثية الحيوانية، ساعدت المنظمة البلدان

على تحديد ثغرات في توصيف السلالات وإضافة القيمة إلى السلالات المحلية ومنتجاتها، ونقل المعرفة بالسمات الفريدة للسلالات ومنتجاتها لدعم تثمينها ووصولها إلى السوق. وقد تم تدريب الفنيين على تعريف الحيوانات وتسجيل الأداء والتتبع. وحللت المنظمة آثار تغير المناخ على الثروة الحيوانية والتدابير المقترحة للتكيف وتخفيف الأثر.

الصناعات الزراعية والبنية التحتية

313- تركز عمل المنظمة في مجال الصناعة الزراعية والبنية التحتية في الإقليم على الحد من فواقد الأغذية وهدرها، بشكل رئيسي من خلال تحسين سلاسل القيمة والجودة والسلامة وإدارة وتطوير البنية التحتية وزيادة القيمة المضافة. وتمثلت الإنجازات الرئيسية في تطوير الإطار الاستراتيجي لخفض فواقد الأغذية وهدرها في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والدعوة الواسعة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على المستوى الوطني والإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد مشروع متخصص في السودان على تنمية سلاسل القيمة وسبل العيش. وسوف تتناول المشاريع الأخرى المخطط لها تحسين بناء القدرات والتسويق والتعاونيات في بلدان أخرى في الإقليم.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

314- يرتبط أحد العوامل الهامة التي تحد من الإنتاج الزراعي في الإقليم بإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك ندرة المياه وعدم كفاءة استخدام المياه، وانعدام الأمن وحيازة الأراضي، وتشتت الأراضي الزراعية، والأراضي المتأثرة بالأملاح، وتسرب المياه المالحة في المناطق الساحلية، والأراضي المتدهورة. وخلال الفترة 2012–2013، عملت المنظمة للتصدي لهذه التحديات من خلال تطوير وتنفيذ مبادرات وتعزيز الشراكات، وتعزيز الوعي وتوثيق وتحديد أفضل الممارسات لإدارة فعالة ومستدامة للمياه والأراضي، وتشجيع اعتماد البلدان للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحكم الرشيد لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وكان أحد العناصر الرئيسية لاستجابة الإقليم لهذه التحديات وضع وتنفيذ مبادرة إقليمية تجريبية لندرة المياه.

الاستجابة لآثار تغير المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف

315- يتأثر إقليم الشرق الأدنى بصورة خاصة بتغير المناخ من خلال التصحر والجفاف وتدهور الموارد الطبيعية (المياه والغابات والأراضي). ودعمت المنظمة وضع واعتماد سياسات رامية إلى مساعدة البلدان على التكيف مع تغير المناخ، ما أدى إلى زيادة الوعي بين البلدان وشركائها بأهمية اعتماد نهج تشاركي متعدد التخصصات لمعالجة قضايا الموارد الطبيعية الشحيحة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية

316- سعت تدخلات المنظمة في حالات الطوارئ لمجال الزراعة والغذاء إلى حماية سبل معيشة الأسر المتضررة والضعيفة، من أجل استعادة الأنشطة الزراعية لصغار المزارعين والرعاة وتجنب نضوب الموارد. وساعدت المنظمة على حماية سبل العيش وبنائها من خلال: أولا) توفير ما يلزم من المعدات والتدريب ما أدى إلى تحسن إنتاج المحاصيل والفواكه وزراعة الخضروات وإنتاج الأغذية الأساسية في الحدائق الخاصة؛ وثانيا) استعادة وحماية سبل العيش من خلال إعادة تأهيل آبار المياه والتدخلات الصحية الحيوانية، وإنتاج الأعلاف وتوزيعها، وإعادة تأهيل إنتاج الألبان وإقامة مراكز لأعلاف الرعاة والخدمات؛ وثالثا) تحسين إدارة الموارد المائية من خلال شبكات الري على نطاق صغير وتخزين المياه.

317- كما قدمت المنظمة المساعدة الفنية والاستجابة في حالات الطوارئ لمنع ومكافحة الأمراض الحيوانية الرئيسية والآفات النباتية بما في ذلك أنفلونزا الطيور والحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة وحمى الوادي المتصدع والجلاد العقيدي وتفشي الجراد وTuta Absoluta وسوسة النخيل الحمراء.

318- وقد تركز نشاط المشروع بشكل خاص تحت هذه الأولوية على تفاقم مشكلة البطالة لدى الشباب في شمال أفريقيا والتي تم التصدي لها من خلال بناء القدرات الفنية وأنشطة التماسك الاجتماعي وبناء الشراكات مع المنظمات المالية والترويج لمنتجات التمويل الأصغر.

المبادرة الإقليمية التجريبية لندرة المياه في الشرق الأدنى

النطاق

319- ندرة المياه من قضايا الأمن الغذائي الأكثر إلحاحا التي تواجهها بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مع التوقعات التي تشير إلى تدني توافر المياه العذبة في الإقليم بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2050. ومن خلال المبادرة الإقليمية التجريبية لندرة المياه في الشرق الأدنى، ساعدت المنظمة البلدان الأعضاء على تحديد وتبسيط السياسات وأفضل الممارسات في مجال إدارة المياه في الزراعة، من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد المائية. وحددت المبادرة المجالات الرئيسية التي تتطلب إجراءات وخلقت فرصا جديدة للشراكات والتعاون في مجال إدارة المياه بين دول الإقليم ومع الشركاء الإقليميين والتنمويين. وقد تم اختيار ستة بلدان تجريبية (هي المغرب وتونس ومصر وعمان واليمن والأردن) لإجراء تقييم قطري معمق، غير أنّ دول الإقليم جميعها معنية بالمبادرة.

النتائج

320- بحلول نهاية عام 2013، كانت المنظمة قد اختبرت النهج الجديد بعد أن أنشأت فرقا متعددة التخصصات وأطلقت تقييمات قطرية في ستة بلدان تجريبية. وقد وضعت الاستراتيجية التعاونية الإقليمية للإدارة المستدامة للمياه

المستخدمة في الزراعة ونالت موافقة بلدان الإقليم عليها، وعرضتها في الأيام الأولى للأراضي والمياه في الشرق الأدنى؛ وحشدت الأموال لدعم الإدارة المستدامة للمياه في اليمن؛ وجمعت ما بين 15 من المؤسسات الإقليمية والدولية في إطار شراكة إقليمية لدعم تنفيذ الاستراتيجية التعاونية. وحددت الاستراتيجية ستة مجالات تركيز للعمل يتوجب تنفيذها من خلال شراكات مصممة على القياس خلال الفترة المالية المقبلة، بما في ذلك: التخطيط الاستراتيجي والسياسات التي تعتمد نهج العلاقة بين الماء والغذاء والطاقة؛ وتعزيز/إصلاح الحوكمة على جميع المستويات؛ وتحسين إنتاجية المياه المستخدمة في الزراعة في كل من الزراعة البعلية والزراعة المروية؛ وإدارة إمدادات المياه، بما في ذلك تغير المناخ وإعادة استخدام المياه بالطرق غير التقليدية؛ وبناء الاستدامة، مع التركيز على المياه الجوفية والتلوث والملوحة في التربة؛ ووضع أسس المقارنة والرصد والإبلاغ عن كفاءة استخدام المياه الزراعية والإنتاجية.

الدروس المستفادة

321– ساعدت المبادرة على تحديد أولويات عمل المنظمة في مجال ذي أهمية استراتيجية عالية بالنسبة للبلدان في الإقليم، مع أنشطة منفذة على الصعيد الإقليمي والقطري. أما ترتيبات تمويل المبادرة فقد زودت الأخيرة بالمرونة للتكيف مع الأوضاع المستجدة. وانتحت الشراكات مع المنظمات الأخرى العاملة في الإقليم نهجا متماسكا ومنسقا، ما أدى إلى الحد من المنافسة على تمويل كتلة حرجة من "القدرات" وخدمة أكثر تكاتفا للبلدان الأعضاء. وقد أثار إدراج اعتبارات الاقتصاد السياسي والتعاون الإقليمي اهتماما كبيرا من جانب الشركاء لأنه فتح حوارا حول العوامل السياسية والمؤسسية التي تتحكم بكيفية وضع السياسات المتعلقة بالماء والأمن الغذائي وبتنفيذها. غير أن الفريق لم يصب في تقدير كمية الوقت المطلوبة لاستيعاب وتقبل هذه المبادرة الابتكارية داخليا لدى المنظمة وضمان انخراط البلدان الأعضاء فيها. ونتيجة لذلك تعذر استكمال بعض الأنشطة المخطط لها في خلال عام 2013 فتم ترحيلها إلى عام 2014.

جيم – شبكة المكاتب الميدانية

322- كان تعزيز شبكة المكاتب الميدانية أحد الجوانب الرئيسية للتغيير التحولي للمنظمة في عام 2012–13. وكان ذلك بهدف تمكين المنظمة من ترجمة أعمالها المعيارية وفي مجال وضع المواصفات إلى أثر على المستوى القطري، ومن أن تؤدي منتجاتها من المعارف العالمية إلى تغيير ملموس في السياسات والممارسات، ومن أن تحقق برامجها في الميدان نتائج ملموسة وتأثيرا. وقد تلقت التحسينات التي نفذت خلال الفترة المالية على هيكل الشبكة وأدائها الدعم من أعضاء المنظمة، بما في ذلك كافة المؤتمرات الإقليمية التي عقدت عام 2012 والمجلس، الذي صادق في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة[10] على إعادة تخصيص 10.4 مليون دولار أمريكي من وفورات من برنامج العمل والميزانية إلى المكاتب الميدانية، ما مكّن من استحداث 31 وظيفة جديدة في مواقع ميدانية.

323- قام التحسين التحويلي لشبكة المكاتب الميدانية في الفترة 2012–13 على أربعة عناصر رئيسية:

- تحسين التخطيط و تحسين عملية تحديد الأولويات
- شبكة مكاتب ميدانية أكثر مرونة
- نموذج متكامل لإنجاز البرامج
- الرصد والإشراف

تحسين التخطيط وتحسين عملية تحديد الأولويات

324– أحرز على المستوى القطري تقدم جيد في تحسين التخطيط وفي تعزيز عملية تحديد الأولويات، من حيث نشر أطر البرمجة القطرية، كما من حيث إدماجها في عمليات التخطيط المؤسسية الأوسع نطاقا. وفي نهاية الفترة المالية، كان لدى103 بلداً أو استكمل أطر أولويات قطرية متوسطة الأجل سابقة، من بين 149 بلد يتوقع أن يكون لديها هذا الإطار، وكان العمل جاريا عليه في 46 بلدا.

325– وفرت أطر البرمجة القطرية أساسا صلباً لتحديد الأولويات القطرية لتعاون المنظمة بالتساوق مع الخطط الاستراتيجية للحكومات ومع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأوسع نطاقا، وبذلك وجهّت هذه الأطر تركيز عمل المنظمة على المستوى القطري لدى الاتفاق على مبادرات جديدة مع الحكومات والشركاء في الموارد من خارج المنظمة. وفي الوقت نفسه، وفرت الأطر مدخلات لعملية التخطيط الأوسع نطاقاً، بحيث أفادت نتائج أطر البرمجة القطرية في صياغة "خطط عمل الأهداف الاستراتيجية" ضمن "الإطار الاستراتيجي" المُراجع.

[10] الوثيقة CL 144/REP الفقرة 25؛ الوثيقة CL 144/3.

326- وثّقت عدة تجارب أطر برمجة قطرية ناجحة، وسيتم توليف الدروس المستفادة منها وتطبيقها في أنحاء الشبكة. وبما أن معظم الأعمال بني على تحليلات وأولويات نشأت من عمليات التخطيط التي تقوم بها الحكومات ذاتها، فقد ضمن ذلك أن يكون أصحاب المصلحة الوطنيين مشتملين، كما ضمن تملك البلدان الأعضاء لهذه الأطر.

شبكة مكاتب ميدانية أكثر مرونة

327- كان أحد المبادئ الأساسية في الفترة 2012-13 ضمان أن تستخدم موارد المنظمة البشرية والمالية جميعاً في كل إقليم معين لتحقيق إنجاز كفوء وفعّال على المستوى القطري. وفي هذا الصدد، أصبحت معايير اختيار ممثلي المنظمة أكثر صرامة وأدخل تقييم إلزامي للكفاءات الإدارية تديره شركة خارجية. وقد أتاحت هذه الإجراءات تعيين ممثلين للمنظمة على أعلى مستويات الجودة قادرين على قيادة عملية وضع أطر البرمجة القطرية، وتنسيق المدخلات التقنية، وتعبئة الموارد، ولعب دور في مجال الدعاوة للمسائل الزراعية والأمن الغذائي، وإقامة الشراكات الاستراتيجية، وإدارة برامج تنمية متكاملة وبرامج طوارئ.

328- عززت زيادة تنقل الموظفين بين المناصب وتناوبهم تقاسم المعارف والخبرات عبر الشبكة، ومن المقر الرئيسي إلى المكاتب الميدانية، والعكس بالعكس. ومن بين ممثلي المنظمة الذين عيّنوا خلال الفترة المالية، كان لدى 23 منهم خبرة سابقة في العمل مع المنظمة، أما في المقر الرئيس أو في أحد المكاتب الإقليمية أو الإقليمية-الفرعية، كمنسقين في حالات الطوارئ أو لمشاريع في الميدان، أو كموظفين وطنيين في أحد المكاتب القطرية، ما حقق تقريبا نسبة 60:40 في مزيج الموظفين المعنيين المؤهلين من داخل المنظمة ومن خارجها.[11]

329- جرت خلال الفترة المالية مراجعة مزيج المهارات لضمان أن تطابق هياكل الموظفين في المكاتب الميدانية أولويات البلدان والأقاليم وتساوقها مع خطط عمل الأهداف على مستوى المؤسسة. وقد عُزّزت قدرات المكاتب الإقليمية والإقليمية-الفرعية حسب الاقتضاء.

330- تمشياً مع توجيهات الأجهزة الرئاسية بضمان أن تساهم البلدان الأعضاء مساهمة ذات شأن في تعزيز الشبكة اللامركزية، جرت اتصالات مع البلدان الأعضاء التي طلبت حضوراً أقوى لمنظمة الأغذية والزراعة وتوسيع أنشطتها من خلال المزيد من أنشطة الشراكة والتنسيق وترتيبات تمويل جديدة ممكنة، إما بوجود جديد أو بتعديل نطاق الوجود الراهن. ونتيجة لذلك، وقعت ثلاثة بلدان أعضاء "اتفاقات بلد مضيف" جديدة وتحقق تقدم جيد مع عدد من البلدان الأعضاء الأخرى.

[11] اعتباراً من سبتمبر/ أيلول 2013.

نموذج متكامل لإنجاز البرامج

331- أنجز بنجاح في الفترة المالية 2012-13 نقل مسؤولية وإدارة ومساءلة العمليات المتعلقة بأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل إلى المكاتب الميدانية، تحت سلطة المدير العام المساعد/ الممثلين الإقليميين، وتفويضها إلى ممثلي المنظمة.

332- نُفذّت عملية تطبيق اللامركزية بطريقة تدريجية لضمان انتقال سلس. واتخذت إجراءات لمراجعة هياكل المكاتب المتلقية وبناء قدرات ممثليات المنظمة المعنية، وخاصة تلك التي لديها حجم كبير من عمليات الطوارئ، بما في ذلك من خلال إنشاء منصب نائب ممثل في بلدان مختارة باستخدام تمويل من موارد خارج الميزانية. تبعاً لذلك، أنشئت وشغلت في الفترة 2012-2013 تسعة مناصب نائب ممثل. وبإدماج أنشطة الطوارئ والتنمية، أصبحت المكاتب القطرية الآن مسؤولة تماماً عن جميع المشاريع الوطنية، ووضع دليل مرجعي شامل لدورة المشاريع.

الرصد والإشراف

333- أحرز خلال الفترة المالية تقدم مستمر في تعزيز القيادة على المستوى القطري، بما في ذلك عن طريق تدابير أكثر صرامة لتعيين ممثلي المنظمة وتقييمهم كما هو موضح أعلاه.

334- عزّز تنفيذ "النظام العالمي لإدارة الموارد" الجديد في عام 2013 المساءلة والرقابة عبر المنظمة بربط المكاتب الميدانية جميع والمقر الرئيسي لأول مرة تحت مظلة نظم إدارية واحدة. وقد مكّن توفر معلومات إدارية محدّثة من تحقيق رصد أكثر فعالية للإجراءات المالية والإدارية للمكاتب، كما لأداء الإدارة ككل.

335- بدأ العمل في الفترة 2012-13 أيضاً على الرصد المنهجي لتدابير المنظمة الرفيعة المستوى للفعالية على المستوى القطري، وذلك باستخدام عدد من العناصر، بما في ذلك مراجعة مكتب المفتش العام للأمور المالية والإدارية ومسائل إدارة البرامج في المكاتب القطرية، والتحليل الكمي المقارن للأداء عبر البلدان أو مجموعات البلدان على أساس حجم وتعقيد البلد المعني وبرنامج المنظمة فيه.

دال– برنامج التعاون التقني

الهدف والغرض

336– يتيح برنامج التعاون التقني للمنظمة مستفيدة من موارد برنامجها العادي أن توفر ما لديها من دراية وخبرة فنية للبلدان الأعضاء وأن تستجيب لوظائف دستورية هي تحديداً "توفير المساعدة الفنية كما قد تطلبها الحكومات."[12]

337– يُستخدم برنامج التعاون التقني للحصول على الخبرة الفنية المتوفرة للمنظمة في جميع مجالات العمل التي يغطيها "الإطار الاستراتيجي". ويتيح البرنامج توفير المساعدة التقنية المستجيبة للطلب بغية تلبية الاحتياجات التي تعطيها الحكومات أولوية وتحفيز التغيير وتعزيز تنمية القدرات ومساعدة البلدان على تعبئة الموارد.

338– ينبغي أن تتناسب المساعدة المدعومة من برنامج التعاون التقني مع الأولويات الوطنية وتسد ثغرات تقنية رئيسية عن طريق توفير مدخلات لا تتوفر محلياً، أو لا يستطيع المنتفعون من المشروع الحصول عليها بوسائلهم الخاصة، أو عن طريق نظم الدعم المحلية. وتهدف مشاريع برنامج التعاون التقني إلى تحقيق نتائج ملموسة بطريقة فعالة التكلفة وإلى تحفيز تغييرات إنمائية.

التحديات الرئيسية التي ووجهت على مدى الفترة المالية واستجابة المنظمة لها

339– كان التحدي الرئيسي خلال الفترة المالية هو ضمان تكيّف برنامج التعاون التقني مع التغيرات التحوّلية في المنظمة وبقائه برنامجاً هاماً للأعضاء يمكنّهم من الحصول على خبرة المنظمة. وقد وجّهت الجهود إلى: (1) مواءمة برنامج التعاون التقني مع "الإطار الاستراتيجي" مواءمة أفضل، وتيسير الاستخدام الاستراتيجي لموارد البرنامج، مع ضمان أن تتوافق تدخلاته مع الأولويات الوطنية من خلال أطر البرمجة القطرية؛ (2) تعزيز الإدارة الفعّالة للبرنامج وضمان أن يكون للمكاتب الميدانية دورٌ ومسؤوليات أكبر، وكذلك تحديد المزيد من تبسيط الإجراءات وتناغمها.

340– قدّمت مبادئ ومقترحات محددة لتعزيز برنامج التعاون التقني إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة ووفق عليها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، صادق المجلس في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة على تدابير التعزيز وخطة التنفيذ المتعلقة بها، وأعرب عن تأييده لمواءمة برنامج التعاون التقني المُعزز مع الإطار الاستراتيجي المُراجع والمواءمة من أسفل إلى أعلى مع الأولويات الوطنية الواردة في أطر البرمجة القطرية.

[12] دستور منظمة الأغذية والزراعة، الفقرة 3أ من المادة 1.

ضمان أن يدعم برنامج التعاون التقني أولويات الدول الأعضاء كما تتجلى في الأهداف الاستراتيجية وأطر البرمجة القطرية

341- كجزء من تنفيذ الإطار الاستراتيجي المّراجع، ينبغي أن تتقارب تدريجياً الأنشطة الممولة من "البرنامج العادي" وموارد برنامج التعاون التقني والمساهمات الطوعية، وتتواءم مع الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل المتصلة بها. ولتعزيز استخدام برنامج التعاون التقني وتحسين استجابة المنظمة للأولويات على المستوى القطري وتحسين الأثر على هذا المستوى، ستستخدم أطر البرمجة القطرية في تحديد الأولويات لتوجيه استخدام موارد برنامج التعاون التقني على المستوى القطري.

342- في حين أن المواءمة مع أطر البرمجة القطرية أصبحت فعلاً جزءاً من معايير الموافقة على برامج التعاون التقني، ستصبح أطر البرمجة القطرية نقطة انطلاق لتحديد أولويات المساعدة التي يقدمها برنامج التعاون التقني في البلد المعني تمشياً مع الأهداف الاستراتيجية. وقد قُدّم دعم وتوجيه محددان للمكاتب الميدانية (خصوصاً من خلال الإجراءات الُمحدّثة لضمان جودة أطر البرمجة القطرية) بحيث تبدأ ممثليات المنظمة، أثناء صياغة برنامج التعاون التقني، بتحديد المخرجات و/أو الأنشطة التي يمكن تحقيقها باستخدام برنامج التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من تدابير التعزيز، ستصدر توجيهات محددة تتعلق ببرنامج التعاون التقني كي تسلط ممثليات المنظمة الضوء خلال مرحلة صياغة برنامج التعاون التقني على تلك النواتج و/أو الأنشطة التي يمكن أن تتحقق من خلال مساهمات برنامج التعاون التقني. وسيصبح ذلك بمثابة خط إرشادي لبرنامج التعاون التقني يُضاف كملحق لوثيقة البرنامج، ويدرج في خطة تعبئة الموارد.

الإجراءات التنظيمية والإدارية: أدوار ومسؤوليات برنامج التعاون التقني وكذلك إجراءاته

343- منذ تطبيق اللامركزية على برنامج التعاون التقني في عام 2010، ما زالت أدواره ومسؤولياته تقوم على مبدأ الولاية الفرعية. وقد أعيد النظر في أدوار ومسؤوليات الموظفين المتعلقة ببرنامج التعاون التقني لتحسين الإشراف والإدارة والخدمات الاستشارية على الوجه الأمثل، بالبناء على إدماج وظائف ضمان جودة مشاريع حالات الطوارئ والتنمية ورصدها والإبلاغ عنها ودعمها. وقد صادق على هذه الأدوار والمسؤوليات مجلس رصد برامج المنظمة في سبتمبر/أيلول 2013 وأُبلغت بها المكاتب الميدانية جميعها.

344- نفّذت تدابير لتحسين إجراءات الموافقة على تدخلات برنامج التعاون التقني ورصدها والإشراف عليها والإبلاغ عنها. واستحدثت وظائف محددة في "نظام معلومات إدارة البرامج" لرصد أداء برنامج التعاون التقني من حيث وتائر الاعتماد والإنجاز. ووفّرت تقارير قياسية لوحدات برنامج التعاون التقني في المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي. وأطلقت أداة "التقييم اللاحق" في منتصف عام 2012 للحصول على معلومات عن النتائج، والنواتج وأعمال المتابعة والاستدامة والتأثيرات التحفيزية وتنمية القدرات والمساواة بين الجنسين.

345- علاوة على ذلك، ستجري مواءمة برنامج التعاون التقني مع إجراءات دورة المشاريع، مع الأخذ بالاعتبار المواءمة مع الإطار الاستراتيجي وتدابير تعزيز برنامج التعاون التقني والدروس المستفادة من تطبيق اللامركزية على إدارة برنامج التعاون التقني وتحسين وقت إعداد المشاريع وتبسيط الإجراءات.

عرض عام للأموال الموافق عليها وللإنجاز

346- ووفق خلال الفترة المالية على 438 مشروعاً لبرنامج التعاون التقني، مجموع قيمتها 119.9 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 426 مشروعاً مجموع قيمتها 117.8 مليون دولار أمريكي في الفترة 2010-2011.

الجدول 2: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني في 2012-2013 (مليون دولار أمريكي)

نوع مشروع برنامج التعاون التقني	مجموع الميزانية	عدد المشاريع*	متوسط الميزانية لكل مشروع	النسبة من مجموع الميزانية المعتمدة
وطني	78.1	236	0.331	65
إقليمي- فرعي	10.1	27	0376	9
إقليمي	9.5	25	0.378	8
مشترك بين الأقاليم	2.7	6	0.443	2
مرفق لبرنامج التعاون التقني **	19.5	144	0.135	16
المجموع	**119.9**	**438**	**0.274**	**100**

* *يشمل مشاريع المرحلة الثانية*

** *يشمل 9 مرافق إقليمية- فرعية، و8 مرافق إقليمية لبرنامج التعاون التقني*

من المقرر أن ينفق على المستوى القطري ما يقرب من 80 في المائة من مشاريع برنامج التعاون التقني التي ووفق عليها خلال الفترة المالية.

347- يبين الجدول أدناه توزيع الموارد الموافق عليها في الفترة 2012-2013 حسب الإقليم (جميع أنواع المشاريع).

الجدول 3: توزيع موارد برنامج التعاون التقني الموافق عليها حسب الإقليم

المنطقة	الميزانيات الإجمالية بملايين الدولارات الأمريكية	عدد المشاريع	النسبة المئوية من مجموع الموارد الموافق عليها
أفريقيا	46.7	153	39
الشرق الأدنى	10.0	39	8
آسيا والمحيط الهادئ	29.1	110	24
أوروبا	11.7	46	10
مشترك بين الأقاليم	2.7	6	2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	19.7	84	17
المجموع	**119.9**	**438**	**100**

348- يبين الجدول أدناه توزيع الموارد الموافق عليها حسب الفئة (التنمية وحالات الطوارئ) في الفترة 2012-2013.

الجدول 4: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني في 2012-2013 حسب الفئة

فئة المشروع	مجموع الميزانيات (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع
المساعدات في حالات الطوارئ	13.7	31
الدعم المقدم للتنمية *	106.2	407
المجموع	**119.9**	**438**

**يشمل 144 مشروع مرفق لبرنامج التعاون التقني مجموع قيمتها 19.5 مليون دولار أمريكي*

349- من الواضح أن متطلبات المساعدة في حالات الطوارئ تختلف من فترة مالية إلى أخرى وذلك بسبب طبيعة التهديدات والأزمات التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد ووفق خلال الفترة المالية 2012-2013 على 31 مشروعاً لحالات الطوارئ، بلغ مجموع قيمتها 13.7 مليون دولار أمريكي (وكان قد ووفق في فترة المالية 2010-2011 على 43 مشروعاً لحالات الطوارئ بلغ مجموع قيمتها 17.4 مليون دولار أمريكي).

350- ازداد مستوى الموافقات وعدد المشاريع بنسبة 6 في المائة مقارنة بالفترة المالية السابقة. فقد ووفق في فترة 2012-2013 على 407 مشاريع لدعم التنمية، بلغ مجموع قيمتها 106.2 مليون دولار أمريكي. من بينها 144 مشروعاً لمرفق برنامج التعاون التقني (19.5 مليون دولار أمريكي) بما يتناسب مع استخدام هذا المرفق في 2010-2011 (139 مشروعاً بلغ مجموع قيمتها 19.6 مليون دولار أمريكي). وثبت أن المرفق كان أداة حفز لدعم صياغة أطر البرمجة القطرية، حيث خصص ما مجموعه 211 708 1 دولارا أمريكيا مباشرة لهذا الغرض في الفترة المالية 2012-2013، مقارنة بـ 000 907 دولار أمريكي في الفترة 2010 -2011.

351- بلغت قيمة الإنجاز خلال الفترة المالية 99.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 94.4 مليون دولار خلال الفترة 2010-2011، كما يبين في الجدول 5. وقد ساهم الرصد الفعّال لتنفيذ المشاريع في تحسين الإنجاز خلال 2012-2013.

الجدول 5: إنفاق برنامج التعاون التقني في 2012-2013 حسب الفئة

فئة المشروع	مليون دولار أمريكي	النسبة المئوية
المساعدات في حالات الطوارئ	13.5	13.6
الدعم المقدم للتنمية	69.4	69.7
مرفق برنامج التعاون التقني	16.6	16.7
المجموع	**99.5**	**100.0**

أنواع المشاريع الممولة وعلاقتها ببرامج المنظمة الرئيسية

352- يبين الجدول 6 إنجاز التعاون التقني لفترة 2012-2013 حسب الهدف الاستراتيجي/الوظيفي ويدل على المجالات الاستراتيجية الأربعة لبرنامج التعاون التقني التي كان الطلب عليها هو الأكثر: *تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام* (*الهدف الاستراتيجي- ألف*)، وتحسين *القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية*

والاستجابة لها على نحو فعال (الهدف الاستراتيجي–طاء)، التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن (الهدف الاستراتيجي–خاء)، وتحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية *(الهدف الاستراتيجي–حاء)*.

الجدول 6 إنفاق برنامج التعاون التقني حسب الهدف الاستراتيجي/الوظيفي في الفترة 2012–2013 بملايين الدولارات الأمريكية)

	الهدف الاستراتيجي/الوظيفي	الإنجاز في 2012-2013	النسبة من مجموع الإنجاز
ألف	تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	18.1	18.2
باء	زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	9.3	9.4
جيم	إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها استخداماً مستداما	7.8	7.8
دال	تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل سلسلة الغذاء	2.3	2.3
هاء	الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	9.0	9.0
واو	الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	8.1	8.1
زاي	تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سُبل المعيشة والتنمية الريفية	5.1	5.1
حاء	تحسين الأمن الغذائي والتغذية	11.0	11.1
طاء	تحسين القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها استجابة فعالة	14.5	14.6
كاف	المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية*	0.3	0.3
لام	زيادة حجم وفعّالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	2.0	2.0
خاء	التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن**	12.0	12.1
المجموع		**99.5**	**100.0**

** المساواة بين الجنسين – نظرا لصغر حجم مشاريع برنامج التعاون التقني، لا توزع الميزانيات المفردة على الأهداف الاستراتيجية، لكنها تُسجل فقط مقابل الهدف الاستراتيجي الرئيسي. وفي الواقع، يبين الرقم الذي ورد في هذا الجدول للهدف الاستراتيجي كاف فقط المشاريع التي تندرج مباشرة ضمن الهدف الاستراتيجي كاف على أنه الهدف الاستراتيجي الرئيسي. وهو لا يعكس مشاريع برنامج التعاون التقني المسجلة مقابل أي هدف استراتيجي رئيسي مختلف، ولو كانت تساهم في جزء منها في المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وفي عملية صنع القرار في المناطق الريفية.*

*** يشمل خصوصاً مكونات مرفق برنامج التعاون الفني.*

الدروس المستفادة وتحديات المستقبل

353- أخذاً في الاعتبار الدروس المستفادة من تطبيق اللامركزية على برنامج التعاون التقني في عام 2010، وكذلك الطلبات من الأجهزة الرئاسية لإعداد خطة تنفيذ لتعزيز برنامج التعاون التقني تتماشى مع عملية التفكير الاستراتيجي وأطر البرمجة القطرية، أعدّت في عام 2013 عملية لتعزيز برنامج التعاون التقني وخطة لتنفيذ ذلك. وحُدد عددٌ من الإجراءات أقرها الاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 وأقرتها الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة للمجلس التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2013.[13]

354- تشمل إجراءات التحسين مواءمة أفضل مع الإطار الاستراتيجي والمواءمة من أسفل إلى أعلى مع الأولويات الوطنية من خلال أطر البرمجة القطرية وتحسين رصد أداء برنامج التعاون التقني واستخداماً أكثر استراتيجية لتمويل برنامج التعاون التقني والمواءمة بين دورة المشاريع وإجراءات برنامج التعاون التقني. وستنفذ هذه الإجراءات خلال الفترة المالية 2014-2015.

[13] http://www.fao.org/docrep/meeting/029/mi537e.pdf.

ثالثا – الإدارة الحكيمة للموارد

ألف– مقدمة

355– يتناول هذا القسم الآليات الإدارية والمالية التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لإدارة الموارد الموضوعة تحت تصرّفها خلال الفترة 2012–2013 لدعم تسليم برنامج عملها. ويغطي هذا القسم التقدم المحرز في تحقيق الإدارة الكفؤة والفعالة (الهدف الوظيفي ذال)، ويفحص الأداء الشامل لفترة السنتين وتكلفة دعم النشاطات الممولة من خارج الميزانية وتعبئة الموارد ومرافق المصروفات الرأسمالية والأمنية، والإجراءات المتخذة إزاء الالتزامات لتحسين وفورات الكفاءة، وتخضير المؤسسة وإنجاز خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة.

باء– الهدف الوظيفي ذال: الإدارة الكفؤة والفعالة

- نشر "النظام العالمي لإدارة الموارد في جميع أنحاء العالم" بغية تحسين الفعالية والكفاءة الإداريتين، وتعزيز الضبط الداخلي والحصول على المعلومات عبر المواقع الجغرافية جميعها.
- عززت إدارة الموارد البشرية وحدثّت، بما في ذلك تغييرات على عمليات الاختيار والتعيين بهدف خفض وقت التوظيف بأكثر من النصف.

السياق السياساتي

356– تحتاج المنظمة لدعم تحقيق أهدافها وغاياتها إلى عمليات إدارية كفؤة وفعّالة تضمن القيمة مقابل المال وتوفر في الوقت ذاته الوظائف الائتمانية ووظائف وضع السياسات والرصد. ويتطلب ذلك خطوط سلطة ومساءلة واضحة تدعمها مدعومة بأنظمة معلومات وتدريب، وخصوصاً في سياق تزايد لامركزية الموارد وقرارات استخدامها لتصبح في المواقع الميدانية حيث تنفذ المشاريع والبرامج.

357– لضمان القيمة مقابل المال في سياق استمرار الجهود الرامية إلى تحديد وفورات ناجمة عن مكاسب كفاءة، تركز استراتيجية المنظمة لتحقيق هذا الهدف على ثلاثة مجالات رئيسية: تقديم خدمات فعّالة من حيث التكلفة تدعم الموظفين في عملهم؛ وتوفير معلومات إدارية ذات صلة في الوقت المناسب والحفاظ على الموارد؛ وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة الموارد البشرية لاجتذاب واستبقاء موظفين رفيعي المستوى يتمتعون بدافعية عالية وتحسين مهاراتهم المهنية والإدارية.

النتيجة التنظيمية ذال-1: قبول أن خدمات الدعم في منظمة الأغذية والزراعة موجهة نحو العملاء وفعالة وكفؤة وتدار بطريقة جيدة

358- تركز هذه النتيجة التنظيمية على إنجاز وظائف الدعم المؤسسي الرئيسية: إدارة البنية التحتية والمرافق، والمشتريات، وتنفيذ المعاملات المالية، وإدارة الموارد البشرية، والسلامة المهنية والصحية للموظفين. ويشمل نطاق هذه الخدمات صياغة السياسات ورصد تطبيقها والدعم التشغيلي.

359- أحد العناصر الأساسية لجعل خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة فعّالة وكفؤة هو تبسيط وتنسيق العمليات الإدارية والقواعد واللوائح التنظيمية المتصلة بها. وقد أدت مراجعة دليل المنظمة والقواعد الإدارية واللوائح التنظيمية الأخرى أثناء عام 2013 إلى إلغاء عدد كبير من وثائق التوجيه الزائدة عن الحاجة؛ فحُدّد للحذف في مجال الموارد البشرية وحده أكثر من 300 وثيقة. وأسفرت المراجعة أيضاً عن نشر "دليل منظمة الأغذية والزراعة"، ما سهل لجميع موظفي المنظمة في جميع أنحاء العالم الحصول على القواعد الإدارية وغيرها من التوجيهات على الإنترنت من مكان واحد. وكانت هناك نتيجة أخرى لهذه العملية "الخلاصة الوافية لتبسيط وتنسيق المنظمة" التي حددت منهجية التبسيط والتنسيق وحددت قائمة لمبادرات التبسيط والتنسيق مرتبة حسب الأولوية في كل مجال من مجالات الإدارة. وقد نفذت عدة أفكار تبسيط وتنسيق أثناء عام 2013 وسيستمر العمل في الفترة المالية المقبلة على عدد من المبادرات الأخرى.

360- كانت الخطوة الهامة لزيادة المساءلة ووضع معايير واضحة للأداء في المنظمة هي استكمال "اتفاق مستوى الخدمة". فأصبح الأداء يقاس الآن مقابل أهداف مستوى خدمة محددة وترفع عنه تقارير بانتظام.

361- شملت مبادرات تحقيق وفورات في مجال خدمات الدعم أيضاً "برنامج الفندق المفضل" الذي تعقد بموجبه اتفاقات مع فنادق في العديد من المدن في أنحاء العالم لسفر الموظفين والخبراء الاستشاريين في مهام رسمية للمنظمة. وقد حقق البرنامج وحده في عام 2012، وهي سنته التجريبية، وفورات إجمالية تزيد على 2.8 مليون دولار أمريكي،

النتيجة التنظيمية ذال-2 قبول أن نظام معلومات منظمة الأغذية والزراعة شامل دقيق ذو صلة

362- يركّز هذا المجال على تحديد سياسات وإجراءات مالية ترتقي إلى أعلى المستويات المهنية وتحافظ على موارد المنظمة؛ وعلى مسك دفاتر لتسجيل الأنشطة المالية بدقة يفي بمتطلبات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛ وعلى رفع تقارير عن الوضع المالي للمنظمة وأنشطتها إلى الإدارة العليا والأجهزة الرئاسية والشركاء في الموارد. وذلك بالإضافة إلى جانب هام آخر هو ضمان الرعاية الآمنة والاستخدام الكفؤ للأصول المالية للمنظمة والإشراف على العمليات المالية حيثما أجريت داخل المنظمة.

363- كان أحد الإنجازات الرئيسية خلال الفترة المالية هذه، تنفيذ "النظام العالمي لإدارة الموارد" ونشره بنجاح إلى مكاتب المنظمة في أنحاء العالم. ويشكل تنفيذ هذا البرنامج استثماراً أساسياً طويل الأجل وأداة رئيسية لتحقيق الرؤية التي تتوخى تمكين المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية على حد سواء (انظر القسم ثالثا- واو).

النتيجة التنظيمية ذال-3: قبول أن منظمة الأغذية والزراعة مستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين ويلتزم بتنمية قدرات موظفيه ويستفيد من تنوع قوة العمل لديه

364- يركز عمل المنظمة في مجال تعزيز وتحديث إدارة الموارد البشرية على دعم تطوير قاعدة مواهب تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمنظمة، وفي الوقت ذاته تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين (انظر الملحق 3). وينطوي هذا على تقديم المشورة بشأن التصميم التنظيمي، وتحسين عمليات التوظيف والاختيار والانتقال والتناوب، وتقييم أداء الموظفين، وتعلّم الموظفين وتطورهم. والمجالان الرئيسيان الذي جرى التركيز عليهما خلال الفترة المالية هما تحسين إجراءات الاختيار والتوظيف وتعريف إطار جديد للكفاءات.

365- سيساعد إطار الكفاءات، الذي اعتمد في عام 2013 ليستخدم في جميع العمليات والوظائف الأساسية للموارد البشرية، على تعيين موظفين يشاركون المنظمة قيمها ولديهم الكفاءات الأساسية لكل وظيفة معينة. وسيدعم الإطار الجديد أيضا تقوية عملية إدارة الأداء، وتقييم جميع موظفي المنظمة مقابل مجموعة من التوقعات السلوكية متسقة وشفافة.

366- أدخلت المنظمة إجراءات لاختيار الموظفين منقّحة بهدف تحسين نوعية قرارات الاختيار وتقليل وقت التعيين إلى حد كبير. وتتوقع الإجراءات المبسطة الجديدة أن يكون لوظيفة الموارد البشرية دورٌ أنشط، وأن توفّر الدعم لمدير التوظيف في كل خطوة من خطوات عملية التوظيف. كذلك صدرت خطوط توجيهية منقحة لتوظيف وإدارة الخبراء الاستشاريين، تعطي مديري التوظيف قدراً أكبر من السلطة والمساءلة ضمن إطار محدد. وتوحّد الخطوط التوجيهية الجديدة العمليات، فتقلّل بذلك تكلفة إدارة هذا الجزء الكبير من القوى العاملة في المنظمة.

367- أدخلت في ديسمبر/كانون الأول 2013 سياسة تنقل في المنظمة بهدفين رئيسيين هما: دعم زيادة اللامركزية في عمل المنظمة والمساهمة في التطوير الوظيفي للموظفين. وقد أصبح النقل الجغرافي الآن إلزامياً لجميع موظفي الفئة الفنية الدوليين الذين تصنف وظائفهم الحالية على أنها تناوبية. وستجري أول عملية من هذا القبيل في عام 2014.

368- تظل تنمية ثقافة الاستناد إلى النتائج أولوية مؤسسية. وقد دعمت وظيفة الموارد البشرية في المنظمة ذلك من خلال: إدارة وقيادة برنامج التدريب على القيادة، الذي شارك فيه 61 في المائة من جميع المديرين في كل من المقر الرئيسي والميدان بحلول نهاية عام 2013؛ وإطلاق في يوليو/ تموز 2012 القاعدة المؤسسية للتعلم (learning@fao) التي توفر فرصاً تدريبية فعّالة من حيث التكلفة لموظفي المنظمة في جميع المواقع؛ والتدريب على برنامج تعلّم البرمجة

القطرية الفعّالة الذي يعزز القدرة على تحسين عمل المنظمة من حيث التركيز الاستراتيجي والصلة بالواقع والأثر على المستوى القطري.

جيم- الأداء المالي

- انخفض الإنفاق الكلي بمقدار 258 مليون دولار أمريكي (9 في المائة) في الفترة 2012-2013، ونجم ذلك أساساً عن إغلاق مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي.
- أنفقت المنظمة 99 في المائة من صافي مخصصات الميزانية المعتمدة البالغة 005.6 1 مليون دولار أمريكي.
- زادت عملية تطبيق المزيد من اللامركزية من مقدار الإنفاق المدار من المكاتب الميدانية.

استخدام الموارد

369- أحد الجوانب الرئيسية لتقرير تنفيذ البرامج هو أنه يبّلغ عن استخدام الموارد خلال الفترة المالية فيما يتعلق بتسليم المنتجات والخدمات. يوجز هذا القسم تطور واستخدام الموارد الكلية المتاحة من المساهمات المقدّرة والمساهمات الطوعية. ويشير التحليل إلى مجموع الإنفاق كما ورد في الحسابات المالية للفترة المالية، الذي بلغ 479 2 مليون دولار أمريكي للفترة 2012-2013، أي أقل بمقدار 258 مليون دولار أمريكي (9 في المائة) مما في فترة 2010-2011.

تطور الموارد الإجمالية

370- ترد أهم مصادر التمويل في *الجدول* 7 في فئتين هما:

(أ) *"الحساب العام والحسابات ذات الصلة"* الذي يشمل النشاطات الممولة من المساهمات المقدرة الناشئة عن مخصصات البرنامج العادي وما يتصل به من مصادر، بما في ذلك نشاطات دعم الاستثمار الممولة بصورة مشتركة واسترداد تكاليف الدعم، وغير ذلك من البنود ذات الصلة؛

(ب) *"حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"* الذي يشمل النشاطات الممولة من مساهمات طوعية من خلال مشاريع. بما في ذلك تلك الممولة من *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*.

371- زادت المصروفات تحت الحساب العام والحسابات ذات الصلة بمقدار 6.8 مليون دولار أمريكي (1 في المائة) عن الفترة المالية السابقة (انظر الجدول 7)، ونجم ذلك أساساً عن زيادة في مصروفات البرنامج العادي من 4.2 مليون دولار أمريكي وذلك تمشيا مع صافي الاعتمادات الأعلى بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة، وانخفاض في الفترتين 2010-2011 و 2012-2013 في المبلغ المحوّل المؤجل للفترة المالية اللاحقة على النحو الذي تأذن به اللائحة المالية التي تنظّم برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني (انظر الجدول 8).

372- انخفضت المصروفات المتعلقة *بحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمقدار* 264.5 مليون دولار أمريكي (16 في المئة)، ويعود ذلك في جزء منه إلى إغلاق مرفق الأغذية الممول من الاتحاد الأوروبي (لمزيد من التفاصيل، انظر الجدولين 7 و10).

الجدول 7: موجز عن الإنفاق حسب مصدر الأموال (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2010-2011	2012-2013	الفرق (بالدولارات الأمريكية)	نسبة الفرق
الحساب العام والحسابات ذات الصلة				
إنفاق البرنامج العادي (لـ 2012-2013 مقابل ميزانية تبلغ 1 005.6 مليون دولار أمريكي)*	991.8	996.0	4.2	0%
أنشطة الاستثمار الممولة بصورة مشتركة	38.1	35.8	(2.3)	(%6)
المساهمات الطوعية والأموال المتحصلة بمقتضى ترتيبات بين المنظمات	109.3	112.2	2.9	%3
المساهمات النقدية من الحكومات وغيرها من الإيرادات المتنوعة	16.5	18.2	1.7	%10
التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني	(18.3)	(10.7)	7.6	(%41)
الفروق في العملات ***	(12.6)	(20.2)	(7.6)	%60
غير ذلك*****	(20.4)	(20.0)	0.4	(%2)
المجموع الفرعي للحساب العام والحسابات ذات الصلة	1,104.4	1,111.2	6.8	%1
حسابات الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(لا يشمل مشاريع حالات الطوارئ)	887.6	580.9	(306.7)	(%35)
عمليات الإغاثة الخاصة (مشاريع حالات الطوارئ)	744.5	786.7	42.2	%6
مجموع المصروفات	2,736.5	2,478.8	(257.7)	(%9)

**تستثني مصروفات البرنامج العادي للفترة 2012-2013 مبلغ 8.7 مليون دولار أمريكي ممولاً من ترحيل الرصيد غير المنفق من اعتمادات الفترة 2010-2011 التي أذن بها قرار المؤتمر 2011/5.*

*** تمثل الفروق في العملات تعديلات على الإنفاق الفعلي والإيرادات الأخرى الفعلية لتعكس تحويل المعاملات باليورو المسجلة بسعر الصرف المطبق في الوازنة عوضا عن سعر الصرف المطبق في الأمم المتحدة الساري في تاريخ كل معاملة.*

***** تحت "غير ذلك"، البند الرئيسي هو مبلغ 21.1 مليون دولار أمريكي لأقساط التأمين الصحي المسجلة كخفض لالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة لأغراض الإبلاغ المالي.[14]*

[14] اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، ومع اتجاه المنظمة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أدرجت المنظمة في كشوفاتها المالية القيمة الإكتوارية الكاملة لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. وبالتالي، بداية من 2008، أصبحت المنظمة تقيد أقساط التأمين الصحي نيابة عن الموظفين المتقاعدين في كشوف التقارير المالية بطريقة تختلف عنها في كشوف تقارير الميزانية. وبالنسبة للفترة المالية 2012-2013، قيد مبلغ 21.1 مليون دولار أمريكي لمدفوعات أقساط التأمين الصحي لمصلحة الموظفين المتقاعدين كمصروفات من أجل كتابة تقارير عن الميزانية، لكنها لأغراض التقارير المالية تسجل كتخفيض في استحقاقات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

الجدول 8: التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني 2012–2013 (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2011–2010	2013–2012	التغير
اعتمادات برنامج التعاون التقني الخاصة بالفترة المالية السابقة المحولة إلى الفترة المالية الراهنة	54.2	65.5	11.3
اعتمادات برنامج التعاون التقني المؤجلة للفترة المالية التالية	(65.5)	(76.8)	(11.3)
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي في الفترة المالية السابقة المحولة إلى الفترة المالية الجارية	-	4.1	4.1
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية التالية	(6.1)	-	6.1
موارد الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية الجارية	-	-	-
موارد مرفق الإنفاق الأمني المؤجلة إلى الفترة المالية التالية	(0.8)	(3.4)	(2.6)
صافي المبلغ المحول في الفترة المالية الحالية / المؤجل إلى فترات السنتين اللاحقة)	**(18.3)**	**(10.7)**	**7.6**

برنامج العمل – الأداء

373- حسب التفويض الممنوح من المؤتمر في إطار إصلاح البرمجة ووضع الميزانية بمقتضى خطة العمل الفورية، جرى تمويل برنامج العمل للفترة 2012–2013 من المستوى المعتمد لصافي الاعتمادات ومن تقدير للتمويل الطوعي من خارج الميزانية. ويستند برنامج العمل إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق أهداف السنتين بمقتضى أطر النتائج للأهداف الاستراتيجية والوظيفية وبرنامج التعاون التقني والإنفاق الأمني.

374- يعرض الجدول 9 أداء المنظمة حسب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية مقابل ميزانية 2012–2013 لصافي اعتمادات البرنامج التقني والتقديرات الخاصة بالأنشطة خارج الميزانية. والتقديرات وتوزيع الأبواب للموارد من خارج الميزانية هي التي نُشرت في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013 [15] في فبراير/ شباط 2011. وقد نقّح توزيع أبواب الميزانية لصافي اعتمادات البرنامج العادي عدة مرات خلال الفترة المالية بسبب عملية التغيير التحولي. وتوزيع ميزانية البرنامج العادية في الجدول 9 هو الذي وافق عليه مجلس المنظمة في ديسمبر/ كانون الأول 2012. [16]

375- لا بد أن يختلف تنفيذ المخصصات الصافية للبرنامج العادي عما كان مقرراً نتيجة عوامل مثل التغير في الأولويات الذي يعكس المتطلبات الخارجية المتغيرة والتدابير التي تتخذ للاستجابة لاحتياجات الأعضاء الأكثر إلحاحاً؛ والتضخم غير المدرج في الميزانية؛ والتكاليف غير المنظورة؛ وتأثير أسعار الصرف. ففي الفترة 2012 –2013، أنفقت المنظمة 99 في المائة من المخصصات الصافية البالغة 005.6 1 مليون دولار أمريكي، ما أسفر عن نقص في الإنفاق قدره 9.6 مليون دولار أمريكي. ويرحل هذا المبلغ إلى فترة 2014–2015 على النحو الذي أذن به قرار المؤتمر 7/2013 لأية مصاريف إضافية لمرة واحدة مرتبطة بالتغيرات التحولية.

[15] الوثيقة C 2011/3.

[16] الوثيقة CL 145/3.

376– وفقاً للمادة 4–5(ب) من اللائحة المالية، قُدم الأداء النهائي بالمقارنة مع الميزانية إلى اللجنة المالية خلال دورتها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 للاطلاع على النتائج الشاملة للموازنة للفترة 2012–2013 وعمليات النقل فيما بين أبواب الميزانية.[17] وتُحول أية أرصدة غير منفقة في برنامج التعاون التقني والمصروفات الرأسمالية والمصروفات الأمنية إلى الاستخدام في الفترة المالية التالية إعمالا للائحة المالية السارية للمنظمة، ولذا فإنها ترد في *الجدول* 9 على أنها أنفقت بالكامل.

377– في إطار *التنفيذ من خارج الميزانية*[18]، بلغت المصروفات 127 مليون دولار أمريكي، أي أنها كانت أعلى بنسبة 9 في المائة من المبلغ المقدّر في برنامج العمل والميزانية. ويعزى ذلك إلى التوقعات الحريصة المستخدمة للتنبؤ بهذه الموارد، نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بمثل تدفقات الأموال هذه.

[17] الوثيقة 151/7.

[18] تشمل المصروفات في عمود من خارج الميزانية أرباح الدخل المعتمدة للحساب العام؛ ويتماشى ذلك مع عرض برنامج العمل والموازنة للفترة 2012–2013، حيث تم إدراج أرباح الدخل كجزء من الموارد من خارج الميزانية.

الجدول 9: :أداء برنامج العمل 2012-2013 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

	تنفيذ البرنامج العادي			التنفيذ من خارج الميزانية			مجموع التنفيذ		
الهدف الاستراتيجي/الوظيفي	صافي مخصصات برنامج العمل والميزانية	مصروفات صافي مخصصات الميزانية *	المصروفات (بالزيادة)/النقص	التوقعات من خارج الميزانية لبرنامج العمل الميزانية	المصروفات من خارج الميزانية	الإنفاق مقابل الميزانية المتاحة بالزيادة/النقص	مجموع الميزانية المتوقعة	مجموع المصروفات	الإنفاق مقابل الميزانية المتاحة بالزيادة/النقص
ألف	60,191	59,607	584	262,504	229,888	32,616	322,695	289,495	33,200
باء	37,145	35,676	1,469	131,214	149,333	(18,119)	168,359	185,009	(16,650)
جيم	67,614	63,822	3,792	86,092	78,641	7,451	153,706	142,463	11,243
دال	33,022	31,136	1,886	17,576	21,295	(3,719)	50,598	52,431	(1,833)
هاء	51,410	49,228	2,182	57,254	77,293	(20,039)	108,664	126,521	(17,857)
واو	72,250	69,391	2,859	112,004	169,718	(57,714)	184,254	239,109	(54,855)
زاي	48,223	47,920	303	34,712	62,709	(27,997)	82,935	110,629	(27,694)
حاء	95,196	92,186	3,010	116,047	180,794	(64,747)	211,243	272,980	(61,737)
طاء	8,177	8,056	121	401,675	337,299	64,376	409,852	345,355	64,497
كاف	21,756	19,947	1,809	9,972	13,284	(3,312)	31,728	33,231	(1,503)
لام	39,885	41,281	(1,396)	81,896	74,829	7,067	121,781	116,110	5,671
خاء	207,784	207,042	742	33,687	63,229	(29,542)	241,471	270,271	(28,800)
ذال	95,111	103,445	(8,334)	47,128	59,433	(12,305)	142,239	162,878	(20,639)
برنامج التعاون التقني	116,027	116,027	0	0	0	0	116,027	116,027	0
مصروفات غير منظورة	600	0	600	0	0	0	600	0	600
المصروفات الرأسمالية	26,439	26,439	0	0	0	0	26,439	26,439	0
مصروفات الأمن	24,809	24,809	0	1,139	2,579	(1,440)	25,948	27,388	(1,440)
المجموع	**1,005,639**	**996,011**	**9,628**	**1,392,898**	**1,520,323**	**(127,425)**	**2,398,539**	**2,516,336**	**(117,797)**

** تم تعديل الإنفاق في الهدفين الوظيفيين خاء وذال (البابان 12 و 13) لاستبعاد تكاليف الاستثمار لخطة العمل الفورية للفترة 2012-2013 التي تم تمويلها من الرصيد غير المنفق وقدره 8.7 دولار من اعتمادات 2010-2011، رحلت حسبما أذن قرار المؤتمر*

	تنفيذ البرنامج العادي			التنفيذ من خارج الميزانية			مجموع التنفيذ		
الهدف الاستراتيجي/الوظيفي	صافي مخصصات برنامج العمل والميزانية	مصروفات صافي مخصصات الميزانية *	المصروفات (بالزيادة)/النقص	التوقعات من خارج الميزانية لبرنامج العمل الميزانية	المصروفات من خارج الميزانية	الإنفاق مقابل الميزانية المتاحة بالزيادة/النقص	مجموع الميزانية المتوقعة	مجموع المصروفات	الإنفاق مقابل الميزانية المتاحة بالزيادة/النقص

*2011/5.

378- استأثر المقر الرئيسي بـ 65 في المائة من مجموع مصروفات البرنامج العادي في الفترة 2012-2013 (انظر الشكل 2)، وهي أقل بنسبة 3 في المائة عن الفترة 2010-2011، ما يدل على النتائج المالية المتوقعة لزيادة لامركزية أنشطة المنظمة. خصوصا، أن حصة الإنفاق في ممثليات المنظمة زادت من 10 إلى 12 في المائة في المائة بين الفترتين 2010-2011 و 2012-2013

الشكل 2 : المصروفات في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، 2012-2013

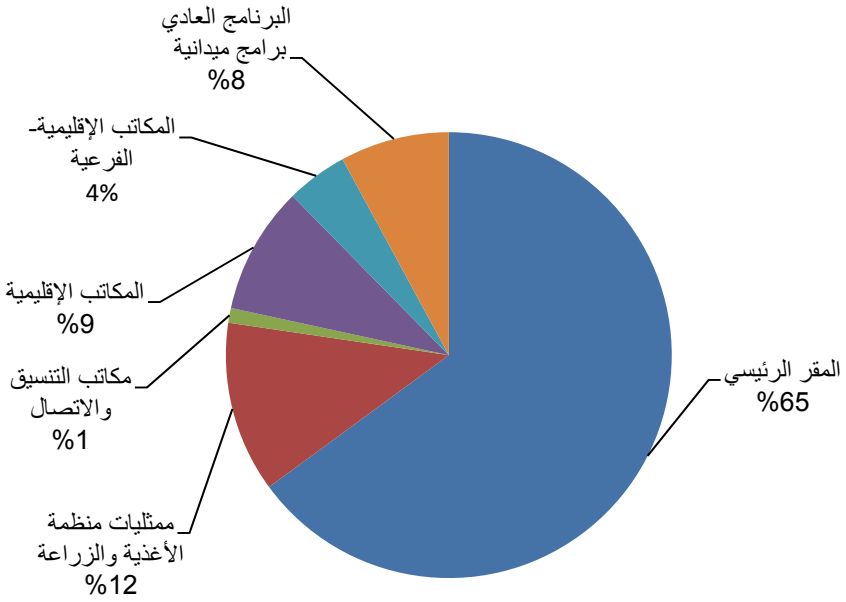

379- يظهر الشكل 3 مصروفات موارد البرنامج العادي ومن خارج الميزانية خلال الفترة المالية 2012-2013 كحصة من مجموع النفقات. ويتضمن هذا الشكل أيضاً توزيع المصروفات من خارج الميزانية حسب النوع: المكاتب الميدانية وحالات الطوارئ وتقديم الدعم إلى البرنامج العادي.

380- خلال فترة 2012-2013 بلغت حصة مصروفات البرنامج العادي 46 في المائة من مجموع المصروفات، منها 4 في المائة لبرنامج التعاون التقني. ومقارنة بالفترة 2010-2011، زادت حصة البرنامج العادي من 42 إلى 46 في المائة، بسبب الانخفاض في المصروفات من خارج الميزانية. وضمن فئة الموارد من خارج الميزانية، استأثرت مشاريع المساعدة الطارئة بأكبر حصة (49 في المائة)، تلتها المشاريع الميدانية من غير حالات الطوارئ (35 في المائة)، والدعم من خارج الميزانية المقدم إلى البرنامج العادي (16 في المائة).

الشكل 3: مصروفات البرنامج العادي ومن خارج الميزانية كنسبة من إجمالي المصروفات في 2012-13، وتوزيع المصروفات من خارج الميزانية حسب النوع

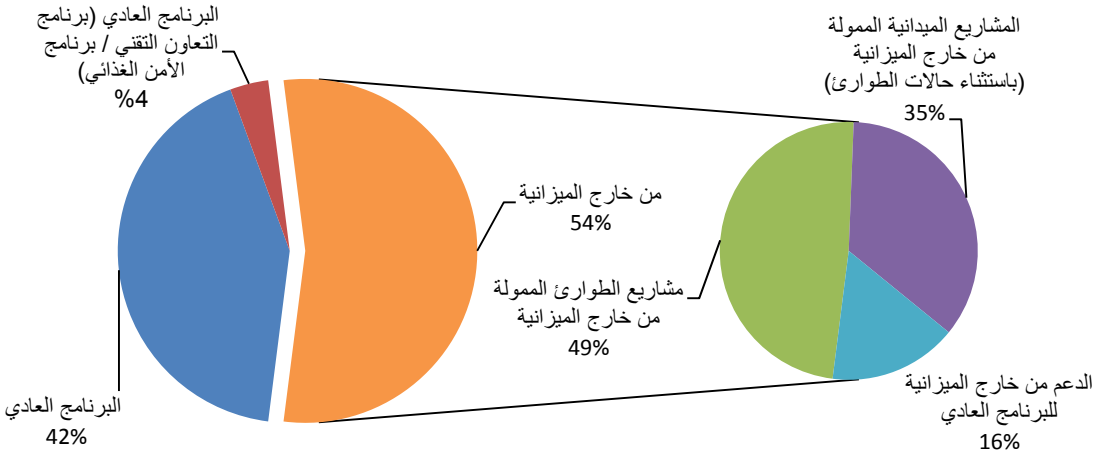

البرنامج الميداني للمنظمة والدعم من خارج الميزانية لتسليم البرنامج العادي

381- كما يبين الجدول 10، وصل مجموع مصروفات البرنامج الميداني للمنظمة (باستثناء الدخل) والدعم المقدم من خارج الميزانية لتسليم البرنامج العادي 1 450.1 مليون دولار أمريكي، بانخفاض مقداره 256.7 مليون دولار أمريكي مقارنة بالفترة 2010–2011. ونجم ذلك أساساً عن إغلاق مرفق الأغذية الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 211 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، ومقارنة بالفترة 2008-2009، زادت المصروفات من خارج الميزانية في الفترة 2012-2013 بمقدار 223.2 مليون دولار أمريكي.

الجدول 10: الدعم المقدم من البرامج الميداني ومن خارج الميزانية إلى البرنامج العادي بحسب نوع المساهمة (بملايين الدولارات الأمريكية) *

الوصف	2009-2008	2011-2010	2013-2012
التنفيذ المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
نشاطات غير الطوارئ	8.2	3.3	4.7
مساعدات الطوارئ	-	9.8	4.9
المجموع الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	*8.2*	*13.1*	*9.6*
حسابات الأمانة			
نشاطات غير الطوارئ			
برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات	319.9	401.6	388.8
برنامج الموظفين الفنيين المزاملين	14.0	15.0	10.9
حسابات الأمانة الأحادية	133.7	94.3	108.3
برامج الشراكة بين المنظمة والجهات المانحة	9.1	14.5	16.3
مرفق الأغذية المشترك بين المنظمة والاتحاد الأوروبي	0.4	211.2	0.0
برنامج الأمم المتحدة المشترك	16.3	71.4	66.3
حسابات أمانة أخرى تابعة للأمم المتحدة	13.7	15	10.1
تليفود	3.8	3.4	4.1
حسابات أمانة متعددة الأطراف	37.7	63.3	89.4
المجموع الفرعي لغير حالات الطوارئ	**548.2**	**889.7**	**694.2**
المساعدة في حالات الطوارئ **			
عمليات الإغاثة الخاصة – عام	558.7	673.1	607.2
برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات	-	30.4	31.3
حسابات الأمانة الأحادية	-	6.6	7.3
برنامج الأمم المتحدة المشترك	-	5.5	9.7
المجموع الفرعي لمساعدات الطوارئ – حسابات الأمانة	**558.7**	**715.6**	**655.6**
المجموع الفرعي لحسابات الأمانة	*1,106.9*	*1,605.3*	*1,349.8*
مجموع التمويل الخارجي	**1,226.9**	**1,706.8**	**1,359.4**
البرنامج العادي			
برنامج التعاون التقني	*109.8*	*72.4*	78.6
برنامج التعاون التقني (طوارئ)	-	*15.8*	12.1
البرنامج الخاص للأمن الغذائي	*2.0*	*0.2*	
مجموع البرنامج العادي	***111.8***	***88.4***	**90.7**
مجموع البرامج الميدانية (يشمل البرنامج العادي، و لا يشمل الدخل)	**1,218.7**	**1,703.5**	**1,450.1**

** لا يتضمن مجموع المصروفات من خارج الميزانية تكاليف دعم المشاريع كمبالغ مقيدة في الحساب العام*

*** قبل الفترة 2010-2011، لم يكن يعترف إلاّ بالمساعدات المقدمة بموجب عمليات الإغاثة الخاصة على أنها مساعدات في حالات الطوارئ. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج التعاون بين المنظمة والحكومات وغيرها من مصادر التمويل كانت تقدم في كثير من الأحيان مساعدات في حالات الطوارئ. ولذلك تشمل "حسابات أمانة أخرى تابعة للأمم المتحدة" المساعدات في حالات الطوارئ بصرف النظر عن مصدر التمويل. و لا تتوفر بيانات المصروفات المتعلقة بالمساعدات في حالات الطوارئ في إطار هذه الفئات عن الفترة 2008-2009.*

382- يبين الجدول **11** المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي مرتبة حسب نفقات المشاريع ذات الصلة في الفترة 2012-2013، مقارنة بفترتي السنتين السابقتين. خلال الفترة 2012–2013، كان هناك 26 مصدر تمويل خارجياً بمساهمات بلغت أكثر من 10 ملايين دولار أمريكي، شكلت 87.9 في المائة من مصادر التمويل جميعها. وكان لدى كثر من 500 2 مشروع من خارج الميزانية مستوى معين من النشاط في فترة السنتين. وظل تمويل الجهات المانحة المتعددة لبرامج محددة أو مشاريع كبيرة يشكّل عنصرا رئيسيا في التسليم. فكان هناك 157 برنامج ومشروع بنفقات تزيد على مليوني دولار أمريكي، وهو ما يمثل 51 في المائة من مجموع التسليم.

الجدول :11: مصادر التمويل الخارجي بملايين الدولارات الأمريكي*

الجهة المانحة	2008-09	2010-11	2012-13
الاتحاد الأوروبي	189.7	414.2	195.4
مرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي	0.4	211.2	5.2
مساهمات متعددة الأطراف	116.3	135.7	197.6
الولايات المتحدة الأمريكية	81.4	160.0	116.3
إسبانيا	64.7	142.7	76.0
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة	63.4	86.6	72.3
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحساب الأمانة المشترك للجهات المانحة الذي يديره البرنامج	56.6	96.0	65.1
المملكة المتحدة	24.2	31.5	60.1
اليابان	24.8	46.8	53.8
إيطاليا	57.1	58.9	42.7
كندا	10.1	21.7	39.7
بلجيكا	28.9	32.5	37.4
مرفق البيئة العالمي	7.2	27.4	28.5
ألمانيا	19.4	25.4	27.0
النرويج	28.7	20.3	22.5
السويد	56.9	26.9	22.2
البرازيل	12.3	13.5	19.6
الحساب المشترك للأعمال الإنسانية في السودان والصومال	25.9	27.8	14.4
البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية	12.2	18.3	15.5
هولندا	33.4	20.1	12.7
أستراليا	10.2	22.8	9.7
المجموع الفرعي لأكبر 20 جهة مانحة	923.4	1,402.10	1,128.6
البلدان المانحة الأخرى	138.3	162.3	161.9
جهات مانحة أخرى	41.9	42.8	19.8
جهات مانحة أخرى من الأمم المتحدة	11.6	11.4	49.0
المجموع الفرعي	191.8	216.5	230.8
المجموع	1,115.20	1,618.60	1,359.4

**مجموع المصروفات من خارج الميزانية لا يتضمن تكاليف دعم المشاريع كمبالغ معتمدة في الحساب العام. ووفقا للسياسة المحاسبية للمنظمة، فإن مساهمات حساب الأمانة تحدد عندما يتم التكبد الفعلي للمصروفات.*

دال – تكلفة دعم البرامج الميدانية

383– يشكل تقديم المساعدة الفنية جزءاً من ولاية المنظمة، على النحو الوارد في المادة طاء– 3– ألف من الدستور والتي تنص على ما يلي: " يكون من وظائف المنظمة أيضاً تقديم المساعدات الفنية التي تطلبها الحكومات". ويمكن أن تُقدَّم المساعدة الفنية من البرنامج العادي– وبخاصة في إطار برنامج التعاون الفني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي[19] ومن موارد من خارج الميزانية في إطار برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات، وحساب الأمانة الأحادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[20] وغير ذلك من الترتيبات بشأن تقديم المساهمات الطوعية للبرامج الميدانية. وتشمل المساهمات الضرورية للمساعدات التقنية والدعم للنشاطات من خارج الميزانية (1) خدمات الدعم التقني التي تقدم بصفة عامة مباشرة للأعضاء؛ (2) خدمات الدعم الإداري والتشغيلي لضمان التسليم الفعال للنشاطات التي تُحدَد من خلال المشروعات سواء أكانت مموَّلة من البرنامج العادي (مثل مشروعات برنامج التعاون التقني) أو من موارد من خارج الميزانية.

384– وبذلت المنظمة جهوداً متسقة لقياس تكاليف دعم البرامج الميدانية وغيرها من النشاطات المموَّلة من خارج الميزانية والإبلاغ عنها بطريقة تتّسم بالشفافية. ويتحقق ذلك من خلال المسح السنوي لقياس العمل الذي يشتمل استكمال استبيان مفصل بواسطة الموظفين المعنيين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وقد استخدمت البيانات الناشئة عن ذلك بطرق متعددة:

(أ) في حالة خدمات الدعم التقني، لتوفير تقديرات عن مدى الوقت الذي يخصّصه الموظفون، وما يرتبط بذلك من تكاليف في إطار البرنامج العادي، لتقديم هذه الخدمات؛

(ب) في حالة خدمات الدعم الإداري والتشغيلي، لتوفير أساس واقعي لتحديد معدلات استرداد تكاليف خدمة المشروعات ولتيسير الإجراءات الرامية إلى الحدّ من هذه التكاليف أو تحسين وسائل استرجاع التكاليف

خدمات الدعم التقني

385– تراجع مجموع تكاليف خدمات الدعم التقني فيما بين 2010–2011 و2012–2013 من 104.8 مليون دولار أمريكي إلى 99.4 مليون دولار أميركي (انظر الشكل .....) نتيجة لتقلص مستوى الأنشطة من خارج الميزانية خلال الفترة المالية. غير أن تكاليف خدمات الدعم التقني كنسبة مئوية من مجموع التسليم ارتفعت من 6.1 المائة إلى 6.9 في المائة، ما يبيّن طلباً مطرداً إن لم يكن متزايداً على المهارات الفنية للمنظمة.

[19] برنامج التعاون الفني (TCP)؛ البرنامج الخاص للأمن الغذائي (SPFS)

[20] برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات (GCP)؛ وحساب الأمانة الأحادي (UTF)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

*الجدول 12 : خدمات الدعم التقني**

	2011-2010 (بملايين الدولارات الأميركية)	2013-2012 (بملايين الدولارات الأميركية)
مجموع التسليم من خارج الميزانية وبرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي	1 706.8	1 450.1
مجموع تكاليف خدمات الدعم التقني	104.8	99.4
المجموع كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق	**6.1%**	**6.9%**

* *تتضمن الأرقام آثار التقلبات في تكاليف الموظفين لكي تعكس التكاليف الفعلية بسعر الصرف الذي وضعت به الميزانية فيما بين اليورو والدولار الأمريكي.*

386- وتمثل تكاليف خدمات الدعم التقني البالغة 99.4 مليون دولار أمريكي التكاليف التقديرية لوقت الموظفين في إطار البرنامج العادي الذي خصص لتوفير هذه الخدمات. ومن هذا المبلغ جرى استرداد 27.6 مليون دولار أمريكي في 2012–2013 (29.7 مليون دولار في 2010–2011) من المشروعات في شكل استرداد التكاليف. ويتّسق معدل الاسترداد البالغ 27.8 في المائة في الفترة 2012–2013 مع النسبة في فترتي السنتين السابقتين (28.3 في المائة في 2010–2011، و27.5 في المائة في 2008–2009).

387- وخُصِّصت في المتوسط نسبة تبلغ 28 في المائة من وقت الموظفين الفنيين لتوفير الخدمات التقنية في 2012–2013 (انظر الجدول 13)، أي بزيادة 2 في المائة عن نسبة 26 في المائة المسجلة في الفترة 2010–2011. و ما زال الموظفون في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية يمضون نسبة من وقتهم (38 في المائة و35 في المائة على التوالي) في هذه الخدمات تزيد عن تلك الخاصة بالموظفين في المقر الرئيسي (22 في المائة). وكان الهدفان الاستراتيجيان اللذان حصلا على أعلى نسبة من وقت الموظفين المرتبط بخدمات الدعم التقني هما؛ *ألف- تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام* (34 في المائة) و*كاف- زيادة الاستثمار العام والخاص والأكثر فعالية في الزراعة والتنمية الريفية* (39 في المائة).

الجدول 13: نسبة وقت موظفي الفئة الفنية في الإدارات الفنية في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية الذي خُصص لتقديم خدمات الدعم التقني، 2012–2013

الهدف الاستراتيجي	المقر الرئيسي(%)	المكتب الإقليمي (%)	المكتب الإقليمي الفرعي (%)	المجموع (%)
ألف	27	41	42	34
باء	28	44	35	34
جيم	27	54	33	32
دال	16	30	26	21
هاء	15	33	41	23
واو	29	35	43	33
زال	22	36	52	26
حاء	22	33	34	27
طاء	31	52	47	33
ياء	20	44	37	30
كاف	26	61	34	39
برنامج التعاون التقني		14	0	14
فاء	21	24	27	24
صاد	1	3	7	4
المتوسط	**22**	**38**	**35**	**28**

388– وقد ازدادت نسبة خدمات الدعم التقني التي يوفرها الموظفون في المكاتب الميدانية بصورة ملحوظة حتى باتت المصدر الرئيسي لهذه الخدمات خلال الفترة 2012–2013. ومع الأخذ في الاعتبار الأعداد النسبية للموظفين في كل موقع، فالموظفون في المكاتب الميدانية قدموا 67 في المائة من خدمات الدعم التقني (الشكل.4) مقارنة مع 45 في المائة في الفترة 2010–2011.[21] وأمّا الموظفون في المقر الرئيسي فقد وفّروا 33 في المائة من خدمات الدعم التقني في الفترة 2012–2013 مقارنةً مع نسبة 55 في المائة في الفترة 2010–2011.

[21] الوثيقة C 2013/8 الرسم 17.

الشكل 4: تقديم خدمات الدعم التقني من موظفي الفئة الفنية، 2012–2013

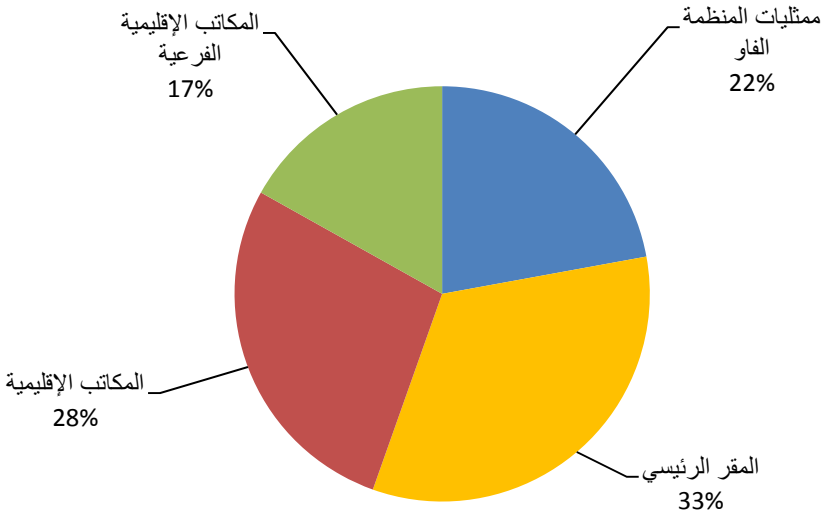

389– ويبيّن الشكل 5 التوزيع الإقليمي لخدمات الدعم التقني. فالنسبة المئوية الأعلى من وقت الموظفين (أكثر من 35 في المائة) كانت في المكاتب الإقليمية الفرعية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ. وأمّا المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية في جميع الأقاليم الأخرى، فقد خصصت أكثر من 30 في المائة من وقت موظفيها الفنيين في تقديم خدمات الدعم التقني في الفترة 2012–2013.

الشكل 5: النسبة المئوية من وقت الموظفين الفنيين الذي خُصِّص لدعم البرامج الميدانية، 2012–2013

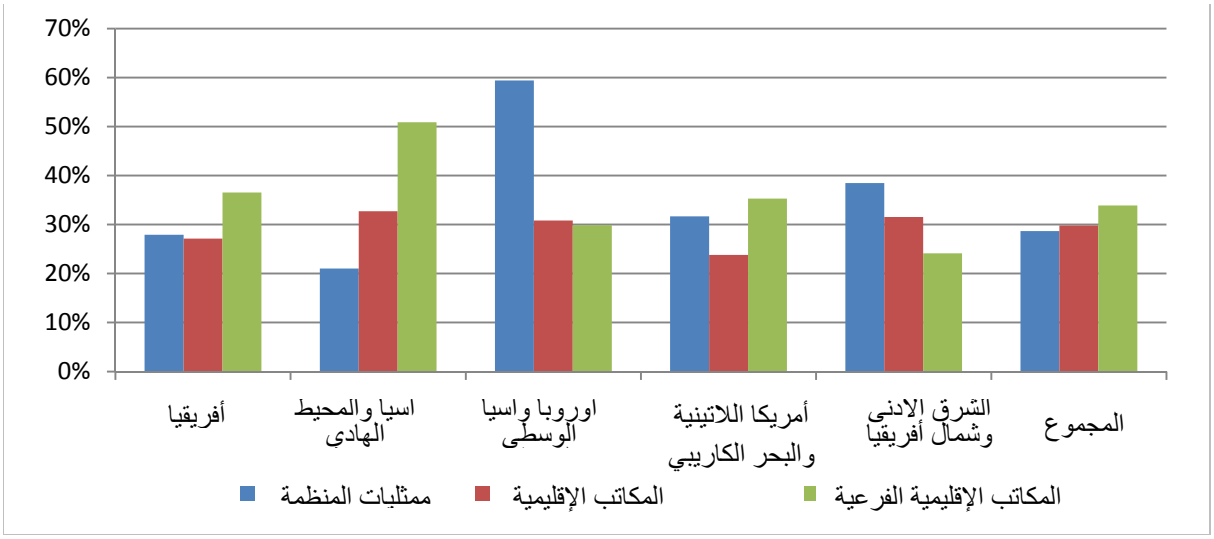

خدمات الدعم الإداري والتشغيلي

390- تتكون تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي من تكاليف غير مباشرة متباينة يمكن أن تكون مرتبطة بتسليم مدخلات المشروعات المباشرة.[22] واستمرت الاتجاهات في إدارة هذه التكاليف في التحسّن: ارتفع معدل استرداد هذه التكاليف من ميزانيات المشاريع؛ وهي تشكّل نسبة متراجعة من إجمالي تكاليف المشاريع.

391- وفي الفترة المالية 2012–2013، بلغ مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي 139.4 مليون دولار أمريكي، مما يمثل انخفاضاً قدره 23.8 مليون دولار أمريكي مقارنةً بالفترة المالية 2010–2011 (الجدول 14). وتم استرداد 99 في المائة من هذه التكاليف من ميزانيات المشاريع في الفترة 2012–2013، أي زيادة بنسبة 16 في المائة منذ الفترة 2008–2009. وقد تأتت هذه الزيادة في استرداد التكاليف بصورة رئيسية من الترشيد والتعديلات الهيكلية في الشعب الإدارية.

الجدول 14: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي والمبالغ المسددة من ميزانيات المشاريع (البرنامج الميداني وغيرها من الأنشطة الممولة من خارج الميزانية)

	2009–2008 (مليون دولار أمريكي)	**2011–2010 (مليون دولار أمريكي)**	**2013–2012 (مليون دولار أمريكي)**
تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي	144.1	163.2	139.4
المبالغ المسددة*	106.9	137.8	125.4
تكاليف الدعم قيد الاسترداد	**37.2**	**25.4**	**14.0**
النسبة المئوية الصافية للتكاليف المستردة	**%74.2**	**%84.4**	**%90.0**

**يضم تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي كتكاليف مباشرة مستردة*

392- تراجعت كلفة الدعم الإداري والتشغيلي بالتناسب (15 في المائة) مع المبلغ ذاته كمصروفات المشاريع من خارج الميزانية، ومشاريع برنامج الدعم التقني والبرنامج الخاص بالأمن الغذائي. ونتيجةً لذلك، وعلى الرغم من أن مصروفات المشاريع تراجعت، لم تتغير تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي بالنسبة إلى إجمالي نفقات المشروع منذ الفترة 2010–2011، وبقيت بنسبة 9.6 في المائة (الجدول 16).

[22] تشمل خدمات الدعم الإداري والتشغيلي: توظيف العاملين في المشروعات وتقديم الإحاطات والخدمات لهم؛ وتنسيب الزمالات وتقديم الخدمات لها وصياغة الخطط الدراسية؛ واختيار وشراء الإمدادات والمعدات؛ وإعداد العقود وإضفاء الطابع الرسمي عليها؛ وإعداد الميزانيات ورصدها ومراجعتها ومراقبة نفقات المشروعات؛ واستلام الأموال وتعهدها وصرفها؛ وصيانة حسابات المشروعات والإبلاغ المالي وتقديم الدعم لموقع المراجعات الخارجية والداخلية والتوصية بالأفراد المؤهلين؛ وتنسيق تنفيذ المشروعات والإشراف عليها (الوثيقة FC 93/4)

الجدول 15: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي مقابل إنفاق المشروع

	2009–2008 (بملايين الدولار الأمريكي)	2011–2010 (بملايين الدولار الأمريكي)	2013–2012 (بملايين الدولار الأمريكي)
مجموع تسليم المشروعات من خارج الميزانية والخاصة ببرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي	1 226.9	1 706.8	1 450.1
تكاليف التشغيل في حالات الطوارئ	29.1	32.0	24.6
جميع التكاليف الأخرى للدعم الإداري والتشغيلي	115.0	131.2	114.8
مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي	144.1	163.2	139.4
مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي كنسبة مئوية من تسليم المشروع	**%11.8**	**%9.6**	**%9.6**

ملاحظة: تشتمل الأرقام تأثير الفروق في تكاليف الموظفين على عكس التكاليف الفعلية على أساس سعر الصرف الذي أعدت على أساسه الميزانية فيما بين اليورو والدولار الأمريكي. وقد أعيد تحديد التكاليف لتشمل التكاليف غير المباشرة الإضافية

393- لتحسين استرداد التكاليف التي يتكبدها[23] البرنامج العادي، إنما التي توجهها أنشطة من خارج الميزانية، أدرجت المنظمة في الفترة 2012–2013 آلية جديدة– العملية المحسنة لاسترداد التكاليف. وقد وسّعت هذه الآلية نطاق استرداد التكاليف بحيث تشمل تكاليف مساحات المكاتب في المقر الرئيسي، والأمن ونظم المعلومات والتكنولوجيا كتحسين لتكاليف موظفي المشروع من أجل استرداد هذه التكاليف التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى العاملين في البرامج والمشاريع. وقد طُبّقت الآلية في الأساس في القمر الرئيسي خلال الفترة 2012–2013. وفي نهاية عام 2013، كانت قد ولّدت مبالغ مستردة بقيمة 10.1 مليون دولار أميركي، ومنها 6.3 مليون دولار أميركي لتكاليف متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و1.9 مليون دولار أميركي لتكاليف الأمن، و1.9 مليون دولار أميركي لتكاليف شغل المكاتب.

[23] المنظمة ملتزمة بموجب المادة 6-7 من اللائحة المالية في نصوصها الأساسية لاسترداد التكلفة الكاملة لدعم البرنامج العادي للمشاريع من خارج الميزانية.

هاء– تعبئة الموارد

الملامح البارزة

- قامت المنظمة بتعبئة 1.7 مليار دولار أميركي من الموارد من خارج الميزانية خلال فترة السنتين 2012–2013، على الرغم من الريبة الاقتصادية العالمية.
- راجعت المنظمة استراتيجياتها للتعاون بين بلدان الجنوب وتعبئة الموارد وإدارتها خلال عام 2013.
- تشكل تجربة واختبار تدريبات أدوات خاصة بتعبئة الموارد بحيث ركيزة أساسية في توفير المعلومات لمثلي البلدان الأعضاء في المنظمة بهدt تعزيز المعارف والمهارات لإقامة شراكات ابتكارية.

لمحة عامة

394– تعتمد المنظمة اعتماداً كبيراً في تسليم برنامج عملها على ضمان التمويل بالإضافة إلى الاشتراكات المقدرة، وعلى الرغم من الريبة الاقتصادية العالمية، بقيت الاشتراكات الطوعية مستقرة نسبياً في السنوات الأربعة الماضية، وللفترة المالية 2012–2013، قامت المنظمة بتعبئة مبلغ 1.7 مليار دولار أميركي من الموارد من خارج الميزانية. وقد أثبتت الدروس المستمدة خلال فترة السنتين أنه كلّما كانت الشراكة وطرائق العمل فعالة، تمكّنت المنظمة من التركيز بفعالية أكبر على أولويات الأعضاء كما تمّ الاتفاق عليها في الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

تشكيل الاشتراكات الطوعية التي جرت تعبئتها في الفترة 2012–2013

395– تبحث المنظمة عن تمويل طوعي لتكملة التمويل من البرنامج العادي بهدف دعم البرامج العالمية الرئيسية؛ وأنشطة المساعدة الطارئة، وبخاصة أنشطة المساعدات الإنسانية؛ والبرنامج الميداني، وبخاصة أنشطة التنمية.

الجدول 16: الاتجاه العام حسب فئة التمويل الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

	الفترة المالية 2011–2010	الفترة المالية 2013–2012	النسبة المئوية للتغيير
الرئيسي	280	295	%5
الميداني	564	671	%19
الطارئ	804	735	%9-
مجموع الموافقات الجديدة	1 648	1 701	%3

396– ازداد التمويل الطوعي الذي جرت تعبئته لبرامج المنظمة الرئيسية والميدانية بنسبة 5 و 19 في المائة على التوالي في الفترة 2012–2013 مقارنة بالفترة 2010–2011 في حين أن الاشتراكات الطوعية التي تمّت تعبئتها للمساعدات الطارئة تراجعت بنسبة 9 في المائة (الجدول 16). وتشكل هذه الزيادة في التمويل الرئيسي انقلاباً مرحباً به لاتجاه دام ثلاث سنوات، وشهد تراجعاً ملحوظاً في تمويل البرامج الرئيسية.

آليات التمويل الابتكارية والتقليدية

397- وطّدت المنظمة على نحو أكبر شراكاتها التقليدية، وسعت إلى تنويع قاعدة شراكاتها عبر استخدام طرق ابتكارية. وخلال الفترة المالية، استخدمت المنظمة على نحو مكثف أشكالاً ابتكارية من الشراكات، بما في ذلك الدعم من خلال الحسابات الائتمانية الأحادية، والقطاع الخاص والتعاون بين بلدان الجنوب. وتدرّ هذه الآليات الابتكارية أموالاً أقل تخصيصاً كما توفّر مرونةً أكبر.

398- بيد أن حصةً ملحوظة من الاشتراكات الطوعية تبقى غير قابلة للتنبؤ. بالفعل، أكثر من 40 في المائة من الاشتراكات الطوعية تُوجّه إلى المساعدة في الحالات الطارئة التي لا يمكن وضع توقع محدّد لها. وعلاوةً على ذلك، ومع مراعاة اللامركزية في قرارات التمويل على الصعيد القطري، يبقى توقّع الاشتراكات الطوعية والتخطيط لها تحدياً كبيراً.

399- وتوجد ثلاثة أشكال رئيسية من طرق التمويل الابتكارية (الجدول 17):

(أ) الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، وهي شكل من أشكال التمويل التجميعي، تمّت تعبئة 187 مليون دولار أميركي فيها خلال الفترة 2012–2013 مقارنة بمبلغ 168 مليون دولار أميركي في الفترة 2010–2011.

(ب) البرامج المشتركة للأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

(ج) الصناديق الاستئمانية الأحادية، حيث تموّل البلدان برامجها الخاصة عبر المنظمة. يمثل مصدر التمويل هذا ما مجموعه 10 في المائة من الاشتراكات الطوعية المعبّأة للفترة 2012–2013 (النسبة المئوية ذاتها المسجلة في الفترة 2010–2011)، مع الموافقة على أكثر من 175 مليون دولار أميركي (160 مليون دولار أميركي في الفترة 2010–2011) و38 بلداً مشاركاً. كانت هذه الطريقة قائمة بحدّ ذاتها منذ زمن بعيد. ويكمن الابتكار في توسيعها لتشمل شركاء جدد أو توسيع نطاق اتفاقات قائمة. والمملكة العربية السعودية هي المستخدم الأكبر للصناديق الاستئمانية الأحادية.

الجدول 17: طريقة الشراكة

طريقة الشراكة			2012-2013
تقليدية	المجموع		1,087
ابتكارية	المجموع		614
	أنواع طرائق ابتكارية من التمويل	متعدد الشركاء	187
		الصندوق الاستئماني الأحادي	175
		الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين في الأمم المتحدة	252

400- وتمّ توفير حوالي 30 في المائة من الأموال الابتكارية عبر المسار المتعدد الأطراف. فالصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وحسابات الأمانة العالمية والإقليمية هي الوسائل المفضلة لدى المنظمة للشراكة في الموارد. ومثال على

ذلك الصندوق الاستئماني التضامني الأفريقي للأمن الغذائي (أنشئ في 2012 خلال المؤتمر الإقليمي للمنظمة لأفريقيا وأُطلق في يوليو/تموز 2013)؛ وحساب الأمانة الخاص بالاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، الذي تتولى المنظمة إدارته؛ وآلية التمويل المتعددة الشركاء للمنظمة. وإن تقييماً خارجياً لهذه الآلية، أُجري عام 2013 أدى إلى تجديدها، واتساقها مع الأهداف الاستراتيجية الجديدة، مع آليات معزّزة في مجال الرصد، والتقييم، والإبلاغ، ومع الدروس المستمدة التي تمّ اعتمادها على الصعيد الداخلي لدى وضع حساب الأمانة الخاص بالاستراتيجية العالمية.

401– وفي هذه الأثناء، وفّر الشركاء الستة الأكبر في الموارد، كما هو مبين في الجدول 18، حوالي 50 في المائة من الأموال الموافَق عليه؛ في حين وفّر شركاء الموارد العشرين الأكبر 89 في المائة من إجمالي الموارد المعبأة في فترة السنتين.

402– وتتوافق الموارد المعبأة مع مجموع الاتفاقات التي تمّ توقيعها في فترة السنتين والبالغ عددها 1900 اتفاقاً، ونصفها نشأ ونُفِّذ على الصعيد الميداني. ولهذا السبب، وضعت المنظمة تدريباً لتعبئة الموارد موجهاً إلى المهارات والمعارف المطلوبة لتعبئة فعالة للموارد في المكاتب الميدانية، ترافق بجلسات إعلام عن متطلبات التنفيذ لدى جهات مانحة محددة.

403– وخلال فترة السنتين، أعادت المنظمة وحسّنت تركيز استراتيجيتها لتعبئة الموارد وإدارتها إلى ما يلي:

(أ) الاتساق مع حاجات الإطار الاستراتيجي الجديد، على الصعيد العالمي والقطري والإقليمي/شبه الإقليمي. وضعت المنظمة توجيهات، ووفّرت دعماً عند الطلب إلى الفرق التي تحقق أهدافاً استراتيجية جديدة، وعلى المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري لوضع خطط عمل لتعبئة الموارد. وتوفر التوجيهات المرونة لخطط العمل بحيث تستجيب إلى الحاجات المتغيّرة، وتوفّر بالتالي نهجاً أكثر ديناميكية إزاء مشاركة شركاء الموارد والتفاعل بينهم. وقد أثبتت هذه الخطط أنها تشكل ميزة قوية في تحفيز مشاركة شركاء الموارد المحتملين على المستويات كافة.

الجدول 18 : الموارد المعبَّأة– شركاء الموارد العشرين الأكبر مع 2010 و2013 في ديسمبر/كانون الأول 2013 (مليون دولار أمريكي)

شريك الموارد	2010	2011	2010-2011	2012	2013	2012-2013
الاتحاد الأوروبي	116	121	237	151	176	327
الولايات المتحدة الأمريكية	110	67	176	86	59	145
المملكة المتحدة	24	14	37	41	82	124
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[24]	54	39	94	47	36	83
اليابان	47	38	85	20	48	68
المملكة العربية السعودية	7	1	9	58	7	65
حساب الأمانة المشترك للجهات المانحة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	32	38	70	34	25	59
النرويج	13	1	14	20	29	49
مرفق البيئة العالمي (المنظمة)	18	31	50	11	36	47
ألمانيا	21	7	28	10	32	43
بلجيكا	27	20	46	12	22	33
إيطاليا	33	23	55	22	11	33
السويد	19	16	35	12	15	27
سويسرا	1	6	8	7	17	24
البرازيل	10	26	37	20	4	24
هولندا	9	3	12	16	8	23
إسبانيا	74	22	95	12	8	20
البنك الدولي	4	9	13	5	14	19
متعدد الجهات	75	93	168	75	112	188
منها ممولة من آلية التمويل المتعددة الشركاء	*24*	*1*	*25*	*0*	*1*	*1*
مشاريع أخرى في الصندوق الاستئماني الأحادي	37	78	114	46	62	108
شركاء موارد آخرون	105	168	273	113	78	191
إجمالي الموافقات	**835**	**822**	**1,657**	**818**	**882**	**1,701**

(ب) **زيادة الابتكار في شراكة الموارد في المنظمة** : لتنويع مصادر التمويل، وفي أكثر من 30 مشاورة أُجريت خلال فترة السنتين، تمّ تزويد شركاء الموارد المحتملين بلمحة عامة عن الإطار الاستراتيجي المنقّح وعن الطرق الابتكارية للشراكات.

(ج) توسيع نطاق قاعدة شركاء المنظمة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. يوفر التعاون بين بلدان الجنوب فرصاً كبيرة، كما تمّت صياغة استراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب تهدف إلى توسيع نطاقها من خلال شراكات أكبر وطرائق أكثر تنوعاً ومرونة في التبادل، ما بعد نشر الخبرة في الأجل الطويل، بحث تضمّ تبادلات في الأجل الصغير، وجولات دراسية ودعماً عينياً ودعماً لتبادل التكنولوجيا.

(د) تحسين الرصد، والإبلاغ، والشفافية في الاشتراكات الطوعية. أُعطي شكل جديد للموقع الالكتروني للمنظمة المعني بتعبئة الموارد، كما تُتاح المعلومات والإحصاءات على نحو منتظم لشركاء الموارد والجمهور العام.

[24] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

واو- الإنفاق الرأسمالي

404- أنشأ قرار المؤتمر 2003/10 مرفق الإنفاق الرأسمالي لإدماج تخطيط الإنفاق الرأسمالي في إطار المنظمة المالي والخاص بوضع الميزانية. وقد أدرجت في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013 متطلبات الموارد لستة مجالات: أ) "النظام العالمي لإدارة الموارد"؛ ب) النظم الإدارية المؤسسية؛ ج) البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و د) التطبيقات التقنية المؤسسية؛ هـ) نظم إدارة المحتوى الإلكتروني والوثائق؛ و) نظم المعلومات الإدارية

النظام العالمي لإدارة الموارد والنظم الإدارية المؤسسية

405- نفّذ النظام العالمي لإدارة الموارد خلال الفترة المالية 2012-13 منصة مشتركة للنظم الإدارية ربطت للمرة الأولى المقر الرئيسي للمنظمة وكافة مكاتبها الميدانية تحت مظلة نظم إدارية واحدة. وقد أدى ذلك إلى ضبط داخلي أكبر، وإدارة أكثر فعالية وإلى زيادة الكفاءة والشفافية في العمليات الإدارية.

406- شمل برنامج تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ واستبدال نظام السفر (أطلس)؛ واستبدال النظم المحاسبية الميدانية وترقية مجموعة تطبيقات أوراكل. وقد نفذ النظام العالمي لإدارة الموارد في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية في نوفمبر / تشرين الثاني 2012، ثم عمّم تدريجياً بين ديسمبر/ كانون الأول 2012 ويونيو/حزيران عام 2013 إلى أكثر من 100 مكتب من مكاتب المنظمة القطرية. وتشمل بعض المنافع الرئيسية التي نجمت عن تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد: نشر العمليات الإدارية المشتركة، بما في ذلك النظم المتوافقة مع معايير وإجراءات المحاسبية الدولية، في جميع مكاتب المنظمة؛ وتمكين المكاتب الميدانية عن طريق دعم تفويض السلطات وتسريع عملية صنع القرار؛ وتحسين إمكانية الحصول على معلومات كاملة رفيعة الجودة عن الموارد المالية والبشرية؛ وتوفير مساءلة وشفافية ورصد أفضل لاستخدام الموارد.

407- في أعقاب تنفيذ النظم الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في عام 2012-13، تمضي الأنشطة المتبقية اللازمة لدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وفقاً للخطة، على أن يجري إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للسنوات المالية بدءاً من 1 يناير/ كانون الثاني2014.

البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

408- أنشئ إطار لأمن المعلومات وفّر، بالإضافة إلى تحسين قدرات الرصد والاستجابة التقنية ضمن الخطوط التوجيهية لمعايير الصناعة، مجموعة متسقة من سياسات أمن المعلومات. وقد حسّنت هذه الإجراءات، مقترنة بحملة توعية للمستخدمين، وضع المنظمة في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات ككل.

409- عززت خدمات الحوسبة للمستخدم النهائي بإدخال برنامج Windows 7 خلال الفترة المالية، ما أتاح الإلغاء التدريجي لبرنامج Windows XP الذي أصبح متقادما. كذلك حُسّنت البنية التحتية لغرف الاجتماعات في المنظمة، بما في ذلك ترقية معدات الترجمة الفورية ونظام البث على شبكة الإنترنت والتسجيل الصوتي للمحاضر الحرفية.

التطبيقات التقنية المؤسسية

410- أصبح تطوير "نظام عمل إحصائي"، بالاستعانة بمصادر خارجية، في مرحلة متقدمة وسيجري تسليم مكوناته النهائية الخاصة بالإنتاج الزراعي وسير الأعمال التجارية في الوقت المحدد في الأشهر الأولى من عام 2014. وبالإضافة إلى ذلك، أُدخلت تحسينات كبيرة على "بوابة الملامح القطرية" بإجراء عملية تحديث رئيسية للمحتوى وللأداء الوظيفي وللتغطية اللغوية. وبوشر العمل على "مستودع وثائق المنظمة" مع بعض التأخير، ومن المتوقع إطلاق النظام الجديد في عام 2014.

نظم إدارة المحتوى الإلكتروني والوثائق

411- انجز مشروع "نظام إدارة المحتوى" بنجاح وقد تم ترحيل موقعي شبكة الإنترنت الداخلية (الإنترانت) وشبكة الإنترنت من نظام إدارة المحتوى القديم الموروث. كذلك ثبتت وهيّأت مساحات عمل الإنترانت (Intranet) ,إنترنت الشركاء (بارتنرنيت PartnerNet) بنجاح، وأنشئ ما مجموعه 210 مساحة عمل ودرّب أكثر من 100 مستخدم. وأطلق موقع FAO.org الجديد بمناسبة مؤتمر المنظمة لعام 2013. ويتميز الموقع الشبكي الجديدة للمنظمة بتحسّن الملاحة وبمحتوى متعدد اللغات كامل وبأقسام محددة تتناول المجالات الرئيسية للمعلومات التي يطلبها أعضاء المنظمة. ويجري العمل على تحسين سير المعلومات من وإلى المكاتب الميدانية لتحقيق موقع FAO.org متسق متماسك حسن الاستجابة لجميع أصحاب المصلحة في المنظمة.

نظم المعلومات الإدارية

412- خلال الفترة المالية، جرى ترسيخ "نظام المعلومات الإدارية" كمصدر للمعلومات موثوق يعول عليه لعمليات المنظمة في جميع أنحاء العالم، وتحققت بالفعل تحسينات في الكفاءات قابلة للقياس الكمي من خلال الاستفادة من نظام المعلومات الإدارية المتكامل هذا. وأحد الأمثلة على ذلك هو الاستخدام الهائل في أرجاء المنظمة للتقارير الرسمية التي تنتج في بضع ثوان من خلال نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ما يوفّر ساعات من الجهد اليدوي لكل تقرير ويحول دون وقوع الأخطاء البشرية. كما تحققت منافع غير ملموسة من خلال تفاعلات المستخدمين مع العناصر الدينامية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وشملت هذه في الفترة 2012-13 مرفق بحث شامل في قوائم الدوام وأدوات ذكاء للأعمال في مجالات إدارة الموارد البشرية والمالية والمشتريات والسفر، وقد بلغ عدد مرات استخدامها أكثر من 77,000 مرة خلال عام 2013. ويستخدم نظام المعلومات الإدارية المتكامل اليوم أكثر من 1700 مستخدم نشط في أنحاء المنظمة موجودون في 122 بلدا.

زاي – مرفق الإنفاق الأمني

413- يغطي باب الإنفاق الأمني تغطية شاملة تكاليف الموظفين وغير الموظفين المتعلقة مباشرة بأمن وسلامة موظفي المنظمة وممتلكاتها والتي تدخل ضمن مرفق الإنفاق الأمني الذي حدده قرار المؤتمر رقم 2005/5. وهو مقسّم إلى "أمن المقر الرئيسي" و"الأمن الميداني".

الأمن الميداني

414- يتناول الأمن الميداني سلامة وأمن موظفي المنظمة في الميدان ليكفل سلامة وفعالية إنجاز الأنشطة البرامجية التي تقوم بها المنظمة ضمن ولايتها. وهو يغطي نشر سياسة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأمن؛ والتنسيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة؛ والامتثال لـ "المعايير الدنيا للأمن التشغيلي"؛ وتقديم إحاطات إعلامية لممثلي وموظفي المنظمة؛ وبعثات دعم الأمن إلى المواقع المعرضة لمخاطر عالية وعالية جداً.

الأنشطة الرئيسية في المواقع الميدانية

415- في الفترة 2012-2013، أنجزت 33 بعثة أمن في بلدان مراكز العمل فيها معرضة لمخاطر عالية وعالية جداً. ومن بينها تظل أفغانستان وباكستان وسورية واليمن ونيجيريا ومالي وغينيا بيساو والصومال ومصر وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بلداناً ذات أولوية. في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان كليهما، موّل الأمن الميداني بعثات أمنية ومعدات إضافية، مثل معدات الحماية الشخصية والخوذ وهواتف الأقمار الصناعية وأجهزة الراديو ومركبات مدرعة.

416- ظل كل من أفغانستان وباكستان بلدان خطيران خلال الفترة المالية بأكملها.

417- وصلت معدلات امتثال المكاتب الميدانية للمنظمة الفردية للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي 87 في المائة. وتطلب ذلك توفير موارد لشراء معدات وخدمات الأمنية والتعاون مع مسؤولي الأمن المعارين من إدارة شؤون السلامة ونقل بعض المكاتب وأعمالاً أمنية إضافية في مكاتب أخرى.

418- نُظّمت في 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2012 دورة تدريب على الوعي الأمني لموظفي المنظمة. وعقد في روما في الفترة 19–22 آذار / مارس 2013 أول تدريب للمنظمة على "حقيبة التعامل مع حالات الصدمة في الطوارئ" حضره 17 مشاركاً من 13 ممثلية من ممثليات المنظمة. وشاركت المنظمة أيضاً بفعالية في أنشطة التدريب الأمني للوكالات التي مقرها روما. وفي الفترة 2012-2013، مثّل 15 مشاركاً المنظمة في برنامج "النهج السليمة الآمنة في البيئات الميدانية" الذى أشرف عليه برنامج الأغذية العالمي. وحضر 12 آخرون تدريبات شبيهة نظمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

أمن المقر الرئيسي

419- يهدف بند أمن المقر الرئيسي إلى ضمان بيئة عمل تكفل السلامة والأمن لإنجاز برنامج المقر وتوفير الدعم لتنفيذ مهمة المدير العام باعتباره "المسؤول المكلّف لإيطاليا". وهو يشمل التنسيق المستمر مع سلطات الحكومة المضيفة، وإقامة نظم لإدارة الأمن، وتوفير بيئة تمكينية، وضمان السلامة والأمن في مباني المقر الرئيسي.

420- قامت دائرة الأمن بإجراء إصلاح شامل للبنية التحتية للسلامة والأمن – تحديث نظم إنذار الحريق ونظم الإنذار لمكافحة التسلل وكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة وتركيب مسجلات رقمية جديدة وأجهزة راديو. ونفذت تدريجياً سياسات جديدة للتحكم بدخول الأشخاص والمركبات.

421- أجريت وفقاً لخطة المنظمة للتدابير الأمنية الطارئة برامج تدريبية لأفراد الأمن وفرقة الطوارئ ورجال الإطفاء. وعزز التنسيق مع خدمات الطوارئ في البلد المضيف.

422- أُنجز وأقر "التقييم الجديد للمخاطر الأمنية" و"المعايير الدنيا للأمن التشغيلي" و"المعايير الدنيا للأمن التشغيلي للمساكن" و"الخطة الأمنية القطرية لإيطاليا" وقامت إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة بالموافقة والمصادقة عليها جميعا. وقدمت معلومات إلزامية في مواعيدها لإدارة شؤون السلامة والأمن، بما في ذلك مذكرات المعلومات القطرية. وقدمت مساعدة إلى زيارات كبار شخصيات الأمم المتحدة بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت في الفترة 2012-2013 ثماني اجتماعات للجماعة الاستشارية لشؤون الأمن.

حاء- التزام بالتحسين

423- كانت مبادرة "التغيير التحولي" المحرك الأساسي لدفع التحسينات في الأداء التنظيمي خلال الفترة المالية. يغطي هذا القسم ثلاثة عناصر ذات صلة: *الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة؛ وتخضير المؤسسة؛ وخطة العمل الفورية والصندوق المتعدد التخصصات.*

الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة

- في عام 2012-2013، بلغت الوفورات **الناشئة عن مكاسب الكفاءة** 71.6 مليون دولار أمريكي، أي أنها كانت أكبر بنسبة 49 في المائة مما كانت عليه في 2010-2011.
- أدت العمليات والإجراءات المبسطة المنسقة والمراجعات النقدية للوظائف الإدارية إلى تخفيض 135 وظيفة، بصورة رئيسية في المجالات غير التقنية في المقر الرئيسي

424- وافق قرار المؤتمر 2011/5 على مخصصات الميزانية للفترة 2012-2013 تبلغ 1 005.6 مليون دولار أمريكي، تضمنت خفضاً من مكاسب الكفاءة ووفورات لمرة واحدة مقداره 34.5 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى 26.5 مليون دولار أمريكي أدرجت في برنامج العمل والميزانية لفترة 2012–2013. وقد أمنت المنظمة مقابل هذا الهدف البالغ 61 مليون دولار أمريكي وفورات مكاسب كفاءة للفترة المالية 2012–2013 بمقدار 71.6 مليون دولار أمريكي. وتشكل هذه الوفورات زيادة بنسبة 49 في المائة مما كانت عليه في الفترة 2010-2011 (48 مليون دولار أمريكي) وهي تقريباً أكثر من ضعف الوفورات المحققة في الفترة 2008-2009 (35.1 مليون دولار أمريكي).

425- تولدت الوفورات للفترة 2012-2013 عن إدارة أفضل لتكاليف المدخلات (51.5 مليون دولار أمريكي)، وتحسين استرداد التكاليف المتكبدة على النفقات العامة للمشاريع الممولة من خارج الميزانية (20.1 مليون دولار).

426- *مراجعة الوظائف* (تقدر مكاسب الكفاءة بـ 24.3 مليون دولار أمريكي). قامت المنظمة بمراجعتين للوظائف أثناء الفترة المالية 2012-2013. واحدة في أواخر عام 2011 لإعداد التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013[25]، والثانية خلال عام 2012 لإعداد مزيد من التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.[26] وقد نجم عن هاتين المراجعتين إلغاء 135 وظيفة، ما ساهم بوفورات بمقدار 24.3 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك تعديل هيكل مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية مما أسفر عن وفورات إضافية بلغت2.1 مليون دولار أمريكي.

[25] الوثيقة CL 143/3.

[26] الوثيقةCL 144/3 .

427- *موارد بشرية أخرى* (تقدر مكاسب الكفاءة بـ 7 ملايين دولار أمريكي). كانت مبادرات الوفورات الناشئة عن مكاسب الكفاءة ناجمة عن تنفيذ عمليات موارد بشرية أكثر تبسيط اً وتناسقا، ما حرّر وقت الموظفين ليستخدم لأولويات أخرى، وعن تجميد دفع مكافآت للخبراء الاستشاريين والمشتركين في اتفاقات الخدمات الشخصية، وزيادة استخدام الإجازات بدلاً عن المدفوعات لتعويض الموظفين عن العمل الإضافي.

428- *السفر* (تقدر مكاسب الكفاءة بـ 6.5 مليون دولار أمريكي). أتاح نقل مسؤولية اختيار الفنادق والدفع لها من المسافر إلى المنظمة لها تحقيق وفورات ناتجة عن التفاوض لتحصيل أسعار تفضيلية. كذلك غيّرت المنظمة أيضاً معايير التأهل للسفر بدرجة رجال الأعمال وغيرها من مستحقات السفر؛ وأدخلت استخدام شركات الطيران المنخفضة التكاليف في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وشجّعت بدائل عن السفر، كالتوسع في استخدام مرافق عقد المؤتمرات عن بعد وبالفيديو.

429- *المشتريات* (تقدر مكاسب الكفاءة بـ 4.6 مليون دولار أمريكي). تولّدت الوفورات في إطار هذه الفئة أساساً من العطاءات المشتركة مع الوكالات الثلاث التي مقرها روما لجميع سلع وخدمات المقر، وإدخال نموذج مشتريات جديد يتيح قدراً أكبر اللامركزية في نشاط المشتريات.

430- *النظم والعمليات المالية والإدارية والتنظيمية* (تقدر مكاسب الكفاءة بـ 4.3 مليون دولار أمريكي). أدى إصلاح دوائر سجلات المنظمة إلى تحديث سياسات وعمليات حفظ السجلات وترتيبات التكنولوجيا والدعم المتعلقة بذلك. كما تحققت وفورات أخرى عن: نقل مسؤوليات دعم برنامج التعاون التقني المتصل بالميزانية ومعالجة القسائم المتداولة بين مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مركز الخدمات المشتركة والمكاتب الإقليمية؛ والاستعانة بمصادر خارجية لوظائف غرفة البريد، وإنتاج محاضر حرفية لجلسات المؤتمر والمجلس؛ وتنسيق أوثق لخدمات الترجمة التحريرية والشفوية؛ ومرفق جديد للطباعة والتوزيع؛ وتمديد دورة استبدال مركبات المنظمة، وخاصة في الميدان.

431- تكنولوجيا المعلومات (تقدر مكاسب الكفاءة بـ 2.8 مليون دولار أمريكي). وكانت مجالات الوفورات الرئيسية: حوكمة تكنولوجيا المعلومات (وفورات بمقدار 0.8 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المالية)؛ ومراجعة السياسات المتعلقة باستخدام الهواتف النقالة (وفورات بمقدار 1 مليون دولار أمريكي)؛ وإبرام عقد جديد للطابعات المتعددة الوظائف (تقدر الوفورات للفترة المالية بمقدار 0.4 مليون دولار أمريكي)؛ وتمديد دورة حياة جميع أجهزة الكومبيوتر المكتبية والمحمولة من أربع إلى خمس سنوات (تبلغ الوفورات للفترة المالية 0.6 مليون دولار أمريكي).

432 المطبوعات (تقدر مكاسب الكفاءة بـ 2 مليون دولار أمريكي). نتج عن استخدام "أداة تخطيط المنتجات الإعلامية" خفض كبير في الإنفاق على أنشطة النشر الرسمي. وامتثالاً لسياسة النشر الجديدة، كانت الموافقة على المقترحات أكثر انتقائية تقوم على تهديف أدق لمنتجات المعلومات، كما جرى التركيز أكثر على الأشكال الرقمية وعلى النشر الإلكتروني الموجّه لمطبوعات المنظمة.

433- *تحسين استرداد تكاليف الدعم والخدمات التقنية* (تقدر مكاسب الكفاءة بـ 20.1 مليون دولار أمريكي). ولتحسين استرداد تكلفة الدعم الإداري والتشغيلي، حثّ المؤتمر في عام 2011 المدير العام على السعي بقوة إلى اتخاذ إجراءات لاسترداد التكاليف، وصادقت لجنة المالية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 على العملية المحسنة لاسترداد التكاليف. وكما هو موضح في القسم الثالث–دال، أدت العملية المحسنة لاسترداد التكاليف إلى استرداد تكاليف إضافية بمقدار 10.1 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2012-2013. وأدت مبادرات أخرى إلى استردادات للتكاليف إضافية تبلغ 4 ملايين دولار أمريكي، من مثل تكليف موظفي المشاريع بمهمات تعفي أمناء الميزانية من المهام التشغيلية والإدارية المباشرة. وتحقق بتبسيط عملية المطالبة وتحسين وعي الموظفين هدف زيادة استرداد التكلفة لخدمات الدعم التقني بمقدار 6 ملايين دولار أمريكي المنصوص عليه في التعديلات على برنامج العمل والميزانية.

تخضير المؤسسة

434- تميزت الفترة المالية 2012-2013 بتحقيق تقدم مستمر في مجال المسؤولية البيئية للمنظمة. ووفقاً لتكليف الأمم المتحدة، ظل التركيز أساساً على مجالات المرافق، والسفر، والمشتريات. واستفادت المبادرات في المقر الرئيسي من النجاحات السابقة، واضطلع بعدد من الأنشطة في المكاتب الميدانية.

435- اكتمل الجرد السنوي الرابع لانبعاثات غاز الاحتباس الحراري للعام 2012 الذي بيّن أن البصمة الكربونية الإجمالية للمنظمة تبلغ 514 43 طناً متريا من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) مقارنة بـ 061 42 طن متري للسنة السابقة. وكانت الزيادة الطفيفة تعود أساساً إلى زيادة عدد المواقع التي تقدمت بتقارير كما للبيانات الأكثر دقة – وهما كلتاهما خطوتان إيجابيتان. ومع توفر بيانات أفضل، ستستطيع المنظمة توجيه التحسينات إلى المجالات التشغيلية والمواقع بقدر أكبر من الفعالية.

المقر الرئيسي

436- اتخذ العديد من المبادرات في المقر تشمل *جملة أمور منها* : تحسين كفاءة الإضاءة في مناطق مختلفة؛ وتحديث معدّات التدفئة والتهوية والتكييف، ما أدى إلى القضاء على المبردات المستنفدة للأوزون (تمشياً مع بروتوكول مونتريال)؛ وإقامة مركز جديد للفصل بين النفايات، ما يتيح مراقبة وضبطاً أفضل للنفايات بأنواعها، بما في ذلك النفايات الغذائية؛ وإدخال معايير الشراء المستدام في العقد الجديد لتوريد الأطعمة، الذي أدى إلى تخفيض النفايات في الكافتيريا بنسبة 45 في المائة خلال عام 2013؛ وسيحقق تحديث محركات المصاعد وفر بيئي كبير (يزيد على 000 280 كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون في السنة)؛ وتركيب مجففات أيدي جديدة ذات كفاءة عالية ستوفر استخدام أكثر من 9 ملايين منشفة ورقية كانت ستنتهي إلى مكبّ النفايات؛ ومن خلال مبادرة المشتريات المشتركة مع الوكالات الأخرى

التي تتخذ من روما مقرا لها، جرى تعويض الكهرباء المستخدمة في مقر المنظمة بأرصدة طاقة متجددة، ما كلّف أقل من واحد في المائة من مجموع التكلفة الإجمالية للكهرباء التي اشتريت.

المكاتب الميدانية

437- أدى عدد من المبادرات في المواقع الميدانية إلى زيادة المنافع البيئية وتحقيق وفورات.

438- حصل مكتب المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي في عام 2013 على جائزة تمنحها مؤسسة وطنية تقديرا للجهود التي بذلها لإعادة التدوير بإعادته تدوير 4.5 طن من المعدات الإلكترونية. كذلك خفض موظفو المكتب استهلاك الورق بنسبة 47 في المائة بين عامي 2011 و 2013، وتجري الآن إعادة تدوير 350 كغم من المواد الأخرى في الشهر. كما أدى تدقيق للطاقة والكفاءة في المكتب نفسه إلى مشروع لتحديث نظم الإضاءة من المقرر أن ينجز في بداية عام 2014. وسيحقق هذا المشروع لدى استكماله وفورات بيئية تزيد على 22 000 كغم من ثاني أكسيد الكربون في السنة ووفورات مالية بمعدل عائد مالي داخلي يبلغ 19 في المائة.

439- كان للمنظمة أيضاً دور فعال في تنفيذ نظام دعم احتياطي للطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الضوئية الشمسية في مجمع للأمم المتحدة في إريتريا، ما زاد من موثوقية الطاقة زيادة ذات شأن وخفّض التكاليف، إلى جانب تخفيض الآثار البيئية المرتبطة باستخدام مولدات الديزل.

خطة العمل الفورية

استكمال خطة العمل الفورية

440- انتهى في شهر ديسمبر/كانون الأول 2012 تنفيذ "خطة العمل الفورية"، لإصلاح المنظمة نتيجة التقييم الخارجي المستقل الذي جرى عام 2007، حسب التقرير المفصّل الذي قدّم إلى المؤتمر في يونيو/حزيران عام 2013.[27] وقد كانت التكلفة الصافية لبرنامج الإصلاح هذا، الذي استغرق تنفيذه خمس سنوات، 91 مليون دولار أمريكي، *واحتوى على 274 إجراء لتحديث الهياكل الإدارية للمنظمة بأربع طرق:*

(أ) *الاستراتيجية والتخطيط* – تحديد الأهداف والتخطيط

(ب) *الإنجاز* – الاستخدام الكفؤ للأصول والموارد (الموظفون، التغطية لجميع أنحاء العالم، المعارف، الشراكات، الإدارة، المالية) لتقديم الخدمات

(ج) *التقييم* – رصد الأداء وإعداد تقارير داخلية/خارجية عنه

[27] الوثيقة C 2013/26، تقرير الإدارة الختامي عن تنفيذ خطة العمل الفورية وعملية إصلاح المنظمة.

(د) *الحوكمة* – الإشراف والتوجيه من جانب أعضاء المنظمة

441- يمكن رؤية إرث "خطة العمل الفورية" في جميع أجزاء هذا التقرير: على سبيل المثال، كان كل من "نظام رصد تقييم الأداء" لتقييم الموظفين، و"النظام العالمي لإدارة الموارد"، و"الإدارة القائمة على النتائج"، و"إدارة المخاطر في المنظمة" مبادرات ممولة من هذا البرنامج عممت لاحقا. كما وضع البرنامج أيضاً الأساس المفاهيمي "لعملية التفكير الاستراتيجي"، وخصوصاً في تقييماته للميزة النسبية وتقييم الوجهات الخارجية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن "خطة العمل الفورية" وما حققته من إنجازات في التقرير المقدم إلى مؤتمر عام 2013.

الصندوق المتعدد التخصصات

442- أنشئ الصندوق المتعدد التخصصات وصندوق الابتكار في برنامج العمل والميزانية 2010 -2011 واستمرا في برنامج العمل والميزانية 2012-2013، بتمويل لفترة السنتين يبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي. وفي التعديلات الإضافية على برنامج العمل والميزانية 2012-2013، خصص تمويل إضافي بمقدار 6.8 مليون دولاراً أمريكياً، فبلغ مجموع الموارد المتاحة للعمل المتعدد التخصصات للفترة 2012-2013 مبلغ 11.3 مليون دولار أمريكي مدرجة كتمويل للصندوق المتعدد التخصصات.

443- يوفر الصندوق المتعدد التخصصات وسيلة لتعزيز التعاون عبر التخصصات والحدود التنظيمية لزيادة فعالية المنظمة في مجالات العمل ذات الأولوية ولتشجيع التدابير الخلاقة التي تزيد كفاءة إنجاز برامج المنظمة. وكجزء من حملة التغيير التحولي العام في المنظمة، استخدمت الموارد المخصصة للعمل المتعدد التخصصات خلال الفترة 2012–2013 لتعزيز برنامج العمل في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية في مجالات تتعلق أساساً بالأهداف الاستراتيجية الجديدة والمبادرات الإقليمية التجريبية الست.

444- يبين الجدول 19 المصروفات مقابل مخصصات الصندوق المتعدد التخصصات. ويندرج الرصيد غير المنفق البالغ 3.3 مليون دولار أمريكي في بند الموارد غير المنفقة المرحلة إلى الفترة 2014-2015 (انظر القسم ثالثا– جيم)، طبقاً لما أذن به قرار المؤتمر 2013/7 لأية نفقات إضافية لمرة واحدة مرتبطة بالتغيرات التحولية

الجدول 19 : الصندوق المتعدد التخصصات 2012 -2013 (مليون دولار أمريكي)

	مجال العمل (2012–2013)	المخصصات (الفقرة 29 من الوثيقة CL 145/3)	الإنفاق
1	تطوير مفاهيم البرنامج والعمل على المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة العابرة للقطاعات في الإطار الاستراتيجي المراجع، بتوفير موارد لفرق الأهداف الاستراتيجية الخمسة.	2.0	1.8
2	تطوير القدرات المؤسسية في الوظائف الرئيسية الخمس المتعلقة بالحوكمة والمشورة السياساتية ونقل التكنولوجيا والإحصاء والشراكات بتوفير الموارد للفرق العاملة ذات الصلة المشتركة بين المنظمات.	1.0	0.2
3	تطوير وتنفيذ ست مبادرات إقليمية رائدة في المجالات التقنية ذات الأولوية التي حددتها "المؤتمرات الإقليمية" عام 2012 والمتعلقة مباشرة بالأهداف الاستراتيجية الجديدة. موارد لمبادرة إقليمية برامجية واحدة تتعلق بكل هدف استراتيجي (اثنتان للهدف الاستراتيجي 2) وفرت لكل منسق هدف استراتيجي للعمل مع المنطقة المخصصة له لتطوير وتنفيذ هذه المبادرة وفقا للأولوية الإقليمية المنبثقة عن المؤتمر الإقليمي.	6.0	4.6
4	دعم: (أ) مبادرات مؤسسية عابرة للقطاعات مختارة مثل ريو+20، وبرنامج عمل التنمية لما بعد عام 2015 وحقوق الحيازة والحصول وبرنامج الزراعة الاستوائية واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية؛(ب) تطوير شبكات تقنية لتعزيز تقاسم المعرفة في أنحاء المنظمة وربط العمل المعياري بالعمل الميداني.	2.0	1.3
5	تطوير الابتكارات في مجال العمليات لتحقيق مكاسب كفاءة مستدامة وتحقيق وفورات ليعاد تخصيصها للعمل التقني.	0.3	0.0
	مجموع الموارد	**11.3**	**8.0**

الملحق 1: مصادر المعلومات عن الأداء

445– تم تجميع معلومات الأداء لغايات هذا التقرير تمشيا مع عملية ضمان الجودة التي استهلت في السنتين 2010–2011، وذلك بناء على نهج من أربع مراحل:

(أ) يقوم موظفون مسؤولون عن الأنشطة المرتبطة بكل مجموعة مؤشرات بتجميع وتوثيق بيانات الأداء ذات الصلة إلى جانب أدلة داعمة وسرد يتناول الدروس المستفادة البارزة والأسباب خلف أي أهداف غير متحققة أو مؤشرات غير قابلة للقياس؛

(ب) تتم مراجعة هذه المعلومات أولا من قبل المشرف المباشر على الموظف، ومن ثم من قبل الموظف المسؤول عن المستوى التالي في سلسلة النتائج؛

(ج) أثناء تجميع هذا التقرير، يتم تقييم البيانات لتحقيق الاتساق والتماسك داخليا كما يتم فحص عينة من المؤشرات للتأكد من وجود وثائق داعمة وافية وكافية؛

(د) إجراء عملية تدقيق أخيرة مقارنة ببيانات المصدر قبل النشر؛

446– بحسب ما ورد في تقرير تنفيذ البرامج 2010–2011[28] فقد رأت المنظمة أن إطار النتائج للفترة 2010–2013 طرح العديد من التحديات، ولا سيما فيما يتعلق بقوة العلاقات السببية بين المستويات المختلفة للمؤشرات والأهداف، والبيانات الخاصة بخطوط الأساس، ووضوح المؤشرات والأهداف والأداء المبلغ عنه مقارنة بهذه الأخيرة. وقد استرشد إعداد إطار النتائج للخطة متوسطة الأجل للفترة 2014–2017 بالخبرة المكتسبة.

[28] الملحق 1 من الوثيقة C2013/8.

الملحق 2 : سياسة اللغات في المنظمة

مقدمة

447- كان لنقل تاريخ المؤتمر من نوفمبر/تشرين الثاني إلى يونيو/حزيران تأثيراً على قدرة الوحدات الفنية على تخطيط اجتماعاتها مقدماً، وبالتالي تقليل عدد الدورات كما كان مخططاً في برنامج العمل والميزانية، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الدورات غير المجدولة التي عقدت خلال الفترة المالية. ومع أن العدد الإجمالي للدورات التي عقدت انخفض قليلاً، إلا أن هذا العدد يتماشى مع نظيره في الفترة المالية السابقة مع زيادة في اللغات المستخدمة.

448- في عام 1999، أكد مؤتمر المنظمة في دورته الثلاثين من جديد الضرورة القصوى لضمان التعادل والتوازن في استخدام لغات المنظمة، والحاجة إلى الإشراف على جودة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية. ووافق المؤتمر، متطلعاً إلى تحقيق المزيد من التحسينات في المستقبل، على ضرورة أن يرصد الأعضاء التقدم المحرز عن كثب عبر المتابعة والتقييم الدوريين.

اجتماعات المنظمة

449- كان عدد دورات برنامج العمل والميزانية الموافق عليها للفترة 2012-2013 (157) أقل مما في الفترة 2010-2011. وكان هناك 109 دورات غير مقررة (35 دورة في إطار البرنامج العادي و74 بتمويل من الصناديق الاستئمانية) وبلغ عدد الدورات الملغاة 11 (كما هو ملخص في الجدول 20 وأدرج في ملحق الشبكة 5 المتاح على الموقع www.fao.org/pir) ما أسفر عن عقد 255 دورة خلال الفترة 2012–2013، ويشكّل ذلك انخفاضاً نسبته 5 في المائة عن الفترة المالية السابقة.

الجدول 20: الدورات التي عقدت في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية

الوصف	2009-2008	2011-2010	2013-2012
دورات موافق عليها في برنامج العمل والميزانية	171	171	157
دورات ملغاة، البرنامج العادي	14	15	11
دورات غير مجدولة، البرنامج العادي	38	55	35
دورات غير مجدولة، حسابات الأمانة	53	57	74
المجموع	**248**	**268**	**255**
المقر الرئيسي	127	134	147
المواقع الميدانية	121	134	108
المجموع	**248**	**268**	**255**
نسبة الدورات في المواقع الميدانية	%49	%50	%42

450- أحد مؤشرات التوازن اللغوي هو النسبة المئوية للاجتماعات التي عقدت بعدة لغات من لغات المنظمة (الشكل 6). ففي الفترة 2012-2013، عقد 24 في المائة من الاجتماعات بخمس أو ست لغات، في حين بقيت نسبة الاجتماعات التي عقدت بأربع لغات 8 في المائة، وهكذا كانت النسبة المجتمعة لتلك الاجتماعات، البالغة 32 في المائة، أعلى مما في الفترات المالية الثلاث الأخيرة. وبلغت نسبة الاجتماعات التي عقدت بثلاث لغات 25 في المائة.

الشكل 6: نسبة الاجتماعات حسب عدد اللغات (نسبة مئوية)

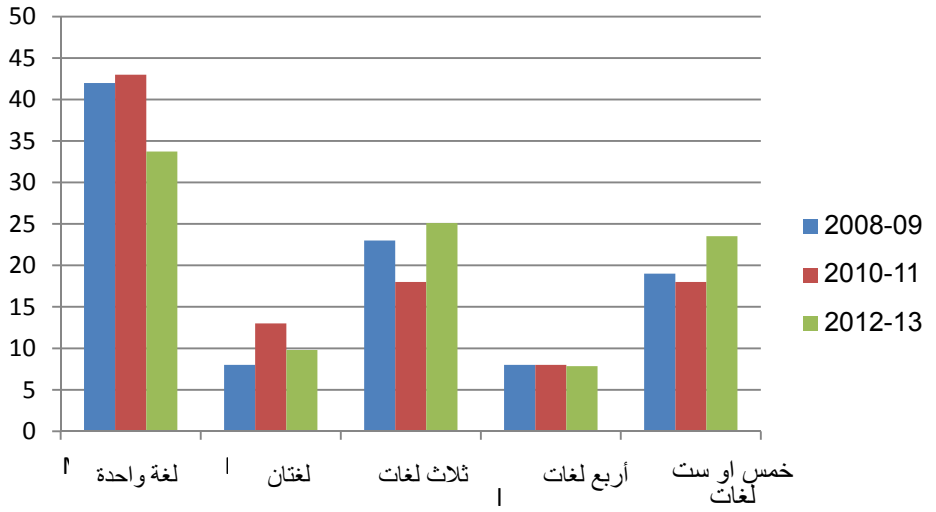

المطبوعات

451- أعدّ للإصدار بلغات المنظمة الرسمية خلال 2012-2013 ما مجموعه 745 1 مطبوعة، ومثّل ذلك زيادة بنسبة 38 في المائة عن الـ 269 1 مطبوعة التي صدرت في الفترة المالية السابقة. ومن بين المجموع الكلي، صدر 53 في المائة بالإنجليزية، و12 في المائة بالفرنسية، و15 في المائة بالإسبانية، و5 في المائة بالعربية، و3 في المائة بالروسية، و3 في المائة بالصينية (بما في ذلك تلك الممولة من خلال برنامج المطبوعات الصينية). وصدرت الـ 9 في المائة المتبقية بلغات متعددة. ونظراً للأهمية التي توليها المنظمة للمطبوعات، وضعت سياسة المطبوعات الجديدة لتوجيه المطبوعات إلى الجهات المتلقية الرئيسية توجيهاً أفضل.

المواد الإلكترونية

452- تحسّنت التغطية اللغوية لموقع FAO.org تحسناً ذا شأن خلال عام 2012-2013، وذلك بفضل إطلاق موقع FAO.org الجديد في يونيو/حزيران 2013، الذي ينشر كافة المحتوى الجديد باللغات الرسمية للمنظمة. وفيما يتعلق بمستودع الوثائق المؤسسي، بذلت جهود لزيادة تغطية المطبوعات المعدّة في المكاتب الميدانية. ونتيجة لذلك يضم المستودع الآن أكثر من 000 59 وثيقة بلغات مختلفة. وتبلغ نسبة المحتويات بالإنجليزية 42 في المائة، وبالفرنسية 21 في المائة، وبالإسبانية 18 في المائة، وبالعربية 9 في المائة، وبالصينية 8 في المائة، وبالروسية 2 في المائة.

دعم المصطلحات والدعم اللغوي

453- جرى في الفترة 2012-2013 تعزيز وتوسيع نطاق بوابة المصطلحات Term Portal، وهي منصة تستخدم لاستحداث المفاهيم والمصطلحات والتعاريف وتخزينها وإدارتها ومتابعتها (انظر الشكل 7 والجدول 21). وقد تلقت البوابة إضافات بالغة الأهمية تتمثل في المجموعة النباتية المخصصة للصحة النباتية، ومسرد تربية الأحياء المائية، مقترنة بسير عمل كامل لضمان نشرهما على نطاق أوسع وتنسيق الحفاظ عليهما وصيانتهما وضمان استدامتهما على المدى الطويل. كذلك أعيد تصميم قاعدة بيانات أسماء البلدان بالكامل، فأصبحت توفر للمستخدمين توحيداً جديداً للبيانات وقدرات تنزيل معززة. وقد أضيف لـ "التغذية" موقع مرآة جديد بالنظر إلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المقرر عقده في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وجرى القيام بعمل أولي لاستيعاب وتطوير مسرد مصايد الأسماك التابع للمنظمة، فأضيفت له وظائف إضافية لتلبية متطلبات جديدة متنوعة، من مثل إدارة أكثر تطوراً للمراجع المشتركة بين السجلات وإمكانية تحميل الصور أو تصنيف البيانات حسب مجالات المواضيع. وجرى تنقيح وتحديث مستفيضان في بعض المجالات الرئيسية لمجموعة مصطلحات FAOTERM، وهي الأكبر بين المجموعات الـ 16 التي تحتويها بوابة المصطلحات.

454- أصبح موقع بوابة المصطلحات يستقبل الآن ما يزيد على 700 2 زيارة في الشهر من جميع أنحاء العالم. وجرى العمل على تحسين إمكانية التشغيل المشترك المتداخل بين أنظمة المنظمة، مثل التعرف الأوتوماتي من أدوات الترجمة ومجموعة بيانات أسماء البلدان الأساسية إلى التطبيقات الإدارية والتقنية المستخدمة في المنظمة.

455- استمرت الترجمة والأعمال المتصلة بها في الاعتماد على تكنولوجيات الترجمة بمساعدة الحاسوب، وبذلت جهود خاصة للارتقاء بها إلى أحدث جيل من أجيال التكنولوجيا وتبسيط العمليات وطرق العمل المتصلة بها. وعلى وجه الخصوص، يسّرت ذاكرات الترجمة وأدوات الوثائق المتعددة اللغات البحث في الترجمات السابقة واسترجاعها لتحسين الاتساق في وثائق المنظمة والإسراع في تسليم وثائق الاجتماعات.

الشكل 7 : حجم المعايير في FAOTERM حسب اللغة (لكل فترة سنتين)

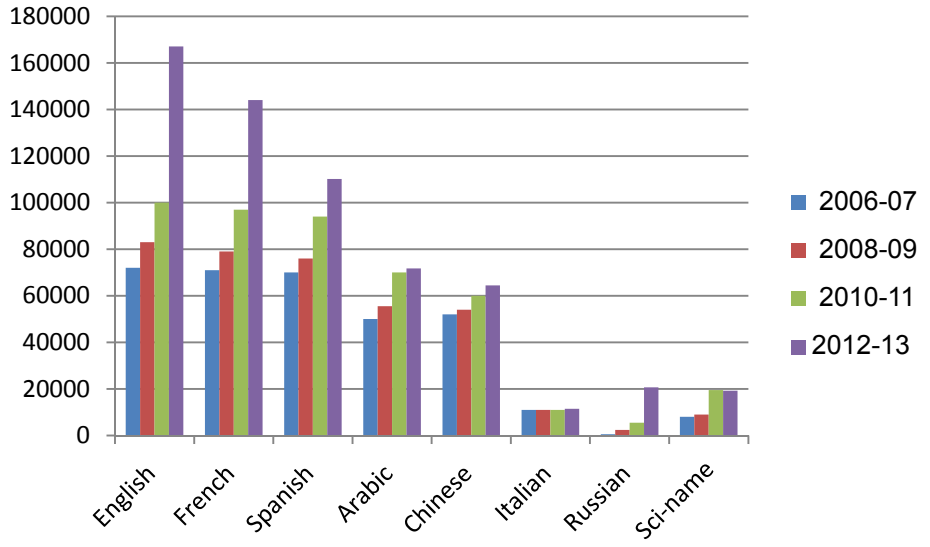

الجدول 21: المصطلحات في FAOTERM حسب اللغة

	الإنكليزية	الفرنسية	الإسبانية	العربية	الصينية	الإيطالية	الروسية	اللاتينية
2007–2006	72 000	71 000	7 0000	50 000	52 000	11 000	500	8 000
2009–2008	83 000	79 000	76 000	55 500	54 000	11 000	2 400	9 000
2011–2010	100 000	97 000	94 000	7 0000	60 000	11 000	5 500	19 500
2013–2012	167 051	144 046	110 188	71 715	64 452	11429	20 659	19 247

ذ

الملحق 3: التمثيل الجنساني والجغرافي

التوازن بين الجنسين بين الموظفين

456- استمرت المنظمة في الالتزام بمبدأ تحقيق التوازن بين نسبتي الموظفين الذكور والإناث والحفاظ عليه، وتجلى ذلك في تبني المؤتمر سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. وفي نهاية عام 2013، شكلت النساء عموماً ما يزيد قليلاً على نصف مجموع موظفي المنظمة، وتحققت أهداف المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين المحددة في الخطة المتوسطة الأجل 2010-2013 (نسبة 38 في المائة من الإناث في الفئة الفنية و20 في المائة في فئة مدير فما فوق).

457- يبين الجدول 22 عدد الموظفين من الذكور والإناث حسب الرتب بحلول نهاية عام 2013. تشكل النساء عموماً نصف (52 في المائة) مجموع موظفي المنظمة، و67 في المائة من موظفي فئة الخدمات العامة (خ ع1- خ ع7)، و39 في المائة من موظفي الفئة الفنية (ف1-ف 5)، و44 من موظفي الفئة الفنية الآخرين (الموظفين الفنيين الوطنيين ومعاوني الموظفين الفنيين)، و24 في المائة من الموظفين برتبة مدير والرتب الأعلى (مد-1 إلى نائب المدير العام). وضمن موظفي الفئة الفنية، تباينت نسبة الإناث من 65 في المائة في الرتبة ف-2 و51 في المائة في الرتبة ف-3 إلى 25 في المائة في الرتبة ف-5. وتعكس زيادة عدد النساء في الرتبتين ف-2 وف-3 زيادة عدد الموظفات المؤهلات في المجالات الفنية للمنظمة. ومع تقاعد الموظفين الأكبر سناً، يتوقع أن تنتقل كثيرات منهن إلى مناصب أعلى.

الجدول 22: الموظفون من الإناث والذكور بحسب الرتبة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع	النسبة المئوية للإناث
نائب المدير العام	1	1	2	%50
المدير العام المساعد		9	9	%0
مد-2	9	26	35	%26
مد-1	18	53	71	%25
مدير	**28**	**89**	**117**	**%24**
ف-5	86	252	338	%25
ف-4	164	318	482	%34
ف-3	161	157	318	%51
ف-2	91	58	149	%61
* ف-1	7	10	17	41 %
موظفو الفئة الفنية	**509**	**795**	**1 304**	**%39**
موظف وطني من الفئة الفنية	75	106	181	%41
موظفو معاون من الفئة الفنية	20	13	33	%61
موظفو فئة فنية آخرون	**95**	**119**	**214**	**%44**
خ ع 7	18	12	30	%60
خ ع 6	152	42	194	%78

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع	النسبة المئوية للإناث
خ ع 5	320	81	401	%80
خ ع 4	354	123	477	%74
خ ع 3	187	148	335	%56
خ ع 2	21	117	138	%15
خ ع 1	2	3	5	%40
خدمات عامة	**1 054**	**526**	**1 580**	**%67**
المجموع	**1 686**	**1 529**	**3 215**	**52%**

*ملاحظة: * بما في ذلك "موظفون فنيون مبتدئون".*

458- وفيما يتعلق بالفئة الفنية، أدت الجهود المبذولة خلال الفترات المالية التسعة الأخيرة إلى زيادة مطردة في عدد النساء في الوظائف الفنية في المقر الرئيسي من 21 في المائة في نهاية عام 1996 إلى 43 في المائة في نهاية عام 2013 وزيادة في جميع المواقع من 18إلى 38 في المائة (الشكل 8). وتستند هذه النسب على مجموع عدد الموظفين في الفئة الفنية فما فوق في كل من وظائف البرنامج العادي ووظائف من خارج الميزانية بعقود محددة المدة أو عقود دائمة في المقر الرئيسي والمكاتب المنشأة الأخرى. وفي حين أن بلغت نسبة النساء في الوظائف الفنية في المكاتب خارج المقر الرئيسي هي أقل من ذلك بكثير، إلاّ أن معدل الزيادة كان مرتفعا نسبيا، إذ تزايد من 8 في المائة في عام 1996 إلى 21 في المائة في عام 2013.

الشكل 8: النسبة المئوية لتمثيل الموظفات من الفئة الفنية

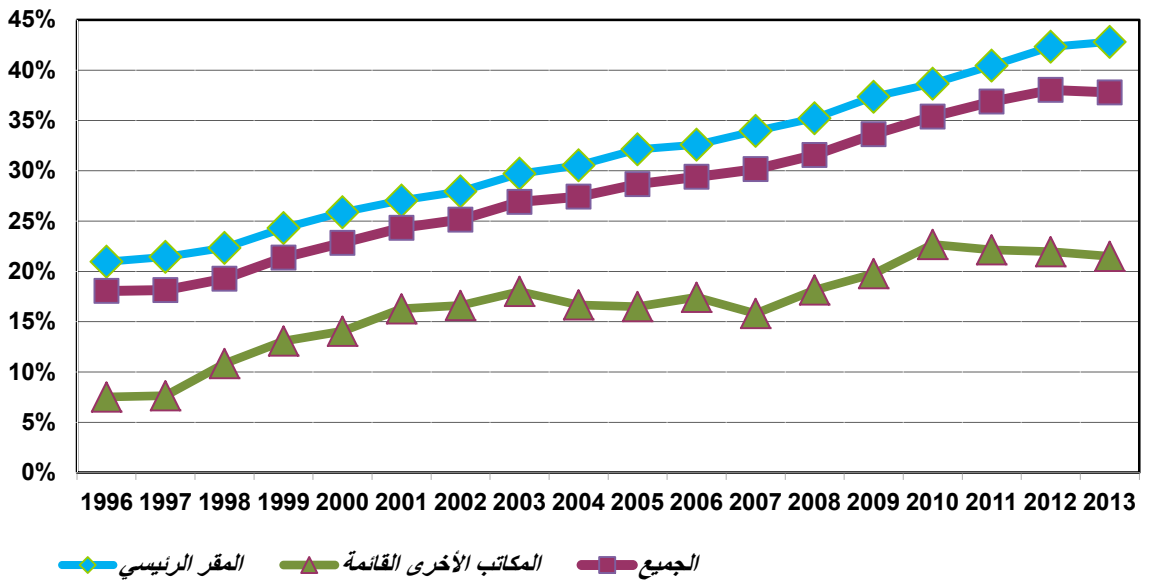

459- علاوة على ذلك، أسفر تنفيذ برنامج الموظفين المبتدئين في عام 2010، الرامي إلى تحسين كل من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، عن نتائج هامة. فكما هو موضح في الجدول 22، في عام 2013، كانت نسبة الموظفات الفنيات برتبة ف-1/ مبتدئات 41 في المائة.

التقدم المحرز بشأن التمثيل الجغرافي

460- لا تزال الحاجة إلى زيادة عدد البلدان الممثلة تمثيلاً منصفاً ذات أولوية. وفي حين يظل الاعتبار الطاغي الأهمية في تعيين الموظفين هو ضرورة تعيين موظفين يتحلون بأعلى مستويات الكفاءة والاختصاص والنزاهة، يشجّع مديرو التوظيف في المنظمة على "توجيه العناية الواجبة، عند تعيين العاملين، إلى ضرورة الاختيار على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن"، تمشياً مع ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من دستور المنظمة.

461- اعتمد مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والثلاثين في نوفمبر / تشرين الثاني 2003 منهجية لاحتساب توزيع التمثيل الجغرافي. وتُوزع بموجب هذه المنهجية نسبة 40 في المائة من الوظائف على أساس العضوية و5 في المائة على أساس عدد سكان البلدان الأعضاء و55 في المائة بما يتناسب مع جدول الأنصبة المقررة. وعلى الرغم من أن أساس الاحتساب ظل على حاله منذ عام 2003، إلاّ أن المنظمة عدّلت خلال فترة السنتين المعايير التي يدرج من خلالها الموظف ضمن التحليل. فحتى ديسمبر/ كانون الأول 2011، كان التحليل يشمل أي موظف معيّن في وظيفة من وظائف البرنامج العادي وما زال يعمل في المنظمة، حتى لو كان في الوقت الذي يجرى فيه التحليل مُعاراً إلى منظمة أخرى أو كان منصبه ممولاً من موارد من خارج الميزانية. أما النهج الحالي المتبع فلا يشمل هذه الفئة من الموظفين: لا يشمل التحليل الحالي إلا الموظفين الذين يشغلون مناصب ممولة من البرنامج العادي، وليس الموظفين المعارين أو الممولين من مصادر أخرى.

462- في الفترة بين 2011 و 2013، انخفض عدد البلدان الممثلة تمثيلاً زائداً، لكن عدد البلدان غير الممثلة تمثيلاً كافياً أو غير الممثلة ازداد. ويعود ذلك أساسا إلى تجميد التوظيف وإلى عملية إعادة توزيع الموظفين والتناقص الطبيعي. وفي نهاية عام 2011[29]، كان عدد البلدان الممثلة تمثيلاً زائداً 9؛ وعدد البلدان غير الممثلة تمثيلاً كافياً 12؛ وعدد البلدان غير الممثلة 31. وفي نهاية عام 2013، كان هناك 4 بلدان ممثلة تمثيلاً زائداً؛ و17 بلداً غير ممثل تمثيلاً كافياً؛ و40 بلداً غير ممثل. ويبين الجدول 23 البلدان التي لا تقع ضمن نطاق البلدان الممثلة تمثيلاً منصفاً كما في 31 ديسمبر / كانون الأول 2013. ويبين الجدول 24 عدد الموظفين الخاضعين لسياسة التوزيع الجغرافي حسب الجنسية والرتبة كما في 31 ديسمبر / كانون الأول 2013.

463- لتعزيز تمثيل البلدان غير الممثلة تمثيلاً كافياً أو غير الممثلة، بادرت المنظمة إلى اتخاذ الخطوات التالية:

[29] ملاحظة: الأرقام التي سُجلت في نهاية عام 2011 معدّلة عن الأرقام التي أبلغ عنها في الملحق الرابع من تقرير تنفيذ البرنامج للفترة 2010-2011 (الوثيقة C2013/8، http://www.fao.org/docrep/meeting/025/md692e.pdf) لتعكس المنهجية المنقحة.

(أ) اشتركت المنظمة في برامج LinkedIn وDevelopmentaid و Devex لتحديد المهنيين المؤهلين من البلدان المستهدفة تحديداً أفضل.

(ب) حددت أهداف للتمثيل الجغرافي لكل إدارة / مكتب مسؤولة / مسؤول عن الأداء الناتج؛

(ج) تزود الإدارات والمكاتب بمشورة بشأن استراتيجيات التوظيف؛

(د) تُرصد المعلومات عن مستخدمي موقع التوظيف التابع للمنظمة لفهم من هم الذين يتقدمون بطلبات عمل وما يمكن القيام به لزيادة زوار الموقع من البلدان غير الممثلة وغير الممثلة تمثيلاً كافياً؛

(ه) تجري المنظمة بالتعاون مع المكاتب الإقليمية بحوثاً عن أسواق العمل الوطنية والمنافسين المحليين وتقوم ببحث استراتيجيات التوظيف المراعية للسوق؛

(و) يجري العمل على زيادة حضور المنظمة لدى الدول الأعضاء، من خلال تحسين الاتصالات المؤسسية، بما في ذلك من خلال شبكة المكاتب الميدانية.

الجدول 23: البلدان التي ليست ضمن النطاق حسب الإقليم حتى 31 ديسمبر 2013

الإقليم	البلدان التي تجاوزت ذروة نطاقها	البلدان غير الممثلة تمثيلاً كافياً	البلدان غير الممثلة
أفريقيا	المغرب		جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، إريتريا، غابون، ليسوتو، سان تومي وبرينسيبي
آسيا	الهند	الصين، إندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، ماليزيا، تايلند	جمهورية كوريا الديمقراطية، لاوس، مالديف، ميانمار، تيمور ليشتي
أوروبا	بلجيكا، إيطاليا	إسرائيل، النرويج، بولندا، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، السويد	أندورا، قبرص، لاتفيا، موناكو، الجبل الأسود
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		كوبا، المكسيك، فنزويلا	أنتيغوا وباربودا، بليز، غرينادا، بنما، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام
الشرق الأدنى		جمهورية إيران الإسلامية، عُمان	البحرين، الأردن، الكويت، ليبيا، قطر، المملكة العربية السعودية، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة
أمريكا الشمالية			
جنوب غرب المحيط الهادئ			جزر كوك ، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيوي، بالاو، ساموا، جزر سليمان، توفالو

الجدول 24: الموظفون من الفئة الفنية وفي الفئات العليا الذين يخضعون لسياسة التوزيع الجغرافي حسب الجنسية والرتبة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
أفغانستان						2				**2**
ألبانيا						2	2			**4**
الجزائر					1	2	3			**6**
أنغولا				1		1				**2**
الأرجنتين		1			1	2	2			**6**
أرمينيا						2				**2**
أستراليا			2		4	4	3	1		**14**
النمسا				1	2	3	2	1		**9**
أذربيجان						1				**1**
جزر البهاما				1						**1**
بنغلاديش					1	2				**3**
بربادوس					1					**1**
بيلاروسيا							1			**1**
بلجيكا			1	1	8	4				**14**
بنن						4	1			**5**
بوتان						1				**1**
بوليفيا				1		1	1	2		**5**
البوسنة والهرسك						1		1		**2**
بوتسوانا					1	1				**2**
البرازيل			2		6	2	2	1		**13**
بلغاريا						2	2			**4**
بوركينا فاسو				1	1	2	1	1		**6**
بوروندي						1	1			**2**
كمبوديا									2	**2**
الكاميرون					3	1	2			**6**
كندا			1	3	8	8	4	1	1	**26**
الرأس الأخضر	1									**1**
شيلي					2	2	2			**6**
الصين		1	2	2	3	6	4	2		**20**
كولومبيا			1		2	2	1		1	**7**
جزر القمر						1				**1**
الكونغو					1	2				**3**
الكونغو الديمقراطية					1			1		**2**

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
كوستاريكا					1	2	1			4
كوت ديفوار					3	2				5
كرواتيا						4				4
كوبا						1				1
الجمهورية التشيكية						3		1		4
الدانمرك				1	2	5				8
جيبوتي					2					2
دومينيكا					1					1
الجمهورية الدومينيكية					1					1
إكوادور					3		1			4
مصر						1	2			3
السلفادور					1		1			2
غينيا الاستوائية					1					1
إستونيا								1		1
إثيوبيا			1			2	3			6
فيجي					1					1
فنلندا				2	1	3				6
فرنسا		1		3	28	15	5			52
غامبيا					2	1				3
جورجيا							4			4
ألمانيا			2	3	20	31	9	1		66
غانا			1		1			2		4
اليونان			1		1	1	3			6
غواتيمالا					1	2		1		4
غينيا					2	1	1			4
غينيا–بيساو					1					1
غيانا				1			1			2
هايتي						1			3	4
هندوراس					1					1
هنغاريا					2			1	2	5
آيسلندا		1				2				3
الهند					5	6	5	4	1	21
إندونيسيا			1			1	1			3
جمهورية إيران الإسلامية					1	1				2
العراق						2				2
آيرلندا						7		1		8

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
إسرائيل					2					**2**
إيطاليا			2	7	21	39	13	8		**90**
جامايكا						3				**3**
اليابان		1	1	3	4	8	10	1		**28**
كازاخستان					1	1				**2**
كينيا					2	4		1		**7**
جمهورية كوريا			1	1			1			**3**
قيرغيزستان						1				**1**
لبنان				2	1	2	2			**7**
ليبريا						2				**2**
لتوانيا							1			**1**
لوكسمبورج					1	1	1			**3**
مدغشقر							1		1	**2**
ملاوي				1						**1**
ماليزيا		1				1				**2**
مالي			1		1	1	1			**4**
مالطة						1				**1**
موريتانيا		1				3	1			**5**
موريشيوس							2			**2**
المكسيك			1	1	5	4	2		1	**14**
مولدوفا					1	1	1	1		**4**
منغوليا							2			**2**
المغرب			1	1	4	2				**8**
موزامبيق				1	1	1				**3**
ناميبيا				1						**1**
نيبال					2			1		**3**
هولندا			1		6	10	1			**18**
نيوزيلندا			1		1	1	1	1		**5**
نيكاراغوا						2	1			**3**
النيجر					3	1	1			**5**
نيجيريا		1		2	1	1	1			**6**
النرويج					2	1		2		**5**
عُمان						1				**1**
باكستان				1		3	1			**5**
بابوا غينيا الجديدة					1					**1**
باراغواي						1				**1**

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
بيرو					2	3		1		**6**
الفلبين						5				**5**
بولندا					1		1	2		**4**
البرتغال			1	1	2	2	1			**7**
رومانيا			1		1		1			**3**
الاتحاد الروسي			1			1	3	2	1	**8**
رواندا				1	1	1				**3**
سانت كيتس ونيفيس					1					**1**
سانت لوسيا						1				**1**
سان مارينو							1			**1**
السنغال				1	1	2				**4**
صربيا							1	1		**2**
سيشيل					1					**1**
سيراليون						2	1			**3**
سلوفاكيا							2			**2**
سلوفينيا							1			**1**
الصومال							1			**1**
جنوب أفريقيا					1	1	3			**5**
إسبانيا		1		2	5	5	7	7		**27**
سري لانكا					1					**1**
السودان					2					**2**
سوازيلند						1				**1**
السويد					1	5	1			**7**
سويسرا					7	3	1	1		**12**
الجمهورية العربية السورية				1		1	2			**4**
طاجيكستان						2	1			**3**
جمهورية تنزانيا المتحدة				1	1	1	2			**5**
تايلند					1				1	**2**
جمهورية مقدونيا						2				**2**
توغو						2				**2**
تونغا				1			1			**2**
ترينيداد وتوباغو						2	1			**3**
تونس			1	1	1	1	2			**6**
تركيا				1	1	3	1	1		**7**
أوغندا						2	1			**3**
أوكرانيا						3				**3**

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
المملكة المتحدة			3	4	21	12	11	2		**53**
الولايات المتحدة الأمريكية	1		4	9	42	40	32	5	1	**134**
أوروغواي						2		1		**3**
أوزبكستان						1	1			**2**
فانواتو						1				**1**
فنزويلا						1	1			**2**
فييت نام					2					**2**
اليمن						1				**1**
زامبيا						2	1			**3**
زمبابوي					1	1	2	1	1	**6**
المجموع الكلي	**2**	**9**	**35**	**65**	**285**	**364**	**199**	**62**	**16**	**1 037**